

قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

العدد الثامن يناير 2018



قضايا ونظرات

تقرير ربع سنوي يصدر عن مركز الحضارة للدراسات والبحوث

تجديد الوعي بالعالم الإسلامي والتغيير الحضاري

إشراف/ د.نادية محمود مصطفى

مدير التحرير/ أ.مدحت ماهر　　　سكرتير التحرير/ أ.مروة يوسف

العدد الثامن يناير 2018

محتويات العدد

رؤيـة معرفيـة



تحولات وضعية إسرائيل وصورتها في المنطقة العربية: بين السياسة وصناعة الصورة..*

أ. مدحت ماهر الليثي*
إشراف ومراجعة: د.نادية محمود مصطفى

هل هي القوة المادية التي يسندها فكر القوة والإيمان بها، أم تراها قوة المعنى والفكر حتى ولو كان سلبيا وضالًا، هي التي تقف وراء ذلك التحول الكبير الذي آلت إليه وضعية إسرائيل وصورتها في المنطقة العربية اليوم؟

هذه الأسطر الموجزة تفترض أن هذين ليسا بديلين، بل نحن أمام جدلية متكاملة تفسر ذلك الحال وهذا المآل وتتوقع مستقبل إسرائيل من حيث: وضعها الراهن بين العرب وصورتها في عقلهم الحالي. هذه الجدلية تتكون من تضافر تحولات السياسة والفكر العربيين وتبادلهما سمة الوهن[1] في السياسات والتصورات، وأن الجدْل بين هذين الوهنين هو ما مكن لدولة اليهود في الجغرافيا والتاريخ العربيين المعاصرين تدريجا، وفي الذهنية والنفسية العربيتين على المستوى الرسمي خاصة. إن فشل عملية تطبيع دولة الكيان الإسرائيلي لدى الشعوب بالصورة التي جرى الترويج لها –وهي الطريقة النمطية الظاهرة المباشرة[2]– غطى على جهود أخرى جبارة تعاون عليها كل من اليهود والمتأمرة (المستبدين) العرب؛ من أجل التآمر "في قرى محصنة" بالسرية أو التسرب "من وراء جُدُر"[3]، ضمن مسيرة من الاختراق الشامل للأنظمة والتشبيك واسع الأرجاء مع قوى السياسة والأمن والاقتصاد وبعض قوى المجتمع والثقافة، مع الاعتماد على عامل الزمن في تجذير الدولة اليهودية لتصير قدرًا مقدورًا لا مفر منه أمام الأجيال التالية[4].

ومن المهم في البداية التنبه إلى أن ثورات 2011 – التي يستخف بها اليوم كثير من العرب وينفر من ذكرها كثيرون نظرا لما ترتب عليها من ويلات– مثلت بالنسبة للإسرائيليين ومخطط ترسيخ دولتهم، حدثًا تاريخيًّا فارقًا بمعنى الكلمة، ليس بالنسبة لنظرتهم للدول التي قامت فيها الثورات وحسب، إنما بالنسبة للمنطقة بأسرها وبالأخص وضعية إسرائيل فيها[5]. لقد كان الأمر بمثابة الزلزال المرعب

* يعود فضل كبير في إخراج هذه الورقة إلى الجهد الذي قامت به الباحثتان بمركز الحضارة نادية مصطفى عبد الشافي، ومروة يوسف، في جمع المادة الأساسية، وما قامت به نادية مصطفى عبد الشافي من توثيق لعدد كبير من الهوامش، فإليهما اتوجه بشكر جزيل.

*المدير التنفيذي لمركز الحضارة للدراسات والبحوث

[1]– انظر في هذا الشأن: سيف الدين عبد الفتاح، عقلية الوهن، القاهرة: دار القارئ العربي ، 1991.

[2]– سمية عبد المحسن، التطبيع والمقاومة عبر مائة عام من وعد بلفور، فصلية قضايا ونظرات، العدد السابع، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي:https://goo.gl/hqt7ac

[3]– إشارة إلى قوله تعالى: ﴿لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرًى مُّحَصَّنَةٍ أَوْ مِن وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُم بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾، سورة الحشر،الآية 14.

[4]– حول الاختراق الإسرائيلي انظر: بقية أوراق هذا العدد، خاصة : التحول في مواقف السعودية والإمارات تجاه إسرائيل: المواقف والعلاقات والدلالات، الاختراق الإسرائيلي لتركيا وإيران، إسرائيل وتفتيت نسيج المنطقة العربية: القضية التركية نموذجًا.

[5]– انظر :

– إبراهيم معمر، إسرائيل والثورة المصرية: قراءة في السجال الداخلي، في: العدد الحادي عشر من حولية أمتي في العالم "الثورة المصرية والتغيير الحضاري والمجتمعي"، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2012، ص ص 459-468.

– أمجد جبريل، الدبلوماسية الإسرائيلية بعد الثورة المصرية: دراسة في موقع إسرائيل من التفاعلات الإقليمية والتحالفات الجديدة، نفس المرجع السابق، ص ص 469-488.

من انهيار مسيرة ما قبل الثورات التي أسست لشرق أوسط إسرائيلي المركز، تقع إسرائيل في عُقد شبكته. ولقد جاء مصدر الرعب —وفق البيانات الإسرائيلية مختلفة المصادر والجهات– من جهتين واضحتين: الشعوب (الديمقراطية)، والحركة الإسلامية أو بتعبير إسرائيلي وغربي: الإسلام[1].

من ناحية أخرى، لقد جاءت الثورات القطرية العربية منذ منتهى العام 2011 وما تلاها من ثورات مضادة مدبّرة إقليميا، لتكشف وتعري تلك الحقيقة العربية الكبيرة: أن الأنظمة الحاكمة ضلعت في عملية تاريخية لحماية ترسيخ الكيان الصهيوني والعمل على تأليف العقل الجمعي العربي على حتميته. والجديد اليوم أن امتدادات تلك الأنظمة تعمل اليوم على المكشوف لتثبيت ذلك في العقول بالوسائل كلها: المادية والناعمة، وكأنه الفصل الأخير من رواية تأسيس دولة اليهود التي استغرقت قرنا من الزمان. ومن ثم يجب التمييز بين الكشف الذي قامت به الثورات من ناحية، وبين السياسات والتصورات المنشئة لوضعية إسرائيل المركزية والتي سبقت الثورات من ناحية ثانية، والانكشاف والسياسات التي أعقبتها إلى اليوم من ناحية ثالثة.

ومن ثم يمكن تتبع معالم ذلك التحول الجدلي في وضعية إسرائيل ضمن تحولات العرب دولا وشعوبا ودلالات ذلك عبر المراحل الثلاث: ما قبل الثورات، وأثناء حراكها، وصولاً إلى الثورات المضادة وحتى نهاية عامنا هذا 2017 الذي بلغ الذروة مع مشهد الصمت العربي الكبير من محاولة الأمريكيين تمليك القدس الشريف لليهود.

أولا– معالم في مسيرة ما قبل الثورات:

مثّلت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر (أوائل القرن الرابع عشر الهجري) مرحلة تمهيد الأرض الإسلامية لاستزراع كيان يهودي صهيوني فيها، لم يكن في البال الإسلامي. ونقول "الإسلامي"؛ إذ كان ذلك هو التعبير المعبِّر عن الواقع والمعبَّر به دون غيره من دوائر الانتماء التي تصدرت بعد ذلك بالتجادل والتبادل: الوطنية والقومية[2].

وقد عملت سلطات الاحتلال الأوروبي على جانبين: إضعاف الخلافة الإسلامية واستغلال ضعفها من جهة، وغرس بذور مشروع أوروبا الصهيوني في المدة نفسها من الجهة الأخرى، في غفلة من العرب قياداتهم وجماهيرهم، حتى أفاق الكافة على إعلان الخارجية البريطانية ما عرف بوعد بلفور 2 نوفمبر 2017[3]. مما يؤكد الجمع بين المؤامرة السرية والسياسات المعلنة أن إعلان ذلك الوعد سبقته اتفاقية سرية لتقسيم ما تبقى من بلاد العرب تابعًا للسيادة العثمانية بين بريطانيا وفرنسا وعرفت باتفاقية سايكس–بيكو والتي زامنت انجرار بعض العرب (الشريف حسين بن علي) لمقاتلة العثمانيين تحت راية الأوروبيين في الشام والجزيرة 1916[4]؛ بينما كانت الجائزة الخاصة –وهي فلسطين– يتم إعدادها والوعد بها.

من هنا يتفسر إعلان الانتداب البريطاني على تلك القطعة من أرض العرب (فلسطين) التي لم تُميز من قبل بحدود عما حولها من أرض الشام، ويُفهم إقرار عصبة الأمم بذلك، وسكوت القيادات العربية البازغة ساعتها عن ذلك؛ وعلى رأسهم أبناء الشريف حسين في العراق والأردن وسوريا، وابن سعود في نجد والحجاز، وأمراء المشيخات شرق الجزيرة، فضلاً عن حكام مصر والسودان. ويتفسر أيضًا ذلك التحول الكبير من "الإسلامية" منطلقًا ورايةً للحركات الداعية للاستقلال السياسي عن الأوروبيين إلى المستند الوطني أو القومي العلماني أو كليهما. فبينما تقدم

[1]– "زوال إسرائيل" على أجندة الجدل الصهيوني، موقع الجزيرة نت، 27-1- 2012، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/sj45ZW

[2]– انظر في هذا الشأن:
– طارق البشري، بين الإسلام والعروبة، القاهرة: دار الشروق، 1996.
– ـــــــــ، الحوار الإسلامي العلماني، القاهرة: دار الشروق، 1996

[3]– انظر: العدد السابع من فصلية قضايا ونظرات، مائة عام من وعد بلفور المسار والمآلات، القاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/zUt4sK

[4]– انظر: بسام عبد القادر النعماني، الوطن العربي بعد 100 عام من اتفاقية سايكس بيكو: قراءة في الخرائط، تونس: مونت بليزير، 2016.

المشروع الصهيوني باعتباره مشروع وطن قومي ولكنه مستند في الحقيقة المؤكدة على فكرة وعقيدة ورابطة دينية بالأساس، تخلى العرب عن المستند الديني لصالح انتماء قومي علماني المرجعية، أكد إذعانهم العملي والفكري لتقسيم سايكس–بيكو ومن ثم ترسيخهم له.

وبناء عليه، فحين اندلعت مصادمات البراق 1929 بين العرب واليهود في القدس تم تصويرها للعقل العربي والإسلامي باعتبارها صراعًا طائفيًّا من النوع القديم بين يهود طامعين في حائط من حوائط المسجد الأقصى ومسلمين منافحين عن مسجدهم[1]؛ ومن ثم لم تأخذ الثورة "الفلسطينية" 1936 بين بقية العرب والمسلمين ذلك الحظ من الاهتمام الذي أخذته وقتها سجالات الحركات الوطنية والقومية مع الاحتلال الأوروبي؛ سواء في سوريا ولبنان 1935، أو مصر والعراق 1936، أو عند إعلان دولة السعوديين قبلها عام 1932 بالتفاهم مع بريطانيا والأمريكيين. وتدل على ذلك مثلا دواوين الشعر المعاصر للأحداث وكتابات المؤرخين[2]. ومن ثم جاء الطرح البريطاني بتقسيم فلسطين 1937 (لجنة بيل) غير لافت للمشروع الكلي اللهم إلا لدى الجزء من العرب الذي سيعرف بعد ذلك بالفلسطينيين؛ اندراجًا مع التمييز القطري والقومي المتصاعد والمحمي بقوة الحكومات ما بعد الولايات العثمانية.

ولهذا أيضًا كان عنوان حرب 1948 التي أُعلنت بها دولة إسرائيل للوجود الدولي وتم ترسيمها عالميا أنها "حرب فلسطين"، وما سميت بالنكبة العربية إلا من قبل قوميين مثاليين استغرقوا عقدين آخرين حتى يدركوا أن القضية أعمق وأعقد من كونها إسرائيلية، أو فلسطينية، أو حتى عربية بالمفهوم القومي العلماني[3]. ومع ذلك فقد نجحت أساليب الدعاية الرسمية التابعة للنظم العربية الحاكمة في الترويج لمقولات: إسرائيل، فلسطين، جنبا إلى جنب شعار الصراع العربي الإسرائيلي. وإذا كانت الفترة الأولى مكنت للكيان اليهودي بفعل وهن المستند الوطني القطري الانكفائي العربي، فإن فترة المدّ القومي العروبي من بعد النكبة، والتي أُعلن فيها أن إسرائيل هي العدو الأول والمشترك للعرب –ولمدة عقدين ثم بنسبة متراجعة لعقدين آخرين– قد كانت فترة الخداع الذاتي الأكبر: شعارات قومية وحدوية وصراعية ضد الكيان الغاصب، تحتها سياسات تكريس رباعية التجزئة والتبعية والاستبداد والتخلف التي لا تزيد الكيان الغاصب إلا تمكينًا.

ومن ثمّ كانت مفهومةً –لدى العارفين– ردود الأفعال الرسمية على عدوان 1967 والتي كانت –رغم شعاريتها– مرتعشة متلاعبة بين ما يُعلن في بلادنا (لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح..)، وبين ما يعرف قياديًّا (رفض التقيّد بسياسة موحدة، أو مشتركة تجاه إسرائيل)، وما يعرفه العالم خارج منطقتنا ساعتها (من اعتراف الحكومات بدولة إسرائيل على أرض ما قبل يونيو 1967 حين وافقوا جميعًا في الأمم المتحدة على قرار مجلس الأمن رقم 242 للعام نفسه بل طالبوا بالاستناد إليه في حلّ إشكال احتلال سيناء والجولان لا أكثر وهو مبنيٌّ على هذا الاعتراف). وبات من بعد ذلك مفهومًا ردّ الفعل العربي على حريق الأقصى 21 أغسطس 1969، ومدى التثاقل في التوجه نحو راية إسلامية –ولو شكلية– ستعرف منذ ذلك العام باسم "منظمة المؤتمر الإسلامي"، والتي لم تحضر مصر –على

[1] – راجع العدد السابع من فصلية قضايا ونظرات، مرجع سبق ذكره.

[2] – من أهم النماذج على ذلك نموذج أحمد شوقي أمير الشعراء العرب المحدثين والملقب أحيانا شاعر العروبة والإسلام وأمير الدولتين وأمير القوافي كما لقبه حافظ إبراهيم يوم تكريمه وتنصيبه أميرا للشعراء، وهو من نعى الخلافة إبان إسقاطها على يد أتاتورك، وتابع ثورة سوريا بقصيدته (نكبة دمشق) 1926، ودعوته لوحدة سوريا في قصيدته (دمشق)، وتابع ليبيا ولبنان وغيرهما، لكنه مع ذلك لم يأت على القضية الفلسطينية ولا وعد بلفور ولا احداث البراق بذكر، مما أثار دهشة النقاد. انظر: عادل أبو عمشة، أمير الشعراء أحمد شوقي والقضية الفلسطينية؛ في:
https://goo.gl/KPKCNS

[3] – سعد الدين إبراهيم، علم النكبات العربية، القاهرة: المصري اليوم،العدد 1105، 2007، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/7iJbES

سبيل المثال– قمتها التأسيسية لاختلافها مع المملكة السعودية تحت حكم الملك فيصل.

في كل مرحلة، كانت إسرائيل تجني ثمرة وتضع محلها بذرة جديدة، وإذا كانت نقطة عدوان 1956 على مصر جاءت جنيًا لثمار الرعاية الأوروبية لإنشاء إسرائيل وإيذانا بالدخول الأمريكي إلى ساحة هذه الرعاية، فقد كانت نقطة 1967 جنيًا لثمرة الاعتراف العربي الرسمي بإسرائيل "دولة" من قبل الأنظمة العربية، وغرسًا لبذرة لها ماضيها تتعلق بالمنطقة العربية كلها وتكييفها في العقل العربي نفسه؛ حيث أزاح العرب –فيما يشبه الطفرة– أنشودة "وطني العربي وطني الأكبر" من أجل تمرير التسمية الأمريكية الجديدة لهذا الوطن باسم: **الشرق الأوسط**. ولم تحُل حرب أكتوبر 1973 والانتصار المصري العربي المحدود فيها دون استكمال مشروع تبديل هوية العرب ليس من الإسلام إلى العلمانية (المتأوربة ثقافيًّا)، ولكن إلى الشرق–أوسطية (المتأمركة سياسيًّا ثم ثقافيًا أيضًا).

وللأسف فقد مضى المشروع الأمريكي لإعادة رسم وضع إسرائيل في المنطقة من خلال تغيير المنطقة؛ بدءًا من رأسها وهي مصر واستلحاقا لقلبها في الجزيرة والخليج، الأمر الذي تجلى في خطاب السادات في القدس 1977، ثم محادثات كامب ديفيد 1978، ثم المعاهدة المصرية الإسرائيلية 1979، والتي ضغطت على النفَس العروبي الأخير باسم جبهة الصمود والتحدي (العراق وسوريا واليمن والجزائر أساسا وربما فقط)... مضى ذلك كله في ظل تكبيل أيدي المقاومة العربية وأقدامها، بل لسانها.

لقد كان التحول الأسوأ في تاريخ تمكين إسرائيل من الجسد العربي يتمثل في الردة الفكرية التي صاحبت خطوات السادات؛ وقادها ليبراليون مصريون باسم مصر أولا ردا على الموقف العروبي الرافض لكامب ديفيد، والتي عملت إعادة تقديم صورة اليهودي والإسرائيلي من خلال الصحافة والفن والأدب، وظهرت أصداؤها في الشامّ حتى لدى بعض الكتاب الفلسطينيين أنفسهم. وشيئًا فشيئًا انجذب يساريون عرب للخط ذاته اتصالاً باليسار الأوروبي والإسرائيلي، وبرزت تحولات قومية في الاتجاه نفسه؛ ما أوحى باستنفاد الاتجاهات الفكرية العربية العلمانية لطاقتها على خلفية السياسات القُطرية والإقليمية العربية والتحولات العالمية لاسيما بانهيار المنظومة السوفياتية 1989 وما تلاها من موجات تحول أيديولوجي كبير[1].

ضُم إلى ذلك المسار الأنكى لشيوخ الإسلام لاسيما الرسميين الذين انتقلوا من الحكم بالكُفر على من يبيع أرضًا للصهاينة/اليهود في فلسطين كما جاءت في فتاوى الشيخ حسن مأمون شيخ الأزهر بعد عبد الناصر، إلى تصدير قوله تعالى: (وإن جنحوا للسلم فاجنح لها وتوكل على الله) بإزاء خط السادات المسمى بالسلام مع الإسرائيليين؛ حتى انبروا يسمون من يخالف ذلك بالإرهاب والتطرف[2].

ولكن تأتي الريح بما لا يشتهي المغتصبون؛ فلم يمضِ ذلك المسار على الوتيرة الأمريكية تمامًا، إذ أحدثت صدمة الشعوب المسلمة والنخب الوطنية والقومية العلمانية بهزيمة 1967 أثرًا مهمًّا في الفكر والشعور والواقع، آل إلى عودة شعبية عريضة إلى المستند الإسلامي في فهم الأمر الجاري واستفهام الواجب عمله، فكانت السبعينيات جامعة بين غرس بذور المشروع الأمريكي على المستوى الرسمي في ناحية، وبين تجدد بوادر مشروع حضاري مقابل –في الناحية الأخرى– تقوده التكوينات الشعبية هو "المشروع الإسلامي" والذي أشبه –في ظاهره– الطفرة، لكنه في الحقيقة كانت له جذوره منذ صدمة إسقاط الخلافة منتصف العشرينيات. ومن هنا تدخُل تحولات وضعية

[1]– انظر في هذا الشأن: عبد العزيز مصطفى كامل، **العلمانيون وفلسطين: ستون عاما من الفشل وماذا بعد؟**، لندن: سلسلة تصدر عن مجلة البيان، خاصة القسم الثاني: أوهام السلام...في أجواء الصدام، ص ص 65–126.

[2]– انظر في تحولات الفتاوى الأزهرية عن فلسطين وتبعيتها للسياقات والخيارات السياسية: جماعة من العلماء (تقديم)، **فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف حول تحرير فلسطين والأقصى الشريف**، سلسلة فتاوى كبار علماء الأزهر الشريف(7)، (القاهرة: دار اليسر، 2011).

إسرائيل في المنطقة العربية طورًا أكثر تعقيدًا؛ عماده الصحوة الشعبية المركبة من التعاطف والتضامن الإسلامي والدعوة به إلى السياسات المستقلة خاصة عن الغرب والأمريكيين ورفض الاستبداد الذي أنتجته نظم ما بعد الاستقلال والربط بين ذلك الاستبداد وبين قضية فلسطين[1].

وقد تجادل المشروعان الشرق-أوسطي والإسلامي ليزيدا الفصام عبر الثمانينيات والتسعينيات ما بين الشعوب العربية وحركاتها الوطنية الديمقراطية الإسلامية في جهة وأنظمتها الحاكمة والمشروع الأمريكي الصهيوني في الجهة الأخرى. فكانت انتفاضة 1987 فلسطينية شعبية عربية إسلامية، توازيها عملية إنهاء الصمود والتحدي القومي بإعادة الجامعة العربية إلى مصر-مبارك 1989، ثمّ عقد مؤتمر مدريد برعاية أمريكية لتدشين مرحلة التسالم العربي-الإسرائيلي الشامل 1991 (والذي اشتكت فيه خارجية النظام المصري من هرولة بقية العرب خاصة الأردن إلى إعلان التسوية مع إسرائيل)، وصولاً إلى ما تلاه من أوسلو 1993 واتفاق إعلان المبادئ بين ممثلي فلسطين وإسرائيل 1994، واتفاق وادي عربة الأردني-الإسرائيلي في العام نفسه، ودخلت سوريا-الأسد في الإطار ذاته. وهكذا بينما تتجدد همة الشعوب للانتفاض والمقاطعة وإفشال مشروع التطبيع كانت الأنظمة تعلن عن تطبيع منفصل باسم وهميّ جديد: "الأرض مقابل السلام"[2].

كانت السياسات الدفاعية والاقتصادية العربية الرسمية منذ طفرتي الانفتاح في مصر والبترول في الجزيرة والخليج ترسل للعارفين رسائل شديدة الوضوح: أن المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الذي ركنه الأساسي حضور إسرائيل، له قابلية عالية، ولكن بغير وعي من معظم الشعوب العربية. ومن ثم جاء الطرحان الإسرائيليان المتكاملان في منتصف التسعينيات لإعادة تشكيل المنطقة يتحركان من الحكومات إلى الشعوب؛ أحدهما- طرح حزب العمل الإسرائيلي الذي قدمه شيمون بيريز باسم "الشرق الأوسط الجديد"[3] عارضًا شراكة اقتصادية وتنموية إقليمية شاملة، والآخر- طرح الليكود الذي كتبه بنيامين نتنياهو باسم "مكان بين الأمم" أو مكان تحت الشمس[4]، واستل منه مشروعًا مشتركًا بين إسرائيل والغرب ومن لحق بهم من أنظمة العرب باسم "محاربة الإرهاب"[5]، الذي لا يعدو أن يكون "الإرهاب الإسلامي"[6].

وبهذا تضافرت السياسات في صناعة الوضع الإسرائيلي متزايد المركزية وتبديل التصورات عن إسرائيل من العدو الأول والمشترك إلى مشكلة قابلة للحل سواء بتسوية سياسية أو مشروعات اقتصادية. وقد مضى الطرحان الإسرائيليان مُضيَّ القطار السريع في التسعينيات (الشراكة الاقتصادية بالكويز وتصدير الغاز المصري والقطري مثلا ومحاربة الإسلاميين باسم الإرهاب في فلسطين وحولها)، وأخذت بهما أغلب الأنظمة العربية؛ سواء بطريق مباشر أو غير مباشر، وأغلبه لم يكن معلنًا. وتكلل ذلك والتأمت مساراته بإعلان الولايات المتحدة توسعة الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001، وجعلها حربًا عالمية تجنَّد فيها الجيوش وأجهزة الشرطة والمخابرات العربية

---

[1]- نعيمة أبو مصطفى، القضية الفلسطينية: ماذا حدث لها وما مستقبلها بعد الثورات المضادة، إضاءات، 14-5-2015، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/TYSXjV

[2]-سهام القحطاني، العرب وإسرائيل..التطبيع من أجل الخلاص، مركز التخطيط للدراسات الاستراتيجية، 27-8-2016، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/gtK2BV

[3]- محمد كمال محمد، مآلات مواقف التيار الفكري اليساري الإشتراكي العربي من المشروع الصهيوني، ، فصلية قضايا ونظرات، مرجع سابق، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/n4CqRb

[4]- مدحت ماهر، الدولة اليهودية من المشكلة إلى المكانة: مائة عام بين وعد بلفور وموعد التصهين العربي، المرجع السابق، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/TB9YUY

[5]- انظر: بنيامين نتنياهو، **محاربة الإرهاب**، ترجمة عمر السيد وأيمن حامد، (القاهرة: النهار للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1996)، ص ص 73-95.

[6]- شيماء عزت، صحيفة بريطانية: الرياض وتل أبيب تبحثان إقامة علاقات اقتصادية، فرانس 24، 19-6-2017، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/EW9FWm

والإسلامية تحت قيادة الولايات المتحدة؛ ولتكون الثمرة الاستراتيجية أوسع مما قبل باسم **الشرق الأوسط الكبير أو الموسع**. أضف لهذا الاستعراض للسياسات العربية والأمريكية: سياسة شد الأطراف الإسرائيلية والتوجهات الرسمية للعرب فرادى بعيدًا عن العروبة والإسلام؛ للانضمام إلى شراكات شرق–أوسطية واتحادات أورومتوسطية تكون إسرائيل عنصرًا أساسيًّا فيها. لقد أضحت إسرائيل شريكًا رئيسًا واخترقت أنظمة كثيرة في أمتنا العربية والإسلامية؛ من قطر والإمارات شرقًا إلى المغرب وموريتانيا غربًا، ومن تركيا وكوردستان وجمهوريات آسيا الوسطى شمالاً إلى إريتريا وجنوب السودان جنوبًا، ومعظم النخب العربية إما عمية أو متواطئة، بينما الشعوب غارقة في شُغلها القطري المتعلق بالمعايش وقليل من المعلومات عن حقائق الأمور.

مهمّ جدًا أن نلتفت إلى طبيعة القوى الداخلية العربية التي خضعت تدريجيًّا للتطويع وتوالت قبيل الثورات على مشروع التطبيع؛ فلقد بات على رأسها: الجيوش والأجهزة الأمنية (تدريجيًّا منذ أربعة عقود).

كانت الجيوش العربية هي الدرع المواجِه الأول ضد إعلان دولة إسرائيل 1948، ونمت العقيدة القتالية لمعظم جيوش دول الطوق على العداء للمشروع الصهيوني والكيان الإسرائيلي، ليس نظريًّا ولكن من خلال حروب نظامية متتالية ودعمٍ عسكري للفدائيين الفلسطينيين، وبغض النظر عن الألاعيب السياسية التي تمارسها عادةً الحكومات. لكن إعلان السادات أن حرب أكتوبر 1973 آخر الحروب مع إسرائيل وإلحاق ذلك بمسيرة كامب ديفيد المشار إليها، ثم اندراج العسكريين المصريين –قبل غيرهم من العسكريين العرب– في مشروع التسوية التنازلي، كان ذلك تحولاً شديد الخطورة لم تكشف تداعياته سوى الثورات على النحو المشهود. لقد كانت الجيوش –خاصة في دول الطوق– آخر القوى المنتظر تطبيعها إسرائيليًّا، لكن الحاصل أن تحقيق ذلك –وإن استغرق وقتًا– فقد أثمر آثارًا شديدة الوطأة على الثوابت والمصالح العربية. فالجيوش تُطبّع ببطء لكنها حين تطبّع تتحول لتفرض التطبيع نفسه على الشعوب بالنار والحديد. وما هذا منا اليوم ببعيد.

مهمّ جدًا أيضًا أن نلحظ أن الصراع السياسي الأساسي في المنطقة تطور قبل الثورات بحيث يتركب فيه الداخلي والإقليمي والعالمي، على صورة صراع محاور أو مشاريع لتشكيل المنطقة بما فيها دواخل الدول؛ وأن الخيط الناظم لهذا الصراع يتركب من أطراف: المشروع الأمريكي والمشروع الصهيوني متقاطعًا جدًّا مع الأول، فالمشروع الاستبدادي السياسي العربي الذي تقوده اليوم الجيوش وتتوسع في مجالاته باسم الدولة–القومية القطرية، ثم المشروع الحركي الإسلامي الذي ألصقته الثورات بالطموح الشعبي للتحرر (الديمقراطي الاستقلالي)؛ الأمر الذي يتجلى أكثر ما يتجلى هذه الأيام وتعكسه سياسات الأنظمة العربية لاسيما في مصر والمشرق والخليج وخطاباتها، وكذلك خطابات الإسرائيليين وسياساتهم الفجة. ومن ثم يدور الصراع العربي الداخلي بين العسكريين والإسلاميين على ساحات عدة؛ أهمها ساحة إسرائيل ووضعيتها في الجيواستراتيجيا العربية وصورتها في العقل العربي المعاصر.

ومن هذا الاستعراض يتبين لنا أن الحالة التي سبقت الثورات الشعبية العربية 2011 لم يكن ينقصها سوى القليل لإعلان تتويج إسرائيل قائدًا أو مركزًا للمنطقة (العربية سابقًا) أو للشرق الأوسط بتعبير ذلك السياق، لكن الثورات كان لها قول آخر كاد أن يغير الأمور رأسًا على عقب.

ثانيًا– الثورات ثقب في جدار مشروع مركزية إسرائيل في المنطقة:

منذ السبعينيات، أصبحت الشعوب والتكوينات المعبرة عنها –لاسيما ذات الثقافة والفكرية الإسلامية– هي الورقة التي تستعصي على المشروع الأمريكي الصهيوني، والصوت النشاز في مسار التصهين الرسمي العملي (غير العلني في أغلبه). ولقد تعثرت مسيرة الشعوب أمام الجدر المتعددة من السياسات الاستبدادية الرسمية وأوضاع التخلف والدعايات

الإعلامية والفنية المزيفة، وحيل بينها وبين التواصل عبر القومي، ما كرس لديها وضعية "قضية فلسطين" الفلسطينية، وصورة الأزمة العربية الموزعة على الأقطار، اللهم لولا القدس الإسلامية الجامعة التي حفظت الثقافةُ الدينية الأساسية الارتباطَ بها على الأقل معنويًّا، وبخاصة الارتباط بمسجدها الأقصى المذكور في القرآن الكريم وفي السيرة النبوية.

ومن ثم جاءت الثورات حاملة في طياتها نفسًا شعبيًّا استقلاليًّا تجديديًّا في النظر لقضية فلسطين، وجاءت أيضا حاملة الإسلاميين إلى صدارة تحدي الدولة اليهودية وسدة الأمور في الأقطار. وقد كشفت أحداث العامين 2011 و2012 عن ذلك بوضوح. وإذا كانت الثورات في مطالعها بدت قُطرية لا عناية لها بالشأن الخارجي إلا رمزًا كما في النعي على الأنظمة المثار عليها تبعيتها للأمريكان وللصهيونية في بعض الشعارات، فإن الثورات سرعان ما عبّرت عن موقفها من إسرائيل مع أول بادرة اعتداء إسرائيلي قتل فيها جنود مصريون على الحدود مع إسرائيل سبتمبر 2011 في ظل إدارة المجلس العسكري لمصر؛ إذ انتفض شباب مصر –ضمن زخم ثورة يناير– لمهاجمة السفارة المصرية في مشهد شعبي غاضب، تم على أثره ترحيل السفير الإسرائيلي ليلتها مباشرة إلى تل أبيب، ثم نقل السفارة إلى مكان آخر بالقاهرة يتيسر تأمينه أكثر من موقعه المطلّ على كوبري جامعة القاهرة. كان مثل ذلك وأكثر منه متوقعًا حال تقدم الثورة السورية ذات الأرض المحتلة من قبل اليهود، وكذا في تونس واليمن وليبيا وغيرها من الأقطار التي لم يزل الحس العروبي لدى شعوبها ذا بال.

ومع تصعيد الثورات للتيار السياسي الإسلامي، تأكَّد أن الأمور تمضي ضد تيار **الأسرلة**. فبعد قليل من التوجس وجس النبض تبين أن توجه الدكتور مُحَمَّد مرسي –أول رئيس مصري منتخب بعد الثورة والمنتمي لجماعة الإخوان– لن يكون قابلاً للاحتواء وأن تغييره للسياسة المصرية عن نمط حسني مبارك لن يكون يسيرًا. لقد كشف خطاب مرسي تجاه فلسطين وغزة وسيناء والثورة السورية وإجراءات حكومته منذ الأشهر الأولى عن توجه لا يحمل مراعاة لخاطر إسرائيل بل مرشح إذا استمر واستحكم أن يوقف ويصد تيار الأسرلة. برز ذلك في توجيه مرسي الجيش المصري لشن عملية عسكرية ضد الإرهاب في سيناء بعد مقتل مصريين جنود واختطاف آخرين وتحريك المُجنزرات الحربية الثقيلة إلى العمق السيناوي (جبل الحلال) أغسطس 2012، دون تنسيق مع إسرائيل أو مراجعة قيود معاهدة السلام في مثل تلك الحالة، متجاوزًا بسرعة شديدة تقليدًا أمنيًّا مصريًّا من السبعينيات.

تأكّد التوجُّه الجديد بما لا يدع مجالاً للشكّ إبان العدوان الإسرائيلي على غزة نوفمبر 2012 وإعلان مرسي موقفًا غاضبًا تجاه إسرائيل واحتضانه للفلسطينيين بفتح المَعبَر وإدخال المعونات المختلفة صحبة رئيس الوزراء المصري وأمير قطر السابق والقوى الشعبية المصرية والعربية، بالإضافة إلى سحبه السفير المصري من تل أبيب. يضاف إلى ذلك استعداد الرئاسة المصرية الجديدة للاحتفاظ بمسافة غير تابعة للسياسة الأمريكية في المنطقة ومن ذلك استعدادها لفتح علاقات مع إيران وتجديد الدماء في العمل العربي والجامعة العربية، وممارسة دور مستقل ومبادر كما في مبادرة حل الأزمة السورية من خلال رباعية مصر والسعودية وتركيا وقطر. ولعلنا اليوم نرى أن إسرائيل لم تشنّ هذه الهجمة على غزة إلا لاختبار رد الفعل المصري الجديد؛ الأمر الذي ترتب عليه التحول إلى التشنيع الرسمي على الرئيس المصري وتجديد نبرة الحرب على الإرهاب (الإسلامي) ولصقه بجماعة الإخوان المسلمين وسائر ما يسمونه "**الإسلام السياسي**". كما أن عدوان إسرائيل على غزة في 2014 بعد رحيل مرسي ومجيء السيسي إلى السدة لم يكن كذلك سوى أنبوب اختبار لمدى إعادة الأمور إلى نصابها الإسرائيلي.

من المهم مراجعة المنظور الإسرائيلي للثورات العربية ورؤية الجهات الإسرائيلية لأثرها على خريطة المنطقة وموقع إسرائيل منها.

لقد قدمت إسرائيل رؤية شديدة الكراهية للثورة وتباكت على كنزها هي الاستراتيجي حسني مبارك ونظامه برجالاته والأنظمة المشابهة لنظامه، وانبرت دوائر السياسة والجيش والأكاديميا والإعلام في إسرائيل تحذر العالم من الثورات التي تعيد التهديد إلى وجود إسرائيل نفسه لا مجرد مكانتها وأمنها الحدودي. وقد كثرت الكتابات الراصدة لتلك الحالة ساعتها سواء تجاه ثورة مصر أو المنطقة[1].

ففي الأيام الأولى لثورة مصر ينقل التليفزيون الإسرائيلي عن بنيامين بن أليعازر تأكيده على أن أي نظامٍ قد يحكم مصر "سيحترم معاهدة السلام ويعتبرها تصب في مصلحة إسرائيل، إلا في حالة وصول نظام مدعوم من حركة الإخوان المسلمين"، وذكر أيضًا أن عمر سليمان –الرئيس الأسبق لجهاز المخابرات العامة المصرية والذي توفي لاحقا– "متمسك بقوة بهذا الموقف"، وذكر أن مبارك قال له إنهم جهزوا الجيش مسبقا لمثل هذا الموقف. وقبيل رحيل مبارك بأقل من أسبوع 2011/2/6، أكد إيهود باراك وزير الدفاع الإسرائيلي ساعتها بأن الجيش في مصر هو ضمانة استمرار المسيرة التي وصلت إليها العلاقات بين إسرائيل ومصر. وبالفعل توالت التصريحات بالمخاوف والإحباطات الإسرائيلية من وصول مُحَّد مرسي للحكم واعتباره ثقبا خطيرا في إعادة ترتيب المنطقة إسرائيليا. يقول عضو الكنيست ميخائيل بن آري: "إن فوز مرسي هو المسمار الأخير في الوهم المسمى بالسلام مع مصر، والذي كلفنا ثمنًا باهظًا، ومن يعرف الآن ماذا ينتظرنا على الحدود الجنوبية والتي تعتبر الآن إسلامية"[2].

في هذه الآونة، نشرت صحيفة "ذا ميكر **The marker**" الاقتصادية الصهيونية تقريرًا أفادت فيه أن نفقات ميزانية الحرب الإسرائيلية عام 2010 كانت تبلغ 64.4 مليار شيكل، ارتفعت في أعوام 2011 و2012 إلى 66.8 مليار شيكل. وفي عام 2013 في بقية سنة د.مُحَّد مرسي نشرت إسرائيل خططًا لبناء وتجهيز أربعة ألوية جديدة على حدود الدولة الصهيونية مع مصر في سيناء؛ مما جعل الموازنة ترتفع إلى 70 مليار شيكل[3]. وبالمثل كانت الجبهة الشمالية في سوريا ولبنان محل ترقُّب إسرائيلي مشابه، وهجوم على كل من حزب الله اللبناني وإيران واحتمالات تعاظم قوتهما من جهة وعلى القوى الثورية المناوئة لنظام الأسد باسم الإرهاب الإسلامي (متمثلا في الإخوان المسلمين وتنظيم القاعدة ثم تنظيم الدولة) من الجهة الأخرى. وفي يونيو 2012 طلبت قيادة الجيش الإسرائيلي من رئيس الوزراء نتنياهو زيادة الميزانية العسكرية بمبلغ 15 مليار شيكل (نحو أربعة مليارات دولار) أي ما يعادل ربع الميزانية العسكرية، وجاء في الطلب أن السبب "سد الاحتياجات الطارئة الناجمة عن فوز ممثل الإخوان المسلمين مُحَّد مرسي بالرئاسة المصرية، وتصريحاته حول إعادة النظر في اتفاقية كامب ديفيد"[4].

ومن ثم كان تعامل إسرائيل الأساسي في هذه الفترة إنما يجري مع القوى الضالعة في مشروع ما قبل الثورات وعلى رأسها القوى الأمنية والدبلوماسية. فقد قام وزير الخارجية البحريني خالد بن أحمد آل خليفة –على سبيل المثال– بلقاء مسؤولين إسرائيليين كبار في واشنطن بعد اندلاع ثورة «14 فبراير»، بهدف مناقشة الأوضاع المتعلقة بالبحرين

---

[1]– انظر على سبيل المثال: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، تقرير معلومات (23)/ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2012).

[2]– نائب إسرائيلي: فوز مرسي "مسمار أخير بنعش السلام"، فلسطين أون لاين، 2012/6/25، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/rEoEJW

[3]– أحمد جمال زيادة: مصر السيسي التي تحبها إسرائيل: لقاءات سرية وعشق علني، 27-2-2017، القاهرة: موقع إضاءات، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/HGL5HT

[4]– محسن صالح (رئيس تحرير)، الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية، تقرير معلومات 23، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ص 50.

والاستفادة بأية أفكار للقضاء على المعارضة وكيفية إفشال الثورة. وأعقبه عقد لقاء سري مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو حسب ما ذكرته الصحيفتان الإسرائيليتان «هآرتس» و«يديعوت أحرونوت» في 27 آذار/ مارس 2011. وقد قامت حكومة البحرين من قبل بإغلاق مكتب مقاطعة إسرائيل، وأصدرت مؤسسة النقد قرارًا بمنع البنك العربي من تحويل المساعدات لفلسطين.

وجاء الانقلاب على الثورات بثورات أو هجمات مضادة على المحاور العربية كلها بتنسيق مع إسرائيل في أغلبه، مباشرة كما ما في الحالة المصرية والكردية (باتساعها)، أو بطريق غير مباشر عبر قوى منطبعة إسرائيليًّا غربية وشرقية، في الحالات الأخرى.

فعن مصر على سبيل المثال الأهم، كشف المحلل العسكري الصهيوني روني دانيال أن وزير الدفاع المصري عبد الفتاح السيسي أبلغ إسرائيل بجهوده للإطاحة بالرئيس مُحَمَّد مرسي قبلها بثلاثة أيام. وتحدث "دانيال" إلى القناة الثانية الإسرائيلية، قائلا: طلب السيسي من إسرائيل مراقبة حركة حماس التي تحكم قطاع غزة. مضيفًا: كان السيسي يخشى حماس، لكن مخاوفه تلاشت بعد تأكيد إسرائيل أن كل شيء في غزة تحت الرقابة الصارمة. ونصحت إسرائيل السيسي بتدمير الأنفاق، بحسب موقع "ميدل إيست مونيتور" البريطاني. وشدد دانيال على أن الانقلاب العسكري في مصر مفيد لإسرائيل، وكان "مطلبا ملحًّا" لإسرائيل وأمنها. ولم يتردد المحلل الإسرائيلي في تأكيد أخبار التواصل بين السيسي ومُحَمَّد البرادعي، وبين مسئولين في الحكومة الإسرائيلية. وذكر "دانيال" أن البرادعي التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مرة قبل الانقلاب، وأخرى بعده، وأن إسرائيل وعدت البرادعي بالمساعدة في الضغط باتجاه الاعتراف الغربي بالحكومة الجديدة (بعد مرسي)[1].

وقد كشفت الأحداث والاعترافات والتسريبات –مثل تسريبات ويكيليكس وتسريبات البريد الإلكتروني لسفير الإمارات بالولايات المتحدة يوسف العتيبة مؤخرا– عن ضلوع دول مختلفة في ذلك الخط الإسرائيلي ذاته سواء في دول الثورات أو دول الثورات المضادة.

ثالثًا– الثورات المضادة إسرائيلية الهوى والهوية:

جاءت الثورات المضادة بمثابة إعادة المياه الإسرائيلية إلى مجاريها. من المهم ملاحظة ذلك. عينت مصر سفيرا جديدا في تل أبيب بعد أن ظل المنصب شاغرا منذ 2012 إثر سحب مرسي سفيره كما ذكرنا احتجاجًا على اعتداء الاحتلال على قطاع غزة. وبدون تمويه كانت إسرائيل من الدول السباقة إلى تأييد النظام العسكري الجديد في أعقاب التحرك العسكري في 3 يوليو 2013، بل إنها قامت بإطلاق حملات دبلوماسية في واشنطن والعواصم الأوروبية الكبرى من أجل دعم الوضع السياسي الجديد في مصر، حتى لا يصنف في خانة الانقلابات العسكرية، وحتى تمنع أي محاولات لفرض حصار دبلوماسي على القاهرة. ولم تمر هذه الجهود دون أن تكلل بالنجاح، حيث شهدت العلاقات المصرية–الإسرائيلية نموًّا غير مسبوق خلال فترة حكم السيسي الأولى، والتي كانت في كثير من الأحيان، مدفوعة من قبل السيسي نفسه.

تولى السيسي زمام الأمور في البلاد، باعتباره الحاكم الفعلي بعد الإطاحة بحكم «الإخوان المسلمين»، وكانت سيناء وما يحدث فيها من إرهاب، وتصاعد نشاط الجماعات الجهادية، واستهداف تلك المجموعات لمعسكرات الجيش وكمائنه، بمثابة الاختبار الأول للسيسي؛ لذلك استند السيسي في عملياته العسكرية المستمرة ضد الإرهاب في سيناء إلى شراكته الاستراتيجية والأمنية مع إسرائيل، والتي أعطت الضوء الأخضر للقوات المصرية لتنتشر في مناطق واسعة داخل شمال سيناء "المنطقة (ب)، والمنطقة (ج)"، لكي تتمكن من مواجهة الجماعات التكفيرية

---

[1]– انظر: روني دانيال: السيسي أبلغ إسرائيل بالإطاحة بمرسي....، موقع العالم بالعربية، 7-8-2013، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/NDRdyo

والمسلحة بالسلاح الثقيل والمدرعات والطلعات الجوية؛ بالمخالفة لما ينص عليه الملحق الأمني من "اتفاقية كامب ديفيد". ومن ثم، أصبحت مواجهة الجماعات المسلحة في سيناء من أهم الملفات الأمنية المشتركة بين البلدين؛ فقد أصبحت إسرائيل تتعاون مع مصر، من خلال قيامها بعدة طلعات جوية استخباراتية للكشف عن بؤر الإرهابيين. وانتقل ذلك من إطار سري، يراعي موقف الرأي العام المصري إلى إطار شبه علني لا يتفادى الجدل بل يثيره بطريقة من المهم الالتفات إلى دلالاتها.

وقد كشف المحلل العسكري الصهيوني روني دانيال أن السيسي –إبان شغله منصب وزير الدفاع– أبلغ إسرائيل بجهوده للإطاحة بالرئيس مُحَمَّد مرسي قبلها بثلاثة أيام. وتحدث دانيال إلى القناة الثانية الإسرائيلية، أول أغسطس 2013، قائلا: كان السيسي يخشى حماس، لكن مخاوفه تلاشت بعد تأكيد إسرائيل أن كل شيء في غزة تحت الرقابة الصارمة. وشدد دانيال على أن الانقلاب العسكري في مصر مفيد لإسرائيل، وكان "مطلبا ملحا" لإسرائيل وأمنها. ولم يتردد المحلل الإسرائيلي في تأكيد أخبار التواصل بين السيسي ومُحَمَّد البرادعي، وبين مسئولين في الحكومة الإسرائيلية، وذكر أن البرادعي التقى نتنياهو مرة قبل الانقلاب، وأخرى بعده، وأن إسرائيل وعدت البرادعي بالمساعدة في الضغط باتجاه الاعتراف الغربي بالحكومة الجديدة (بعد مرسي)[1].

وفيما تبقى من هذه الورقة، نضع أيدينا على التحول الكبير في السياسة العربية الرسمية العلنية ومواقفها الجوهرية وخطاباتها المعبّرة تجاه المنطقة العربية وتحولاتها وفي قلبها وضعية إسرائيل، بالتوازي مع عمل إعلامي جبار لإعادة تشكيل صورة إسرائيل واليهود في العقل العربي التابع أو المتابع.

[1]– المرجع السابق.

إن خطاب عبد الفتاح السيسي حول إسرائيل لم يكن أبعد مرمى من سياساته التي تجاوزت مقولته أنه لن يسمح بأن تكون سيناء قاعدة لتهديد أمن الجارة، وإلى ضرورة العمل من أجل مصلحة "المواطن" الإسرائيلي جنبًا إلى جنب مصلحة المواطن الفلسطيني، وطلبه إذاعة خطاباته في الإذاعة الإسرائيلية وتكراره تفهمه لقلق المواطن الإسرائيلي تجاه السلام في المنطقة..[2]، تجاوزت ذلك إلى: التأمين المصري العملي لإسرائيل بالقوات والأسلحة المصرية، وفتح أجواء وأراضي سيناء للتدخلات الإسرائيلية ولو بدون إذن مع إعادة تقليد استئذان مصر لإسرائيل في التحرك العسكري المصري داخل سيناء، فالدفاع عن إسرائيل في المحافل الدولية بما فيها أمام اتهامات بانتهاك حقوق الإنسان، بل تأييد مصر لإسرائيل في تولي مناصب دولية ذات أهمية رمزية. هذا في الوقت الذي تستمر فيه مصر–السيسي في شن حملة ضارية متعددة المسارات والأدوات على المقاومة الفلسطينية: إعلاميا وقضائيا وأمنيًّا وسياسيًّا، ومحليًّا وإقليميًّا ودوليًّا[3]، وتم إغلاق معابرها وتدمير وإغراق أنفاقها التي تمثل شريان الحياة لها. وتوقفت مصر عن اتخاذ أي موقف ذي بال أمام استمرار تهويد القدس وبناء المستوطنات الآكلة للضفة الغربية، بل كانت مصر –قبل

[2]– منذ خطابه الأول عن ثورة يوليو أثناء الاحتفال بذكراها في 23 يوليو 2014 عقب تنصيبه بنحو الشهر ونصف الشهر. ثم تكررت بعدها في محافل مختلفة داخليا وخارجيا حتى أمست ثابتا من ثوابت خطاب السيسي عن الإسرائيليين. وقد جاء هذا الخطاب أثناء العدوان الإسرائيلي على غزة في أول اختبار لرد فعله فلم يذكر كلمة "عدوان" مرة واحدة إنما استبدل بها عبارة "الأزمة" و"الاقتتال": https://goo.gl/jEMTnx

لقد تولى السيسي رئاسة الجمهورية بصفة رسمية في حزيران/يونيو 2014، وقال في خطابه الأول: "سنعمل على تحقيق استقلال دولة فلسطين وعاصمتها القدس **الشرقية**".

[3]– في مايو/أيار 2015، أعلنت مصر رسميًا –عبر محكمة مصرية– اعتبارها حركة المقاومة الفلسطينية «حماس» جماعة إرهابية، ما أعطى انطباعًا للعالم أن إسرائيل تحارب الإرهاب، لا شعبًا فلسطينيًا مغتصبة أرضه ومهدرة دماؤه، ومن ثم بدأت الصحافة العبرية الاحتفاء بنظام السيسي وتشجيعه على إجراءاته التي يتخذها في صالح أمن إسرائيل. راجع أحمد جمال زيادة: مصر السيسي التي تحبها إسرائيل...مرجع سابق ذكره.

الغرب والولايات المتحدة إلى درجة المقاطعة أوروبيًّا لمنتجات إسرائيل القادمة من مستوطناتها- متفهمة لضرب إسرائيل لغزة عام 2014 عقب الثالث من يوليو 2013. ومن المهم هنا أن نتذكر أن هذه العملية جاءت غالبا لاختبار رد فعل نظام السيسي الجديد القديم والذي يبدو أنه نجح فيه بجدارة بالمعيار الإسرائيلي.

ومما و جدير بالذكر أن تغييرات متتالية دخلت على مقررات الدراسة في مراحل التعليم الأساسي بمصر تلزم الطلاب بحفظ بنود معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام 1979، وتعدد مزايا السلام لمصر والدول العربية. وبهذه المناسبة يعترض وزير الخارجية المصري على وصف الأعمال الإسرائيلية ضد الفلسطينيين بـ"الأعمال الإرهابية"، ويقول شكري في 2 أغسطس 2016، ردًا على سؤال أحد الطلاب (الأوائل في الثانوية العامة) باعتبار ما تفعله إسرائيل بالفلسطينيين إرهابًا؟: إن وصم أحد بالإرهاب لابد أن يكون على اتفاق دولي[1].

لأكثر من مرة، اجتمع السيسي بلجنة رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة سواء زارهم أو زاروه وغيرهم من ممثلي اليهود في الغرب، ونقل لتلك اللجنة ذات مرة إعجابه برئيس الوزير الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لكونه "قائدا ذا قدرات عظيمة تؤهله لقيادة دولته، وتضمن تطور المنطقة وتقدم العالم"[2]. ولم يكف السيسي عن تأكيده أنه ينظر نظرة مساوية بين الإسرائيليين والفلسطينيين ورغبته في مزجهم في شيء واحد بل تظهر نظرته مفضلة للإسرائيليين في بعض الأحيان. ففي الذكرى الثامنة والستين لذكرى نكبة 1948 على سبيل المثال يحرص على أن يشير إلى أنه "من كام يوم، كان فيه ناس بتحتفل بالانتصار والاستقلال، وناس بتحتفل بالانكسار والانهزام".. ناس وناس بلا تمييز بين غاصب معتدٍ وآخر معتدى عليه مغتصبة أرضه.. مجرد انتصار وهزيمة لا حق فيهما ولا باطل، في لغة جديدة على العرب وحكامهم مهما أوغلوا من قبل في التقارب مع إسرائيل.

وخارجيًّا، صوتت الخارجية المصرية لصالح انتخاب إسرائيل عضوًا بلجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي في الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي تمنع فيه كتب مفكرين إسلاميين من التداول بل يتم حرقها في المدارس المصرية بأيدي مسئولين بوزارة التعليم، يفسح المجال للكتب الإسرائيلية في أجنحة معرض القاهرة الدولي للكتاب، وتتم ترجمة إصدار لصحفي بإذاعة الجيش الإسرائيلي إلى العربية. وقبلها يفاجئ متحف مصري الزائرين بتعليقه صورة جولدا مائير رئيس وزراء إسرائيل الراحلة بوصفها واحدة من أهم النساء الرائدات عالميًا. وبين آونة وأخرى يخرج إعلاميون تابعون لنظام السيسي يحيون الإسرائيليين على شاشات التلفاز، ويعلن عن زيارات بعضهم لتل أبيب والتقائهم الحميم بمسئولين إسرائيليين، ويُكشف عن لعب محترفين مصريين في تل أبيب في الوقت الذي يعلن فيه رئيس اتحاد الكرة المصري عن الاستعداد لخوض مباريات بإسرائيل[3].

وقبل أن تعلن الولايات المتحدة قرارها بنقل عاصمتها إلى القدس الشريف عاصمة لإسرائيل 8 ديسمبر 2017، من المهم تذكر أن السيسي ومتحدثي الخارجية المصرية قد مكثوا أربع سنوات يكررون أن عاصمة فلسطين هي القدس "الشرقية"؛ في تنازل واضح وصريح عن معظم المدينة أو ما يعرف -إسرائيليًّا- بالقدس الغربية.

إبان العدوان الإسرائيلي على غزة أبريل-مايو 2016، برزت القاهرة بوصفها الوسيط الأكثر قبولا في إسرائيل سواء من قبل المسئولين الرسميين أو الأحزاب والرأي العام، إلى درجة اعتبار السيسي موحد الحزبين الكبيرين شديدي التنافس، فقد ذكرت صحيفة "هآرتس" العبرية حينها أن تصريحات السيسي تصب -ليس فقط في مصلحة ما تسميه السلام- بل في التوفيق بين الحزبين الإسرائيليين

[1]- المرجع السابق.

[2]- مصر وإسرائيل...التطبيع يبلغ أشده، 3-3-2016، الجزيرة نت، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/53XTSG

[3]- المرجع السابق.

العمل والليكود، قائلةً: "الوحدة ستأتي عن طريق القاهرة"، موصية الزعيمين بسرعة دعم المبادرة المصرية. كما ركزت هآرتس في نسختها الإنجليزية، على أن ما سموه «نداء السيسي للسلام» يأتي وسط محادثات الوحدة بين نتنياهو زعيم حزب الليكود وهرتسوج زعيم حزب العمل. كما نقلت صحيفة "جيروزاليم بوست" عن مصادر في حزبي الليكود والعمل أن السيسي يدعم الجهود الرامية إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في إسرائيل بمشاركة الحزبين. ونقلت الصحيفة عن هرتسوغ قوله: "تصريح السيسي يعد إشارة إلى إظهار إرادة العالم العربي المعتدل"، و"من المهم للغاية أن نستمع إلى الرئيس المصري وندرس هذه الفرصة بصورة جدية ومسؤولة"، لتتساءل الصحيفة في النهاية عن قدرة السيسي على "المساعدة في تواجد حكومة وحدة وطنية في إسرائيل"؟ وعليه، أكد مسئولون –في تقرير عرضته القناة العاشرة الإسرائيلية– أنه إذا تم تشكيل حكومة وحدة وطنية، فإن نتنياهو وهيرتسوج سيذهبان إلى مصر لإطلاق مبادرة سلام جديدة تحت إشراف السيسي[1].

ولكن ماذا عن موقف السيسي من الطرف الآخر: الفلسطينيين؟ وماذا أراد نظام السيسي من تلك الوساطة ساعتها؟ من المهم أن نستمع إلى تحليل "الإذاعة الإسرائيلية" التي قالت ساعتها إنه "من المرجح أن الوساطة المصرية لن تكون بغير ثمن، خاصة أن مصر احتجت سابقًا على تخفيف الحصار عن قطاع غزة ومنح الأتراك بعض التسهيلات والامتيازات في القطاع، كجزء من اتفاق تطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا، وربما تسعى عن طريق وساطتها إلى قطع الطريق على تركيا والحصول على امتيازات في القطاع الذي تشترك مع إسرائيل في محاصرته منذ أعوام". وذا نص لا يحتاج إلى بيان أو استنتاج، ولا نتعجب بعده من تذكير جيروزاليم بوست لنا بأن للسيسي "شعبية جارفة في إسرائيل؛ بفضل الموقف الصارم الذى أبداه تجاه حماس فى عملية "الجرف الصامد"، كذلك بفضل قمعه العنيف لجماعة "الإخوان" الإرهابية"[2].

لقد استفاد السيسي من حالة الفراغ الأيديولوجي لمؤيديه، حيث عمل على إعادة تسويق العلاقات المصرية الإسرائيلية، باعتبارها ضرورة في ظل وجود عدو إقليمي مشترك "حركة «حماس»"، وهو امتداد لعدو داخلي "«الإخوان المسلمين»"، ونقل بذلك إسرائيل من خانة "صراع وجود" إلى خانة الشريك الضروري.

لقد ظهر التطور العلني للعلاقات المصرية –الإسرائيلية جلياً، من خلال مشاركة السفير المصري حازم خيرت في مؤتمر "هرتسيليا" السادس عشر في إسرائيل، وعنوانه "أمل إسرائيلي، رؤيا أم حلم؟"، وتعتبر تلك المرةُ الأولى التي تشارك مصر بصفة رسمية في مؤتمر "هرتسيليا" المتخصص في مراجعة السياسات الأمنية والدفاعية للدولة العبرية.

بدا العلاقة بين البلدين ذاهبة إلى مدى أبعد حين قام وزير الخارجية المصري سامح شكري بزيارة لإسرائيل في زيارة تعد الأولى من نوعها منذ 2007، حيث التقى رئيس الوزراء نتنياهو في مقر رئاسة الوزراء (**في القدس**) عوضًا عن تل أبيب، في إشارة واضحة لتخطي الثوابت الدبلوماسية ما قبل 2013 التي طالما تمسك بها الرؤساء المصريون حتى حسني مبارك، بل أثناء فترة عدلي منصور. ولعل وقوف سامح شكري أثناء تلك الزيارة، إلى جانب رأس تمثال تيودور هرتزل –الزعيم التاريخي للصهيونية– كان بمثابة تصالح مع تاريخ نشأة إسرائيل، في تناقض مع الأسس التاريخية العربية. وقامت رئاسة الوزراء الإسرائيلية بنشر صورة نتنياهو مع شكري أثناء مشاهدتهما نهائي كأس الأمم الأوروبية، في جو حميمي، يعكس عدم وجود أي تخوف لدى النظام المصري من ردود فعل محلية محتملة حول تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية.. فأظهرت الزيارة كيف نُقلت

[1]– محمد جعفر، خطاب السيسي في ميزان الصحافة الإسرائيلية، 18–5–2016، موقع أهل مصر، متاح على الربط التالي:
https://goo.gl/Quu7TC

[2]– المرجع السابق.

تلك العلاقات إلى مستوى التحالف العلني، بعيداً عن سياسة الغرف المغلقة السابقة[1].

تتقدم إسرائيل اليوم ليس بوصفها طالبا للسلام بقدر ما هي مفتاح حل لمشكلات مصر والعرب الداخلية والإقليمية والعربية. فبالإضافة إلى دعم 3 يوليو ضد الإخوان وحماس معًا، يتم طرح إسرائيل وسيطًا بين مصر وإثيوبيا في أزمة سد النهضة. فقد جاءت زيارة شكري المشار إليها إلى القدس عقب زيارة تاريخية قام بها نتنياهو لدول حوض النيل، وجاء وجود شكري في القدس ليطمئن الرأي العام المصري بأن وجود إسرائيل في منطقة حوض النيل، هو وجود الحليف وليس العدو، كما حمل تطلعات القاهرة إلى وساطة إسرائيلية فيما يخص الأزمة مع إثيوبيا، وذكر بعض المحللين أن القاهر وتعتقد بأن إسرائيل تمتلك القدرة على دفع إثيوبيا إلى التفاوض على حصة عادلة لمصر من مياه النيل[2].

ولم تكن هذه التطورات تعني أن التحالف صار علنيا بصورة مطلقة، فلم يزل الإعلام المصري يحتفظ بقدر من التمويه بتجديد فقرات التهجم على إسرائيل لفظيا واتهامها بدعم الإرهاب في سيناء والتعاون مع أعداء مصر لاسيما تركيا، أو عرقلة جهود مصر من أجل السلام والاستقرار أو الاحتفاظ بمطامع في مصر وخاصة سيناء، وهكذا، لكن دون أية انتقادات للتوجه الرسمي وسياساته التطبيعية. ويعني ذلك بالنسبة لإسرائيل أن الثقة المتبادلة لا تزال محصورة أو محاصرة داخل القنوات الرسمية وبعيدة عن فضاء الرأي العام المصري الذي لا يزال النظام يتحسب لغضبه ولو نسبيًّا.

ويمكن أن نختم الموقف المصري بالإشارة إلى خطبة السيسي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة سبتمبر الفائت، والتي دارت في جوهرها حول ضرورة الحفاظ على الدولة الوطنية الحديثة وبنيتها وخاصة ضد دعوى تغيير هويتها، والتي أتى فيها على ذكر فلسطين وإسرائيل على النحو الآتي:

((**ثانيا– إن الوقت حان لمعالجة شاملة ونهائية لأقدم الجروح الغائرة في منطقتنا العربية وهي القضية الفلسطينية التي باتت الشاهد الأكبر على قصور النظام العالمي، عن تطبيق سلسلة طويلة من قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن. إن إغلاق هذا الملف من خلال تسوية عادلة تقوم على الأسس والمرجعيات الدولية وتنشئ الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 67 وعاصمتها القدس الشرقية، هو الشرط الضروري للانتقال بالمنطقة كلها إلى مرحلة الاستقرار والتنمية، والمحك الاساسي لاستعادة مصداقية الأمم المتحدة والنظام العالمي. ولاشك أن تحقيق السلام من شأنه أن ينزع عن الإرهاب إحدى الذرائع الرئيسية التي طالما استغلها كي يبرر تفشيه في المنطقة، وبما يضمن لكافة شعوب المنطقة العيش في سلام وأمان. فقد آن الأوان لكسر ما تبقى من جدار الكراهية والحقد للأبد، ويهمني هنا أن أؤكد أن يد العرب مازالت ممدودة بالسلام وأن تجربة مصر تثبت أن هذا السلام ممكن، وأنه يعد هدفا واقعيا يجب علينا جميعا مواصلة السعي بجدية لتحقيقه**)).

ثم خرج السيسي، كعادته، عن النص قائلاً: (**اسمح لي فخامة الرئيس أن أخرج عن النص الموجود.. وأتوجه بكلمة ونداء إلي من يهمهم هذا الأمر. "أوجه كلمتي أو ندائي الأول إلي الشعب الفلسطيني وأقول له: "مهم أوي الاتحاد خلف الهدف وعدم الاختلاف وعدم إضاعة الفرصة والاستعداد لقبول التعايش مع الأخر مع الإسرائيليين في أمان وسلام وتحقيق الاستقرار والأمن للجميع". وأقول وأوجه ندائي للشعب الإسرائيلي: لدينا في مصر تجربة رائعة وعظيمة في السلام معكم منذ أكثر من أربعين سنة ويمكن أن نكرر هذه التجربة وهذه**

---

[1]– محمد سليمان، توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية الإسرائيلية، وقد نُشرت المقالة في الأصل على موقع "منتدى فكرة":
https://goo.gl/zwbF3y

[2]– المرجع السابق.

الخطوة الرائعة مرة أخري.. وأقول أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنبا إلي جنب مع أمن وسلامة المواطن الفلسطيني.. وندائي لكم أن تقفوا خلف قيادتكم السياسية وتدعموها ولا تترددوا.. وأنا هنا أخاطب الرأي العام في إسرائيل "بأقول" له لا تتردد واطمئن نحن معكم جميعًا من أجل إنجاح هذه الخطوة وهذه فرصة قد لا تتكرر مرة أخرى". "وكلمتي الأخرى وندائي الأخير إلي كل الدول المحبة للسلام والاستقرار وإلي كل الدول العربية الشقيقة، أن تساند هذه الخطوة الرائعة، وإلي باقي دول العالم أن تقف خلف هذه الخطوة التي إذا نجحت ستغير وجه التاريخ". إلي القيادة الأمريكية.. وإلي الرئيس الأمريكي "أننا لدينا فرصة لكتابة صفحة جديدة في تاريخ الإنسانية من أجل تحقيق السلام في هذه المنطقة")[1].

وفي هذا السياق التقى السيسي لأول مرة علانية بنتنياهو، وجرى السجال المعتاد حول ذلك اللقاء، لكن التعليق الأهم عليه جاء على لسان الكاتب بالأهرام عماد جاد؛ حيث نشر مقالا بجريدة "الوطن" الموالية للنظام جاء فيه: (..التقى الرئيس بالعديد من الرؤساء والمسئولين، وجميعها كانت لقاءات مهمة، ولكن البعض منا لم يتوقف إلا أمام لقاء الرئيس مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وهناك من اعتبر اللقاء في حد ذاته مصيبة وتطبيعاً ولقاءً مع العدو، إلى غير ذلك من ألفاظ ومصطلحات، وقد تجاهل هؤلاء أننا وقّعنا معاهدة سلام مع الدولة العبرية عام 1979، وأن إسرائيل انسحبت من كل الأراضي المصرية التي كانت تحتلها حتى الكيلومتر الأخير، وأن مشكلتنا مع إسرائيل كانت، ولا تزال، هي القضية الفلسطينية، أي الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وفى القلب منها مدينة القدس الشرقية وقطاع غزة، أو الأراضي التي احتلت في عدوان يونيو 1967. وأنه طوال قرابة أربعة عقود منذ توقيع المعاهدة مع إسرائيل والعلاقات تتراوح ما بين السلام البارد والحرب الباردة بسبب التنافس الإقليمي المصري الإسرائيلي، وبسبب استمرار الاحتلال ومصادرة الأراضي وإنشاء المستعمرات عليها. **ولكن علينا في الوقت نفسه أن نضع المصلحة الوطنية المصرية في المقدمة ونتحلى بالموضوعية، ونعترف بأن إسرائيل لعبت دوراً مهماً في دعم ثورة الشعب المصري في الثلاثين من يونيو، ومارست الوفود التي أرسلها بنيامين نتنياهو ضغوطاً كبيرة على أعضاء في الكونجرس من أجل تبنى رؤى موضوعية تجاه الأحداث في مصر)**[2].

بهذا تتجلى تحولات في المفاهيم الأساسية للدولة الوطنية والمصلحة والوطنية والقضية العربية وفي قلبها فلسطين؛ ومن العلاقة المعيارية مع إسرائيل التي تقوم على التسليم بها أمرا واقعا والاستفادة منها حتى في إعادة الأمور الداخلية لمصر إلى نصابها وفق رؤية النظام القائم والمتحدثين نيابة عنه. لكن –على الرغم من ذلك– ظهرت أصوات أخرى تنتقد ذلك التحول؛ فيكتب عمرو الشوبكي على سبيل المثال: (والحقيقة أن التحول الذى عرفه شكل ومضمون الخطاب الرسمي في السنوات الأربع الأخيرة لافت، فقد عكس قطيعه مع كل المراحل السابقة، سواء تلك التي حاربت فيها مصر إسرائيل، أو تلك التي أقامت سلاما معها، فكلامها لم يتجاهل أن إسرائيل تمثل آخر دولة احتلال عنصري في العالم، وأنه حتى الرئيسين السادات ومبارك اللذين التزما بالسلام أدانا سياستها. الخطاب الرسمي الحالي غاب عنه أي إدانة صريحة أو مستترة للاحتلال الإسرائيلي، وأصبح يتكلم عن شعبين متناحرين أو بلدين متصارعين يتحملان نفس المسؤولية في مآسي الشعب الآخر، وليس دولة احتلال تقهر شعبا وتحتل أرضه وترفض إعطاءه حقوقه في

[1]– كلمة السيسي أمام الأمم المتحدة– نص كامل بالفيديو، 19-9-2017، منشورة على موقع مصراوي، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/1Yh3YY

[2]– عماد جاد، **لقاءات الرئيس في نيويورك**، جريدة الوطن، مصر، 12/9/ 2017، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/jSksox

بناء دولته المستقلة. ولذا بدا غريبا أن يطالب الرئيس السيسي، في كلمته بالأمم المتحدة، الشعب الفلسطيني (المقهور والواقع تحت الاحتلال) بأن يقبل العيش بأمان مع الشعب الإسرائيلي، ثم طالب الأخير: «بأن يقف وراء قيادتهم لإنجاح عملية السلام»، في حين أن الواقع يقول إن القيادة الإسرائيلية لا ترغب في أي سلام وتنتهج سياسة قائمة على التوسع والاستيطان تحت غطاء أمريكي ودولي)[1].

في هذه الآونة منعت إسرائيل مسلمي فلسطين من الصلاة في المسجد الأقصى وأوقفت الأذان، ثم أعقبا قرار ترامب بنقل سفارة دولته إلى القدس.. فكيف كان موقف مصر والعرب؟

وليس المقصود البحث في دور السيسي في مستجدات المنطقة بقدر ما نسلط الضوء على إسرائيل نفسها: مكانة وصورة في المنطقة العربية، وكذلك تصور الإسرائيليين عن وضعيتهم وعوامل التمكين لها، ودور الأنظمة العربية في ذلك. فهذه التحولات لم تكن إسرائيلية إنما كانت بالأساس عربية في مقدمتها برز النظام المصري ما بعد 3 يوليو، ومن ورائه جاءت السعودية والإمارات والأردن والبحرين وبقية العرب بما فيها فلسطينيون ضالعون في العملية ذاتها المتعلقة بتأكيد مركزية إسرائيل في المنطقة العربية. وقد شهدت السنوات الأخيرة انتقال علاقات تلك الدول بإسرائيل من السر إلى العلانية ومن السبل غير المباشرة إلى العلاقات المباشرة وعلى مستويات رسمية عالية.

ففي عام 2015، أشارت صحيفة ''لوبوان'' الفرنسية إلى أن مسئولين من السعودية وإسرائيل التقيا خمس مرات منذ عام 2014 ومنتصف 2015. وتمحورت تلك اللقاءات حول سبل مواجهة "الخطر الإيراني" سياسيًّا واقتصاديًّا. وتضيف صحيفة'' هآرتس الإسرائيلية ''لقاءً سادسًا تم في تل أبيب في يوليو ٢٠١٦ بين الجنرال السعودي السابق أنور عشقي والمدير الحالي لمركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية (الذي كان برفقة وفد من رجال الأعمال السعوديين) ومدير عام وزارة الخارجية الإسرائيلية غولد شاركا، كما التقى الوفد السعودي بأعضاء من الكنيست الإسرائيلي خلال تلك الزيارة[2]. وقال عشقي، في مقابلة مع قناة "دويتشه فيليه" الألمانية نشرتها 2017/6/27 إن السعودية ستطبّع العلاقات مع إسرائيل إذا قبلت الأخيرة بالمبادرة العربية، وبعد التطبيع ستكون العلاقة بحسب المصالح المشتركة، وأن تطبيع العلاقات مع إسرائيل رهن بموافقة الثانية على المبادرة العربية، وبعد التطبيع ستكون العلاقة بين الجانبين بحسب المصالح المشتركة وبحسب المعاملة بالمثل[3].

تأتي صفقة تيران وصنافير بين مصر والسعودية ذات خلفية إسرائيلية من الأهمية بمكان تقديرها حق قدرها. فقد أشارت صحيفة جيروزاليم بوست إلى أن الاتفاق المصري– السعودي حول الجزيرتين، وموافقة تل أبيب عليه (والذي بدا شرطًا وأعلنت مصادر وتسريبات عن ذلك خاصة محادثة وزير الخارجية المصري مع المستشار القانوني لنتنياهو ومراجعتهما بنود الاتفاق المصري السعودي بندا بندا)، يشير على الأرجح إلى "استمرار الاتصالات السرية والمصالح المشتركة ما بين السعودية وإسرائيل"[4].

وتعبيرا عن تحليل رائج يرى المحلل السياسي الإسرائيلي إيلي نيسان أنه "ربما يشكل تعرض السعودية وإسرائيل للتهديد الإيراني قاسمًا مشتركًا بينهما.."، ويقول:

---

[1]– عمرو الشوبكي، مصر وإسرائيل، المصري اليوم، 9/23، 2017، متاح على الرابط التالي: https://goo.gl/PdM77M

[2]– صحيفة بريطانية: الرياض وتل أبيب تبحثان إقامة علاقات اقتصادية، 19-6-2017، فرانس 24، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/Yo1oBn

[3]– السعودية تمهد لمرحلة جديدة من التطبيع مع اسرائيل..عشقي ووعد بلفور الجديد، 28-6-2017، الصباح اليمني، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/FXvnv4

[4]– السعودية وإسرائيل– صفقة تلوح في الأفق قد تغير وجه المنطقة، 27-6-2017، DW عربية، متاح على الرابط التالي:
https://goo.gl/Kny8CR

..هناك علاقات غير معلنة استراتيجية واقتصادية واستخباراتية بين البلدين. بالتأكيد ساهمت زيارة ترامب في تطوير العلاقات بين السعودية وإسرائيل في اتجاه محاربة الإرهاب. تتعرض إسرائيل والسعودية وبعض الدول السنية الأخرى للإرهاب سواء من قبل داعش أو من قبل إيران وبعض الجهات التي تعمل تحت إمرة إيران كحزب الله"، ويمتد التعاون بين الجانبين إلى المجال الاقتصادي أيضاً، بحسب إيلي نيسان، الذي أشار إلى احتمالية فتح السعودية مجالها الجوي قريبًا أمام الطيران المدني الإسرائيلي.

في المقابل كتب الكاتب مساعد العصيمي، في صحيفة الرياض السعودية مقالاً نشر في السادس من يونيو 2017، دعا فيه إلى حسم الأولويات: "هل هناك عدو أشد من أيران علينا وعلى بلادنا.. وهل إسرائيل كما إيران في التهديد والتأثير والإقلاق وبث الحقد والكراهية"؟ ودعا إلى التركيز على "العدو الحقيقي" (أي إيران) على حد تعبيره. كما دعا للالتفات إلى المصلحة أولاً: "لنحكم العقل ونديره نحو مصالحنا ونعيد تداول المسائل اقتصاديًّا وسياسيًّا وتعامليًّا وحتى تاريخيًّا في إطار حسابات الربح والخسارة وحسابات المصالح والاستقرار، كي نعلم من أشد خطرًا إيران أو إسرائيل"[1].

وموضوع التعاون الاقتصادي بين السعودة وإسرائيل ليس جديدًا، ففي عام 2010، نشرت صحيفة "الفاينانشال تايمز" عن تعاون اقتصادي بين مجموعةIDB الإسرائيلية الضخمة التي كان يرأسها الملياردير الإسرائيلي "نوحي دانكنر" من جهة، وجهاز قطر للاستثمار ومجموعة العليان السعودية من جهة أخرى. وفي منتصف العام 2012 كتب الأمير لواء ركن نايف بن أحمد بن عبد العزيز، (أحد القادة العسكريين السعوديين، متخصص في مجالات العمليات الخاصة والحرب الإلكترونية)، مقالا في إحدى المجلات التابعة للقوات المشتركة الأمريكية، تحدث فيها بإيجابية عن إسرائيل وعن ضرورة تقوية العلاقات بين بلاده وتل أبيب، مادحًا الرئيس الإسرائيلي السابق، شيمون بيريز، مؤكداً على ضرورة أن يستثمر الجانبان في تقوية أواصر التعاون والتلاقي بين الفلسطينيين والعرب عمومًا والإسرائيليين[2]. وقبل أقل من ثلاثة أسابيع على بدء العدوان الإسرائيلي على غزة في 2014، كتب الأمير ترك الفيصل لـ"مؤتمر إسرائيل للسلام" مقالاً يدعو للتطبيع، وقال: "أحلم بيوم أتمكن فيه من توجيه الدعوة، ليس للفلسطينيين فقط، بل للإسرائيليين، للمجيء وزيارتي في الرياض"[3].

في ظل العوامل سالفة الذكر، يبدو أن السعودية وإسرائيل رغبتا في تعضيد علاقتهما، من خلال اختراق المستويين العسكري والاقتصادي، وكذلك الانتقال إلى مرحلة العلاقات العلنية الرسمية، خاصة أن هناك تقارير تفيد بسعي السعودية للحصول على تعاون إسرائيلي في إدارة مضيق باب المندب وخليج عدن لقطع إمدادات إيران عن الحوثيين، وأنها، أيضاً، وقعت مذكرة تفاهم لشراء ونصب منظومة القبة الحديدية ومنظومة صواريخ "حيتس" عبر الشريك المصنع "رايثيون" للصناعات الدفاعية؛ وهي شريك مع شركة رفاييل الإسرائيلية.

ومن هنا، جاء دور جزيرتي "تيران وصنافير" لتصبحا مدخل التطبيع العلني بين السعودية وإسرائيل. فوفقاً لما أورده تقرير "المونيتور" على لسان مصدر مُطلع داخل القصر السعودي، فإن طلب الحصول على الجزيرتين من مصر لم يكن طلب سعوديًّا خالصًا، بل هو طلب إسرائيلي نفذته السعودية؛ وهو الطلب الذي تم تقديمه عبر مسئولين إسرائيليين لمساعدي الملك سلمان خلال عطلة الصيف التي قضاها في مدينة "كان" الفرنسية عام 2015. وفي خضم ترتيبات نقل جزيرتي "تيران وصنافير" إلى السيادة السعودية، والتي كان آخرها تصديق السيسي على الاتفاقية المتعلقة

[1]- المرجع السابق.

[2]- مُحَمَّد مُحَمَّد السيد، من عبد الناصر إلى تيران وصنافير: رحلة التطبيع السعودي الإسرائيلي، مركز البديل للتخطيط والدراسات الاستراتيجية، 30-6-2017، متاح على الرابط التالي:

https://goo.gl/URu5DN

[3]- المرجع السابق.

بهذه الترتيبات في 24 يونيو 2017، جاء الكشف عن محادثات اقتصادية بين إسرائيل والسعودية؛ حيث أكدت صحيفة "ذا تايمز" البريطانية أن الطرفين يُجريان محادثات لإقامة علاقات اقتصادية، تبدأ صغيرة وذلك من خلال السماح للشركات الإسرائيلية بالعمل في الخليج، والسماح لشركة الطيران "العال" الإسرائيلية بالتحليق فوق المجال الجوي السعودي.

ليس هذا فقط، بل ظهرت بوضوح ملامح التقارب، عندما شارك رئيس أركان الجيش الاسرائيلي غادي أيزنكوت، مع رؤساء أركان جيوش كل من (السعودية والإمارات والأردن ومصر)، وقادة هيئة الأركان في دول غربية ومن حلف شمال الأطلسي، وغيرها في اجتماع لقادة هيئة الأركان المشتركة الأمريكية المستضيفة للمؤتمر الثاني لدول التحالف الدولي لمحاربة تنظيم "داعش"، وذلك جاء بهدف تمكين "إسرائيل" من المشاركة في إدخال تعديلات على هيكلة المؤتمر للمشاركة فيه، رغم عدم مساهمة تل أبيب بشكل رسمي في هذا التحالف، بل إنها لم تتلق دعوة لحضور المؤتمر الأول لقادة التحالف، ليس هذا فقط ما يؤكد مشاركة "إسرائيل" في التحالف، بل إن وزير الدفاع الإسرائيلي موشيه يعلون أعلن مشاركة دولته في التحالف، قائلًا: "من المحرج للدول العربية إعلان مشاركتنا في العلن".

ليس هذا فقط، ففي السادس من سبتمبر/أيلول2017، أي قبل توارد الأنباء عن زيارة ابن سلمان لـ"إسرائيل" بيوم واحد، وصف نتنياهو خلال مشاركته في احتفال رفع الكؤوس احتفالاً بالسنة العبرية الجديدة في مبنى وزارة الخارجية في القدس الغربية، العلاقات مع الدول العربية بأنها الأفضل وتسجل رقمًا قياسيًا غير مسبوق في تاريخ هذه العلاقات، قائلًا: "التعاون مع الدول العربية أكبر من أي فترة كانت منذ إقامة "إسرائيل" وما يحدث اليوم مع كتلة الدول العربية لم يحدث مثله في تاريخنا، وعمليًا التعاون قائم بقوة وبمختلف الأشكال والطرق والأساليب رغم أنه لم يصل حتى الآن للحظة العلنية، لكن ما يجري تحت الطاولة يفوق كل ما حدث وجرى في التاريخ".

ووفقا لصحيفة ''يديعوت أحرونوت''، فإن الولايات المتحدة الأمريكية تجري اتصالات سرية مع السلطة الفلسطينية والسعودية والأردن لتنسيق أول رحلة طيران لحجاج فلسطينيين من مطار "بن غوريون" إلى السعودية. وفي إبريل الماضي، عرض وزير النقل والاستخبارات الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، على جيسون غرينبلات، ممثل الرئيس الأمريكي، خطة ''سكة قطار السلام الإقليمي''، والتي تتحدث عن ربط إسرائيل بالأردن ومنها بالسعودية ودول الخليج عبر شبكة سكك حديد تسمح للدول العربية بمنفذ إلى البحر المتوسط. وهو المشروع الذي ستموله شركات خاصة بهدف الربح المالي.

إن الخطوات التطبيعية الواسعة التي اتخذتها المملكة مؤخراً، كانت في ظل وجود مُحَمَّد بن سلمان، حاكمًا فعليًّا للبلاد، وفقًا للعديد من التقارير الدولية. وبعد تولي بن سلمان ولاية العهد، ورصد الاحتفاء الإسرائيلي الشديد بهذه الخطوة. فمن المتوقع أن يتخذ بن سلمان خلال السنوات القادمة خطوات متقدمة للغاية في علاقته بإسرائيل، لم يسبقه بها أحدٌ من قادة الدول العربية تاريخيًّا.

ومن ناحية أخرى، فلقد قفزت إسرائيل مبكرا إلى الجيب ثم القلب الإماراتي، وإذ يمكن عد العام 2004 عام التحول الكبير في السياسة الإماراتية بوفاة الشيخ زايد بن سلطان ومباشرة ولي العهد مُحَمَّد بن زايد لمهام الحاكم الفعلي للإمارات، فيمكن عده أيضا العام الأبرز للاختراق الإسرائيلي للسياسة والاقتصاد الإماراتيين. فقد فتحت دبي مبكرا الباب الخلفي أمام رجال الأعمال اليهود بدءا من تجار الماس العالميين مثل ليف لفيف وبيني شتاينميتز، فالأزياء والماشية، وصولا إلى تجارة السلاح وأنظمة المراقبة المتطورة التي تدار من تل أبيب واستعانة الإمارات بأقمار التجسس الإسرائيلية؛ الأمر الذي انتقل من المحدودية إلى

السعة ومن السر إلى شبه العلانية خاصة بعد ثورات العرب 2011، وبالأشد من منتصف 2013.

وتلعب تغريدات رئيس شرطة دبي دورا مهما للكشف عن الخلفية الثقافية للهرولة الإماراتية نحو ترويج "حق إسرائيل" التاريخي والواقعي في التطبيع والانضمام إلى جامعة الدول العربية، وأن تبقى دولة واحدة تضم إليها الفلسطينيين باعتبارهم أبناء العمومة.

وبالمثل تأتي البحرين من البوابة الثقافية؛ باسم التسامح الديني ودور كل من الفن والثقافة والمتاحف والزيارات الشعبية المتبادلة في تذويب جبال الجليد التي لم يعد لها مكان في المناخ الجديد للمنطقة.

وهكذا يتوالى العرب على مشروع كبير يكمل التطبيع الذي أخذ أربعة عقود منذ كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة، ليأتي مشروع ترامب لترسيخ مركزية إسرائيل في المنطقة ليس فقط من الناحية القانونية والدبلوماسية، ولكن من ناحية مجالات التعاون الشاملة التي غالبا ما تظهر فيها يد إسرائيل باعتبارها هي اليد العليا القادرة على الإنتاج والعطاء ويد العرب هي التي تدفع الثمن.

خاتمة:

في كلمته أمام مؤتمر رؤساء كبرى المنظمات اليهودية الأمريكية يوم 14 من فبراير 2016، أعلن نتنياهو أن الوقت حان لبعض الدول العربية التي تربطها علاقات سرية بـ"إسرائيل" للاعتراف علنا بتلك العلاقات؛ مؤكدًا أن الدول العربية الأكثر اعتدالاً ترى "إسرائيل" كحليف وليست عدوًا، في الوقت الذي يجمعهم صراع مشترك ضد إيران وتنظيم داعش، ونظرة الدول العربية الرئيسية تغيرت تجاه "إسرائيل". وواضح أن هذا هو الذي يجري العمل عليه على قدم وساق ضمن عملية كبرى لإغلاق القضية على جروحها؛ وتمكين اليهود من القدس وإعادة رسم الأرض المحتلة بالتبادل مع أرض مصرية في سيناء، وضمن إعادة ترسيم كبرى للمنطقة أقطارا وطوائف وجماعات وإثنيات.

الدلالة الأهم التي برزت من مرحلتي الثورة والثورة المضادة وبالنظر إلى الخطاب الإسرائيلي والعربي الرسمي والغربي في كثير منه، هو طمس الفارق بين إسلاميين معتدلين وآخرين متشددين، وقصر مفهوم الاعتدال على الأنظمة الديكتاتورية التي –رغم الاعتراف بديكتاتوريتها وهدرها لكل مبادئ حقوق الإنسان والحريات– إلا أنها متماشية مع المعايير الإسرائيلية والتي أهمهما ضمان أمن إسرائيل والمشاركة في استقرارها باسم الالتزام بمتطلبات السلام. هذه الملاحظة في غاية الأهمية. إن المفاهيم السياسية التي يتم بها تصوير واقع ومجريات المنطقة باتت تستند إلى مرجعية إسرائيلية تتبعها الأنظمة الحاكمة وأجهزتها العسكرية والأمنية والإعلامية شبرا شبرا وذراعا ذراعا وتؤيدها القوى الغربية الرسمية وبعض غير الرسمية. وبناء عليه تسارعت وتيرة الترويج لكون الإخوان المسلمين متشددين ثم إرهابيين، وأنه لا فارق بين الإخوان والقاعدة ثم تنظيم الدولة.. الأمر الذي سبق إشاعته نسبيا عن المقاومة الفلسطينية، ثم جرى التوسع فيه بعد موجتي الثورات والثورات المضادة.

وخلاصة القول: إنه كما أن العامل المساعد الأول للمشروع الصهيوني اليوم هو استبداد النظم وصراع المحاور في المنطقة بين العرب والمسلمين، فإن التحدي الأساس البارز أمام استمرار هذا المشروع باعتراف أطرافه كافة يتمثل في الشعوب والإسلام والرابطة بينهما. ومن ثم فإن الواجب المباشر العمل على تعزيز المشروع الحضاري الإسلامي بوصفه الدرع والسهم الأساسي في المواجهة. وهذا المشروع ليس من نوعية المشروعات السياسية والبرامج الحزبية إذ هو حالة أمة تتعدد مجالات فعلها ومسارات البناء فيها بطول العالم وعرضه. وبناء عليه فإن الوعي بتحولات المنطقة العربية في قلب الامة الإسلامية وجهود مركزة إسرائيل في قلبها –ركنا أساسيا وشرطا ضروريا– يفرض على الجميع: دولا وحكومات، وشعوبا وجماعات، وأفرادا في كافة المواقع والتخصصات، ممن لا يزالون يؤمنون بالأمة وقضيتها،

ووحدتها وحريتها، وحقها في الاستقلال والتقدم، هؤلاء جميعا عليهم أن يجددوا وجهتهم وجهودهم من أجل استرداد الذات والحفاظ على ما تبقى منها.

إن مواجهة المشروع الصهيوني وحالة التصهين الراهنة لا تقتضي ترك المسار المقاوم لمسار آخر، ولا هدم ما تم بناؤه أثرا عن حالة انفعالية غاضبة أو ما شابه، بقدر ما تفرض استكمال السير والإصرار على مواصلته والمزيد من تجميع الجهود وتنسيقها، وتوجيه قدر أكبر من هذه الجهود باتجاه فلسطين والقدس والدفاع عنهما.

ومن ثم يجب تجديد العمل على محاور تجديد وحفظ الهوية القائمة على دوائر الانتماء المتحاضنة، والاحتفاظ بالوعي الديني والتاريخي الواصل حاضر القدس وفلسطين بماضيهما. كذلك يجب تجديد جهود الدعوة والتربية والتنشئة الحضارية على قيم هذه الأمة، فأمتنا أمة قيم كما هتف العلامة حامد ربيع من قبل. ومن ثم تتضافر الجهود الحقوقية والقانونية والشرعية والفكرية والخيرية.. للدفاع عن الأرواح والأعراض والأموال التي يستهدفها مشروع التصهين والأسرلة القائم.. ومن مجموع هذه الجهود العريضة والمتناثرة نأمل أن نوقف تقدم هذه الهجمة، وأن يجدد الله تعالى لنا أمر رشد يعز فيه الحق وأهله.

*****

ملف العدد: خرائط الاختراقات والتهديدات الإسرائيلية في المنطقة العربية



1- قراءة في الفكر الاستراتيجي الصهيوني تجاه الثورات العربية

د.عبدالفتاح ماضي*

مقدمة:

بدأ المشروع الصهيوني بأفكار كان يظنها الكثيرون أحلامًا، لكن هذه الأفكار تحولت إلى أهدافٍ استعمارية، وعبْر التخطيط والعمل الدؤوب وبمساعدة قوى غربية وأصحاب الثروات والنفوذ تحولت هذه الأهداف إلى حقائق وسياسات تُنفذ على الأرض. هذا ما حدث منذ القرن التاسع عشر على يد الحركة الصهيونية ولا يزال يحدث إلى يومنا هذا على يد السياسيين الإسرائيليين.

ومن الأمور التي كانت مجرد أفكارٍ وتحولت إلى أهدافٍ فسياسات: معادلة الربط بين أمن دولة الاحتلال وشرعيتها من جهة وبين بقاء أنظمة الحكم العربية واستقرارها من جهة أخرى؛ المعادلة التي هددتها الثورات العربية عام 2011. لقد نجحت دولة "إسرائيل" — وهي في حقيقتها ليست دولة طبيعية ككل دول العالم وإنما هي كيان أبارتيد عنصري على أساس الدين[1] — منذ الاتفاقية التي وقعها الرئيس المصري الأسبق محمد أنور السادات منفردًا مع رئيس وزراء دولة الاحتلال مناحيم بيغين عام 1979 في وضع أسس نظام إقليمي جديد يحقق عدة مصالح استراتيجية لدولة الاحتلال على حساب المصالح العربية، أهمها المصالح الثلاث التالية: أمن إسرائيل وتأمين جبهتها الجنوبية؛ وشرعنة سرديتها المزيفة للصراع عبر تحويله من قضية وجود جرّاء اغتصاب أرض إلى نزاعٍ سياسي على الحدود؛ وبقاء أنظمة الحكم المستبدة العربية بضمانة خارجية. وظل هذا يعني عمليًا تعاون الحكومات العربية مع الحكومات الإسرائيلية لتوفير الأمن لإسرائيل مقابل دعم الولايات المتحدة (حليفة دولة الاحتلال الرئيسية) الأنظمة المستبدة العربية، بجانب البدء لاحقا في عملية تسوية أُريد لها أن تكون واجهةً للاستهلاك العالمي بينما عمليات التهويد والاستيطان تلتهم ما تبقى من أرضٍ عربية في

---

*أكاديمي وباحث مصري

[1] الكيان الإسرائيلي —في حقيقته– كيان استعمارى، استيطانى، احلالى، عسكرى، عنصرى، توسعى، عميل للقوى الاستعمارية الكبرى، تابع اقتصاديًا لها، غريب حضاريًا عن المنطقة العربية والإسلامية، وهو يسخّر، فوق ذلك، مقولات دينية توراتية، وتلمودية، وادعاءات تاريخية في خدمة أهدافه ومطامعه. ويستند هذا الكيان إلى الصهيونية كمرجعية عليا، والصهيونية هذه نشأت في أوروبا وراحت تُجنّد أنصارًا ومؤيدين لها في أوساط الجماعات اليهودية هناك، لتشرع — بعد ذلك وبدعم من بريطانيا في الأساس– في تهجيرهم إلى فلسطين، وتشكيل عصابات مسلحة منهم لإرهاب وطرد أصحاب البلاد الشرعيين، بل وقتلهم وإبادتهم. إن الحركة الصهيونية حركة استعمارية نشأت في أوربا كحل استعماري لما أسمته الحركة ذاتها في القرن التاسع عشر "المسألة اليهودية". والتقت أهداف الحركة الصهيونية في إقامة دولة لليهود في فلسطين مع أهداف ومطامع القوى الاستعمارية الغربية في إقامة حاجز بشرى غريب بين مشرق العالم العربي ومغربه يحول دون قيام خلافة إسلامية عربية تحل محل الخلافة الإسلامية العثمانية. وقد وصفت الصهيونية في كثير من المواثيق والتقارير الدولية بالعنصرية، انظر: عبدالفتاح ماضي، *الدين والسياسة في إسرائيل: دراسة في الأحزاب والقوى الدينية في إسرائيل ودورها في الحياة السياسية* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1999)، 91-110، وانظر بتوسع: جمال حمدان، *اليهود انثروبولوجيا* (القاهرة: دار الهلال، كتاب الهلال، عدد 542، رمضان- فبراير 1996)، 24-28، عبدالوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، المجلد السابع (القاهرة: دار الشروق، 1999)، عزمي بشارة، *من يهودية الدولة حتى شارون: دراسة في تناقض الديمقراطية الإسرائيلية* (القاهرة: دار الشروق، 2005).

الضفة الغربية المحتلة.[1] وقد تم هذا بشكل علني مع الحكومات العربية التي تعترف بالدولة الإسرائيلية، وهي مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبشكل غير علني مع حكومات عربية أخرى.

ظلت معادلة "أمن إسرائيل مقابل حماية الأنظمة العربية" قائمة حتى اندلاع الثورات العربية عام 2011، ومع اندلاع هذه الثورات واجهت إسرائيل تحديًا أساسيًّا هو احتمال اختفاء الحكومات العربية الحليفة لها ومن ثم سقوط تلك المعادلة وتعرض شرعية دولة الاحتلال إلى تهديد وجودي. ومن هنا يستهدف هذا التقرير تقديم قراءة مقتضبة في تطور الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تجاه الثورات العربية التي اندلعت عام 2011 وحتى عام 2017. وهو يتضمن ثلاثة أجزاء: يعالج أولها الموقف الإسرائيلي من اندلاع الثورات العربية وقت قيامها مع التركيز على أثر هذه الثورات على تصدع شرعية الدولة الصهيونية، بينما ينصب الاهتمام في الثاني على تطور الموقف الإسرائيلي من الثورات العربية والثورات المضادة لها مع إيلاء أهمية خاصة لإعادة نظم الحكم التسلطية وتعزيز التطبيع معها. أما الجزء الثالث والأخير فيعالج الأفكار والمشاريع التي قُدّمت لمسألة التسوية السلمية وما يسمى في دولة الاحتلال المشكلة الديمغرافية.

وللوصول إلى هذا الهدف يعتمد التقرير بجانب التصريحات والمواقف المعلنة من قبل السياسيين الإسرائيليين على مقررات وتوصيات مؤتمر "الأمن القومي الإسرائيلي" الذي بدأه بتنظيمه الجنرال عوزي أراد، ضابط المخابرات الإسرائيلي ومؤسس معهد السياسة والاستراتيجية، وصار يعقد سنويًّا. وينصبُّ الاهتمام كلَّ عام على خارطة الفرص والمخاطر الاستراتيجية التي تواجه الكيان الصهيوني الناتجة عن التحولات التي تطرأ على بيئته الإقليمية، والتفكير في سبل تمكين هذا الكيان من استغلال الفرص المصاحبة لتلك التحولات أيضًا. وتستند أهمية هذه المؤتمرات في أن الكثير من توصياتها تجد طريقها إلى السياسات التي تتبناها الحكومات الإسرائيلية في كثير من القضايا الحيوية. ويمكن وصف تلك التوصيات –والتي تمثل خلاصة الأوراق والمداخلات التي يقدمها المشاركون– بأنها تمثل "العقل الجمعي الصهيوني"، وذلك على اعتبار أن المشاركين يعكسون ما يعرف بـ"الإجماع الصهيوني" حيث يشارك سياسيون من مختلف التيارات السياسية والفكرية، بجانب قادة الجيش وكبار قادة الأمن وكبار المحللين الاستراتيجيين والأكاديميين والسياسيين من داخل إسرائيل ومن كبريات الجامعات ومراكز البحوث الأمريكية والأوروبية، فضلا عن أن المؤتمر دأب على دعوة سياسيين غربيين، بل وصار يحضره في السنوات الأخيرة **بعض الساسة العرب أيضا**. ويعتمد المؤتمرون أسلوب دراسة هذه التحديات بعمق وتقديم حلول مختلفة لها، كما أنهم يشكلون لجان تحقيق لمتابعة عمل الحكومة وتقييم أعمالها. ونظرًا لأن المؤتمر مفتوح لكل السياسيين والعسكريين من الداخل والخارج، وتُطرح فيه الموضوعات كافة أمام وسائل الإعلام، فإن أجزاءً من الأوراق والتوصيات يسودها الغموض المقصود وبما يسمح بعدة تفسيرات إذا اقتضى الأمر، وبما يسمح أيضًا بالتحرك تكتيكيًّا تجاه مسألة ما أو فاعل دولي محدد.

[1] لم تغير اتفاقية السلام مع مصر من الطبيعة العدوانية للمجتمع والنظام في إسرائيل، بل إن المجتمع الإسرائيلي يتجه نحو مزيد من التشدد، إذ يختار الناخبون، منذ عقود، اليمين المتشدد (إسحق شامير ثم بنيامين نتنياهو ثم آريل شارون ثم نتنياهو من جديد) أو المتشددين من العمل (إسحق رابين ثم إيهود باراك)، هذا مع التأكيد على أن لا صقور ولا حمائم هناك، فالكل يشترك في الإيمان بالأهداف العليا للصهيونية، وما الاختلاف إلا في الوسائل وطرق التعبير عن الأهداف. انظر: عبدالفتاح ماضي، *الدين والسياسة*، مرجع سابق، 132-137. وفي أحد استطلاعات الرأي جاء أن 89% من الإسرائيليين يرغبون في إعادة احتلال سيناء إما بشكل كلي أو بشكل جزئي (33% يودون احتلال كل سيناء و19% يريدون احتلال معظمها و29% يرون ضرورة احتلال جزء كبير منها و8% يرغبون في احتلال جزء صغير منها). **جريدة هآرتس**، أبريل 2009.

أولًا– اندلاع الثورات العربية وتصدع شرعية الدولة الصهيونية:

كان اندلاع ثورة 25 يناير 2011 في مصر[1] مفاجأة للكثيرين من الإسرائيليين في الأوساط الرسمية والصحفية، وذلك برغم تصاعد حركة الاحتجاج العام هناك منذ سنوات طويلة قبل 2011. وبدأ الموقف الإسرائيلي من إرهاصات الثورة بأخبارٍ نشرتها صحيفة معاريف تستند إلى تقرير لجهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية يؤكد على أن مصر ليست تونس، وأن المظاهرات سيتم احتواءها، واستبعد التقرير حصول تطورات دراماتيكية مثل سقوط النظام أو تنحي الرئيس[2].

وبعد اندلاع الثورة أرسلت إسرائيل رسائل إلى الولايات المتحدة والدول الغربية، تؤكد على أن مصالح الغرب هي في الحفاظ على استقرار نظام مبارك. وفي مكالمة هاتفية بين بنيامين نتانياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، وعمر سليمان، رئيس المخابرات العامة المصرية آنذاك، في 30 يناير 2011 عرض نتانياهو على سليمان وضع إمكانيات دولته تحت تصرفه في حال شعر بخطر على النظام، وطالبه بضرورة السيطرة على الأنفاق مع غزة لمنع تهريب الأسلحة[3]. كما طلب مكتب رئيس الحكومة الإسرائيلية من كافة الناطقين الرسميين ومن الوزراء عدم التحدث إلى وسائل الإعلام بشأن ما يحصل في مصر.

ومع سقوط مبارك دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة، فقد صار طبيعيًّا أن يخشى الإسرائيليون من حكام مصر القادمين، بل ووصل الأمر إلى أن صحيفة هآرتس تحدثت عن أن انتخابات مصر ستحدد مستقبل الشرق الأوسط[4]. وبشكل عام كان اهتمام الإسرائيليين منصبًّا على مستقبل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وميزان القوة بالمنطقة، ووضع إسرائيل العسكري والاقتصادي، والمسألة الفلسطينية بملفاتها المختلفة.

اعتبرت إسرائيل أن قيام حكومات ديمقراطية منتخبة في الدول العربية خطرٌ على شرعية وجودها، وانعكس هذا جليًا في تصريحات الساسة الإسرائيليين، فنتانياهو أشار إلى زلزالٍ يهز أنظمة الحكم ويهدد بنشوء شرق أوسط جديد، معتبرًا أن مبارك "كان صديقًا عظيمًا لإسرائيل"[5]. كما أكد أن هدف إسرائيل هو ضمان استمرار العلاقات بين البلدين[6]. واتهم نتانياهو إيران بأنها المحرك للثورات العربية وصرح لصحيفة تليغراف البريطانية أن "الأنظمة الديكتاتورية تتهاوى أمام التأثير الإيراني"[7]. أما بنيامين بن أليعازر، عضو الكنيست والوزير السابق وأحد أقرب أصدقاء مبارك، فقال إن إسرائيل خسرت واحدًا من أهم حلفائها وأصدق أصدقائها، وأعرب عن حزنه وألمه وحزنِ وألمِ كل الإسرائيليين وهم يشاهدون انهيار مبارك "بعدما وقف إلى جانب إسرائيل خلال ثلاثين عامًا"[8].

وبعد تأكيد نبيل العربي، وزير خارجية مصر آنذاك، على أن إيران ليست عدوًا، وبعد لقائه رئيس بعثة رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة وتلقيه رسالة من نظيره الإيراني بشأن إعادة العلاقات بين البلدين، تصاعدت المخاوف الإسرائيلية ووصف إيهود باراك، وزير الدفاع آنذاك، التحولات الثورية العربية بأنها "هزة أرضية تاريخية" سوف تدفع نحو حدوث "تسونامي" سيفقد إسرائيل شرعيتها بالكامل[9]. ووصل الأمر بالبعض إلى أكثر من هذا،

---

[1] الأجزاء الخاصة بالموقف الإسرائيلي من الثورة المصرية تم الاعتماد فيها على دراسة سابقة للكاتب، هي: عبدالفتاح ماضي، "العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 2011" في *العلاقات المصرية الإسرائيلية* (القاهرة: مركز النيل للدراسات الاقتصادية والاستراتيجية، 2014).

[2] القدس العربي، لندن، 2011/1/27.

[3] قدس برس، 2011/1/31.

[4] موقع عكا الاخباري، 2011/6/27.

[5] المصري اليوم، القاهرة، 2011/7/21.

[6] القدس العربي، لندن، 2011/1/31.

[7] الأخبار، بيروت 2011/3/1.

[8] متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/2/7.

[9] انظر "التقدير الاستراتيجي (30): مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات.

فالكاتب آري شافيت كتب في هآرتس قائلاً إن انهيار الأنظمة العربية أشبه "بانهيار الاتحاد السوفياتي" وهو يرتبط، عنده، بتهاوي الامبراطورية الغربية، مضيفا أن "خيانة الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر لشاه إيران جلبت للعالم نظام آيات الله، وستكون لخيانة الغرب لمبارك عواقب لا تقل خطرا... لم يعد الغرب هو القوة القائدة التي تجعل العالم الذي نعيش فيه مستقرا"[1].

وبرغم هذا كان هناك تباين واضح داخل إسرائيل تجاه مستقبل العلاقة مع مصر، فهناك من اعتبر أن هذه العلاقات لن تشهد تغيرًا جوهريًا؛ لأن هناك مصلحة لدى البلدين في الحفاظ على معاهدة السلام. وقد عوّل هؤلاء كثيرا على الجيش المصري، وهم يقصدون بالطبع قادة عسكريين بالمجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي استلم السلطة من مبارك في 12 فبراير 2011. فإيهود باراك راهن على متغيرين لإفشال المدّ الثوري وضبط أداء الحكم الجديد في مصر نحو إسرائيل؛ أولهما "قوة الجيش المصري وإمساكه بمصادر القوة"، وثانيهما "التبعية الاقتصادية المصرية للغرب"[2]. واعتبر باراك أن السلام مع مصر هو ذخرٌ مهمٌ لمصالح الطرفين، وأشار إلى أن الجيش المصري سيواصل لعب دور رئيسي في استقرار العلاقات بين إسرائيل ومصر، معتبرًا أن القيادة الأمنية في مصر تدرك أهمية الحفاظ على الأمن والنظام في سيناء وعلى معاهدة السلام[3]. أما تسيبي مازل، السفير الإسرائيلي الأسبق في القاهرة، فقد اعتبر أن "الجيش سيبقى ممسكًا بزمام الأمور لفترة طويلة" في مصر[4]. وأشار الكاتب رون بريمان في معاريف بتاريخ 15 فبراير 2011 أن مصر إمّا أن تُدار من قبل العسكريين أو من قبل الإسلاميين، مضيفًا أن كلاهما غير ديمقراطي وأن بلاده تفضل الخيار الأول[5].

في واقع الأمر فإن صعود قوة جماعة الإخوان المسلمين في المشهد السياسي المصري بعد الثورة أدى إلى تصاعد القلق -في الصحف الإسرائيلية ودوائر صنع القرار- على مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية؛ إذ أشار البعض إلى عقيدة الجماعة الهادفة إلى محو إسرائيل من الوجود، وإلى علاقات الإخوان المستقبلية بحماس وإيران. واعتبر البعض - حتى قبيل أول انتخابات بعد الثورة- كما الجنرال عاموس جلعاد، رئيس الهيئة الأمنية والسياسية بوزارة الدفاع الإسرائيلية، أن "إسرائيل ستواجه كارثة وستصبح مهددة دائمًا بالحرب مع الإخوان المسلمين في مصر وسورية والأردن، إذا نجحت الثورة السورية... في الإطاحة بنظام بشار الأسد، الذي يمثل وجوده مصلحة لإسرائيل"، مضيفا أن "الفكر المعلن الذي تنتهجه جماعة الإخوان المسلمين في مصر والأردن وسوريا، يهدف إلى تصفية ومحو دولة إسرائيل، وإقامة إمبراطورية إسلامية تسيطر على منطقة الشرق الأوسط"[6].

وتحت عنوان "خطة نتانياهو لوقف الإسلام"، نشرت جريدة معاريف في 3 أغسطس 2011 تصريحات نتانياهو الداعية إلى إنشاء صندوق دولي لدعم خصوم الإسلاميين في العالم العربي على غرار خطة مارشال في أوروبا، وذلك لتشجيع ما أسماه التحرك نحو الديمقراطية

---

[1] ورد في حلمي موسى، "الموقف الأميركي من النظام المصري يثير مخاوف "إسرائيل" من تغيير الوضع الاستراتيجي بالمنطقة"، السفير، بيروت، 2011/2/7.

[2] التقدير الاستراتيجي (30) لمركز الزيتونة، مرجع سابق.

[3] الشرق الأوسط، لندن، 2011/2/7.

[4] المرجع السابق.

[5] رون بريمان، "حذار من المتغطرسين"، معاريف 2011/2/15.

[6] السبيل، عمّان، 2011/11/23. ويذكر أن المحلل أوري شفيط كتب في صحيفة هآرتس تحت عنوان "الإخوان المسلمون والإخوان اليهود": "بعد 10 أشهر من الثورات التي تجتاح العالم العربي عامة ودول شمال أفريقيا خاصة، تجلت الصورة بوضوح وانتصرت التوجهات الإسلامية في الانتخابات واختفى شباب غوغل والمثقفون والليبراليون، ولم تتحقق ثورة شبيهة بالثورة الأميركية عام 1776 ولا بالثورة الفرنسية عام 1889 ولا حتى ثورة ربيع أوروبا الشرقية عام 1989، وتبين إن الثورة العربية عام 2011 أنها ثورة دينية، والقوى التي تستبدل الدكتاتوريات العلمانية التابعة لصف الضباط العرب الفاسدين هي القوى الإسلامية". ورد في: المستقبل، بيروت، 2011/12/3.

والنمو الاقتصادي ولمنع الإسلام من السيطرة على الشرق الأوسط[1]. وقد دعا داني أيالون، نائب وزير الخارجية آنذاك، الدول العربية الثرية إلى تمويل هذا الصندوق. ربما هذا يذكرنا بالدعم المالي الذي قدمته دول خليجية لحركة تمرد في مصر، وبالمعونات المالية السخية الذي حصلت عليها مصر بعد 30 يونيو 2013 من كل من السعودية والإمارات.

ولخص كاتب صحفي، هو عوفر شيلح، خشية إسرائيل من الديمقراطية في مقال بعنوان "الديمقراطية ليست للعرب"، مؤكدًا على أنه "هناك شيء واحد أسمعه من الناطقين باسم إسرائيل ومن جزء كبير في الجمهور الإسرائيلي وهو: الديمقراطية ليست للعرب. فمثلاً سمعنا أمس "جنرال" يقول ذلك بوضوح: إن الديمقراطية ليست للعرب، وإنهم غير جديرين بها، وإن ما تحتاج إليه إسرائيل هو أنظمة حكم عربية مستقرة وغير ديمقراطية. وبكلمات بسيطة: نحن نريد حكامًا عربًا مستبدين يعتمدون على الغرب"[2].

وتجدر الإشارة هنا إلى أمرين؛ أولهما أن الإسرائيليين استخدموا فزاعة الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية خوفًا من تغير المعادلة التي سبق وأشرنا لها (أمن "إسرائيل" مقابل استقرار وبقاء الأنظمة التسلطية العربية)؛ أي خوفًا من خسارة المكاسب التي تحققها لهم أنظمة الحكم العربية التي ردد أكثر من مسؤول إسرائيلي أنها تكتفي بالدعم الكلامي للفلسطينيين بينما في الغرف المغلقة لا تتردد في التحالف مع إسرائيل. وقد كتب يوسي بيلين، الوزير السابق من حركة ميرتس اليسارية، في 10 فبراير 2011 قائلا إن قيام نظم حكم ديمقراطية في الدول العربية يعني أنها ستكون خاضعة للرقابة وستتخذ قراراتها على أساس شفاف؛ وهو ما يضر سياسة الاستقرار التي تفضلها بلاده.

أما الأمر الثاني فهو حقيقة أن عداء الإسرائيليين لأي ديمقراطية عربية هو عداء لأي قوى تتطلع إلى نهضة عربية حقيقية؛ ولهذا امتد هذا العداء إلى إعاقة أي توافق بين القوى السياسية عامة، وإلى مهاجمة أي قوى سياسية أخرى غير إسلامية تتحدث عن إعادة تقييم اتفاقيات كامب ديفيد كما حدث مع إدانة تصريحات السياسي المصري الليبرالي أيمن نور.

كان من الطبيعي أن يستتبع هذا القلق تحركات إسرائيلية لمواجهة التطورات في مصر وبقية الدول العربية على أكثر من مستوى. فمن ناحية الخطاب والسرديات الشائعة، حرصت الدوائر الإسرائيلية الرسمية وغير الرسمية على تجنب استخدام كلمة "ثورة" وترويج أن ما يحدث في الدول العربية هو "انقلاب" سيؤدي إلى وصول الإسلاميين إلى الحكم وتشكيل جبهة لا تهدد إسرائيل فحسب وإنما الحضارة الغربية كلها. وفي واقع الأمر، كان دخول الشعوب العربية في المعادلة السياسية العربية مؤذن بتصدع أسطورة أخرى لطالما كانت تروجها آلة الدعاية الإسرائيلية منذ عقود؛ وهي أسطورة أن "إسرائيل هي الديمقراطية الوحيدة وسط عالم عربي يسوده الاستبداد وقمع الحريات". فلئن كان النصف الثاني المتعلق بالعرب صحيحًا، فإن نصفها الأول غير صحيح بالمرة، فكما أشرنا في بداية التقرير: إسرائيل دولة عنصرية توسعية ولا يمكن اعتبارها دولةً ديمقراطية. إنّ سقوط هذه الأسطورة يُسقط شرعية الدولة الصهيونية ويكشف حقيقتها ويحولها تدريجيا من حليف للغرب ودولة وظيفية عميلة تحقق مصالح الغرب إلى عبء عليها. وفي هذا الإطار يمكن فهم الهلع الذي أصاب الإسرائيليين من احتمالات قيام حكومات ديمقراطية في العواصم العربية الرئيسة.

أما على المستوى العسكري والاستراتيجي، فأثناء أحداث الثورة المصرية وقبيل انهيار نظام مبارك، تناقلت

---

[1] معاريف، "خطة نتانياهو لوقف الإسلام"، 3 أغسطس 2011.

[2] محمود محارب، "إسرائيل والثورة المصرية"، *تقييم حالة*، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 21 أبريل 2011، متاحة على: https://goo.gl/FRZQBy

الصحف الإسرائيلية أن بعض الجهات الأمنية والعسكرية طالبت الجيش بعدة خطوات على المدى القريب لمواكبة التطورات في مصر، منها إعادة احتلال محور فيلادلفيا على الحدود بين مصر وقطاع غزة لاحتواء قوة حماس العسكرية، وإعادة بناء الجيش ومدّه بمنظومات حديثة، والانتهاء من إقامة الجدار على الحدود مع مصر لمنع التسلل من سيناء، وزيادة الاعتماد على الغاز الطبيعي من المياه الإسرائيلية، وتعزيز محور الاعتدال المتبقي في الشرق الأوسط، والذي يضم الأردن والسلطة الفلسطينية[1].

ومن جهة أخرى، وجريًا على سياسة إسرائيل المعتادة التي تقوم على استغلال أي تطور أمني للحصول على الثمن (أو التكلفة) من الولايات المتحدة، فقد طلبت وزارة الدفاع رصد ميزانيات إضافية للجيش تقدر بـ200 مليون دولار كمرحلة أولى، ثم كتبت صحيفة معاريف عن زيادة في ميزانية الأمن والدفاع بنحو 700 مليون دولار وعن تطوير أنظمة صاروخية مضادة للصواريخ[2]. أما باراك فقد تحدث عن نية إسرائيل طلب مساعدة أميركية بـ20 مليار دولار[3].

ومن هنا فإن مجمل هذه التطورات الناتجة عن الثورات العربية دفعت الإسرائيليين أنفسهم إلى التغيير. ولهذا لخص عاموس جلعاد، رئيس الطاقم السياسي الأمني في وزارة الدفاع، الأمر بقوله إن هذه التطورات توازي "إعلان حرب على وجود إسرائيل"؛ ومن ثم لابد من خوض إسرائيل الحرب ضد هذا الخطر الاستراتيجي الوجودي[4]. وبوضوح، صور شلومو أفنيري، الكاتب وعضو الكنيست السابق، الأجندة الإسرائيلية الناتجة عن التحولات العربية الثورية والتي اعتبر أنها تختلف عن الأجندة الغربية والأوروبية قائلا: "إذا كُنتَ تعيش في أوروبا، وقد تحولت مصر إلى فوضى فهذا سيئ، أما هنا في إسرائيل فليس الأمر فقط سيئًا جدًا، بل هو تغيير حياة"[5].

وعلى المستوى السياسي مع الفلسطينيين، كان هناك من يرى أن تصاعد المد الثوري العربي سيؤدي إلى ظهور سياسات عربية أكثر تمسكًا بالحقوق العربية، الأمر سيدفع إسرائيل إلى مزيد من التشدد؛ ومن ثم إلى صعوبة الوصول إلى حلول سلمية للصراع[6]. ولمواجهة هذا تصاعد الحديث عن ضرورة إنجاز اتفاق ما مع الفلسطينيين، وهذا أمر سنعود له في الجزء الأخير من التقرير.

لكن كان هناك في ذلك الوقت من يخطط –ليس فقط لإعادة نظم الحكم التسلطية العربية وإجهاض الثورات– وإنما أيضًا لتحويل المنطقة برمتها إلى ساحة لحروب وصراعات مختلفة وتعزيز التطبيع مع الحكومات العربية وتصفية القضية الفلسطينية. وهذا ما سيتم التركيز عليه في الأجزاء التالية من التقرير والذي يقدم قراءة لتطور الفكر الاستراتيجي الصهيوني للمنطقة ككل من خلال توصيات مؤتمرات هرتسيليا بعد ثورات العام 2011.

ثانيًا– الثورات المضادة: فضاء استراتيجي شرقي

يمكننا تتبع تطور الفكر الاستراتيجي في فترة ما بعد الثورات من خلال دورات مؤتمر هرتسيليا التي انعقدت منذ العام 2011 فصاعدا.[7] فقد واكب المؤتمر الحادي عشر الذي انعقد في فبراير 2011 حدث الثورات العربية، وكما العادة قدمت في المؤتمر عديد الأوراق التي تتناول الفرص والتحديات، وكان من اللافت أن واحدة من هذه الأوراق تناولت سعي حركة الإخوان المسلمين إلى الحصول على سلاح نووي في حال وصولها إلى الحكم في مصر، وذلك ليس فقط لردع الأعداء وإنما لمنع أي محاولة لإخراجها من

---

[1] متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/2/7.

[2] معاريف، 2011/3/8.

[3] متابعة مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011/2/7.

[4] التقدير الاستراتيجي (30) لمركز الزيتونة، مرجع سابق.

[5] المرجع السابق.

[6] انظر مثلا ما انتهى إليه حلمي موسى، الموقف الأميركي.. مرجع سابق.

[7] اعتمدنا في متابعة مؤتمرات هرتسيليا في المقام الأول على الموقع الرسمي لها والمتاح على الرابط التالي (https://goo.gl/eUYrBE)، بجانب متابعات الصحف العربية والإسرائيلية والأجنبية.

الحكم أيضا من قبل أي قوى خارجية[1]. كما قدمت أوراق أخرى عن العلاقات الشيعية السنية، وحزب الله، والأسلحة النووية وغير ذلك.

وقد كان لافتًا أيضًا اهتمام المؤتمر بمسألة أن الاعتماد على النفط ولاسيما النفط العربي يمثل خطرًا استراتيجيًا على إسرائيل، الأمر الذي يتطلب تعزيز البحث عن بدائل للطاقة كالنفط الصخري وغيره. ولهذا فقد تم اقتراح أن يكون "تحرير العالم من العبودية للنفط العربي" هو أحد الأهداف الاستراتيجية خلال الفترة من خمس إلى عشر سنوات، وألا تحل البدائل مكان النفط بالكامل، وأن تمتلك إسرائيل 20-30% منها، حتى تتمكن من التحكم إلى حدٍّ ما في الاحتياجات العالمية، وتؤدي بدورها إلى خفض أسعار النفط والاعتماد عليه، وإلى تضرر إيران ومن ثم تتضاءل قدرتها على دعم "الإرهاب"، كما أشار رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في حينه، عاموس يدلين.

وقد استخدم الإسرائيليون فزاعة الإسلاميين بشكل مكثف، ففي عام 2012 كان عنوان المؤتمر الثاني عشر هو "إسرائيل والشرق الأوسط في عين العاصفة". واعتبر باراك أن الثورات العربية تمثل خطرًا على إسرائيل، وخاصة مع صعود التيار الإسلامي وتصدره المشهد، ورأى أن هذه الدول، وعلى رأسها مصر، قد تتحول من حليف استراتيجي لإسرائيل إلى عامل خطر على أمنها، واعتبر أن أي إجراءات تؤدي إعادة بناء المنظومة الحكومية المصرية، وخاصة في شقيها الأمني والعسكري، ستؤثر بالسلب على إسرائيل من الناحيتين الأمنية والاستخبارية وستهدد وجودها. وأشار أفيف كوخافي، رئيس الاستخبارات العسكرية آنذاك، في المؤتمر الثالث عشر عام 2013، إلى أن المخابرات الإسرائيلية تقدر أن "هزة ثانية" ستحدث في مصر، بسبب سياسات الإخوان المسلمين بالحكم، وفي تونس أيضا.

وشهد مؤتمر 2013 الذي انعقد من 11-14 مارس 2013، انقسامًا حول التطورات المحتملة في الإقليم المحيط بإسرائيل، وكان تركيز المؤتمر على ما أسماه "الإسلام السياسي" و"الصراع الشيعي-السني" وتداعياته في اليمن والعراق وسوريا. واعتبرت عدة أوراق أن الثورات العربية وما أعقبها من صعود للإسلاميين إلى الحكم قد جعل المنطقة أمام "الشرق الأوسط المختلف" مع ما يحمله هذا المصطلح من شعور بعدم اليقين بشأن المستقبل. وبرغم أن معظم الأوراق التي قُدمت قللت من قدرة الأحزاب الإسلامية على القيام بمغامرات عسكرية تهدد الأمن الإسرائيلي، فإن الكثير من الأمنيين والسياسيين حذّروا من احتمال أن يتمكن الإسلاميون الذين يصلون إلى سدة الحكم في العواصم العربية من إقامة جبهة موحدة تهدد وجود الدولة. وقد اعتبر بواز غانور، مدير المعهد الدولي لسياسات مكافحة الإرهاب الإسرائيلي، أنه "حتى لو كانت الشبكة المترامية للإخوان المسلمين لا تقدم الدعم للإرهاب بطريقة مباشرة، فالأيديولوجيا التي يعتنقونها كافية لأن تبعث من جديد أعتى رؤوس الإرهاب حول العالم"[2].

وكان لافتًا حديث دان مريدور، وزير الشؤون الاستراتيجية، بأن دولته "تستعد لحرب الأمس، وليس بالضرورة لحرب الغد"، في إشارة إلى أن بلاده التي كانت لديها ثلاثة إلى أربعة جيوش معادية، أصبح لديها 30 ألف خلية مسلحة معادية، مع انتشار السلاح، وبقاء الجيوش العربية أيضا. ولا شك أن مثل هذه التقديرات تبدو جدية في الاستعداد لأي تطورات مفاجئة من جهة، كما أنها تستهدف تحفيز الغربيين وتعزيز دعمهم العسكري للدولة الصهيونية. وقد خلص يعقوب عميدرور، مستشار الأمن القومي السابق لناتنياهو، إلى إن إسرائيل تواجه ثلاثة تهديدات أساسية: التهديد الإيراني، والثاني وجود 50

[1] Israel Elad-Altman, Culture of Command & Control of Nuclear Weapons in the Middle East - Egypt under the Muslim Brotherhood, *Working Paper, the 2011 Hertzliya Conference,* https://goo.gl/UZZ4PA

[2] العربي، 14 يونيو 2014.

ألف صاروخ مع حزب الله والفصائل الفلسطينية في غزة، والثالث هو التهديد السني في سيناء وغزة أيضا، مضيفا أن "محيطنا لا يقبل بوجودنا؛ لذا سنعيش لسنوات بمقدار قوتنا ووفقا للسيف الذي سنحمله في يدنا". كما حذرت بعض الأوراق من خطورة تراجع قوة الولايات المتحدة في المنطقة مقابل صعود نفوذ القوى الإقليمية المعادية لإسرائيل، وأن هذه الأخيرة باتت عبئًا استراتيجيًا على الولايات المتحدة، لاسيما مع تصاعد الانتقادات ضدها في العالم[1].

وفي العام 2014 كان موضوع إعادة صياغة الأمن القومي على رأس موضوعات المؤتمر، والجديد هنا أن التوصيات التي خرجت من المؤتمر (كتأكيد التحالف مع أميركا ورفع درجة التأهب لمنع أي تهديدات عسكرية محتملة) جاءت ضمن التوصية بأن تتم ضمن ثلاثة مجالات استراتيجية؛ هي: شرق المتوسط (اليونان وقبرص والبلقان)، وشرق أفريقيا (أوغندا وأثيوبيا وجنوب السودان وكينيا)، ودول الخليج العربي. ولا شك أن هذه التوصيات وجدت طريقها إلى السياسة الإسرائيلية، ففي يوليو 2016 كان ناتنياهو أول من يزور أفريقيا من القادة الإسرائيليين منذ عقود، وكان معه نحو 80 رجل أعمال من 50 شركة إسرائيلية، ثم زار دولاً أفريقية أخرى مرتين في العام 2017.[2] وفي مطلع العام 2016 تم تعزيز التعاون في مجال الطاقة بين إسرائيل وكل من قبرص واليونان، وتوالت الزيارات المتبادلة بين المسؤولين[3].

وفي شأن دول الخليج، من الأهمية الإشارة إلى أن المؤتمر الأخير، السابع عشر، الذي انعقد في يونيو 2017 تحت عنوان "الفرص والمخاطر التي تواجه إسرائيل في عامها الـ70" شهد أحاديث مكثفة عن أن إسرائيل تتمتع لأول مرة منذ قيامها عام 1948 بعمق استراتيجي يمتد إلى الخليج العربي وأن دول المواجهة اختفت. وقد عبّر عن هذا غادي أيزنكوت، رئيس أركان الجيش، عندما أعلن لأول مرة عن وجود تعاون استراتيجي وثيق، علني وسري، مع عدد من الدول العربية؛ الأمر يسهم في تحسين مكانة إسرائيل الاستراتيجية. أما كلمة الافتتاح التي ألقاها الجنرال عاموس جلعاد فقد جاء فيها أن إسرائيل تتمتع بكنوز استراتيجية جرّاء ما أسماه "شبكة العلاقات والتعاون المميز بين إسرائيل والدول السنية"؛ وهو ما اعتبره يسهم كثيرًا في أمن إسرائيل، وأشار جلعاد على أنه مثلما تتمتع إسرائيل جغرافيًّا بفضاء استراتيجي غربي من أوروبا، فإنها أصبحت مؤخرًا تتمتع بفضاء استراتيجي شرقي، يحميها من أي تهديد عسكري مباشر يهدد وجودها. وبرغم هذا إلا أنه رأى أن هذا "ينبغي ألا يجعلنا نصدق مقولات سياسية في إسرائيل بشأن استعداد العرب والدول العربية للمضي قدماً نحو إسرائيل قبل حل للقضية الفلسطينية"، مشيرا إلى أنهم لن يقوموا بذلك "ليس حبًا بقضية فلسطين وإنما بسبب الحساسية الكبيرة لدى الشعوب العربية لمسألة فلسطين"[4].

---

[1] See: Danny Rothschild & Tommy Steiner, "The 2013 Hertzliya assessment: Time for New Israeli and Middle East Agendas," *the 2013 Hertzliya Conference*, March 2013. https://goo.gl/jv5Fsz

[2] Yosef I. Abramowitz, Why was the landmark Africa-Israel Summit shelved? Jerusalem Post, 9 December 2017 and Yossi Melman, Israel is displaying renewed interest in Africa, *Jerusalem Post,* 17 April 2016.

[3] Karolina Tagaris, "Greece, Israel, Cyprus to speed up Mediterranean pipeline efforts," Reuters, 16 June 2017. https://goo.gl/iGtz3u and David Wainer, Huge Gas Finds Can Keep Europe Warm If the Arguing Stops, *Bloomberg,* 6 February 2017, https://goo.gl/q2C8ul

[4] "مؤتمر "المناعة القومية": العلاقات مع العرب "كنز استراتيجي لإسرائيل""، العربي الجديد، 21 يونيو 2017.

أما يسرائيل كاتس، وزير الشؤون الاستخباراتية، فقد وجه رسالة خلال المؤتمر لما أسماه دول "المحور السني المعتدل الأربعة" (مصر والسعودية والإمارات والأردن) مفادها "أن إسرائيل قوية تعني أنكم أقوياء"، في إشارة إلى أن "تعاظم النفوذ الإيراني" خطر مشترك؛ ومن ثم فعلى هذه الدول نقل إسرائيل من "خانة العدو" إلى "خانة الحليف"، أو ربما "الظهير لها". وقد أضاف أردان أن "العرب سيستفيدون من المعلومات الاستخباراتية التي ستقدمها إسرائيل في حال تشكيل ائتلاف، أو تحالف دولي لمواجهة إيران والإرهاب". وبهذا يفتح الإسرائيليون باب التطبيع على مصراعيه[1].

ومن الفرص التي طرحت في المؤتمر أيضًا، والتي أدت إلى تحسين البيئة الإقليمية والمكانة الاستراتيجية الإطاحة بالرئيس المصري المنتخب مُحَمَّد مرسي، حيث رأى رئيس الدائرة السياسية والأمنية في وزارة الدفاع الجنرال عاموس جلعاد أن هناك عوائد استراتيجية حصلت عليها إسرائيل إلى الدرجة التي وصف فيها ما حدث في 2013 بـ"معجزة لإسرائيل". وأشار جلعاد أن ترسيخ الشراكة بين مصر وإسرائيل في الحرب على الإرهاب هي أهم التحولات التي شهدتها الفترة الماضية لأنه –من وجهة نظره– تم تخفيف منابع هذه المقاومة من خلال إغلاق الأنفاق ومنع تدفق السلاح إلى قطاع غزة.. هذا بجانب أن إسرائيل تستفيد كثيرًا من الحرب الاستئصالية على جماعة الإخوان المسلمين وتنظيم الدولة في سيناء. كما أن النظام المصري بعد 2013 منع –في نظر جلعاد– تحالف الإخوان في مصر وتركيا بقيادة رجب طيب أردوغان

ومثلت تداعيات الثورات المضادة فرصةً أجمع عليها الكثيرون في المؤتمر الخامس عشر عام 2015، وأهمها انهيار الدولة العربية القُطْرية وتفكك الجيوش التقليدية. وكان الانطباع العام هو أن انهيار الدولة القُطرية ونشأة كيانات أصغر يعزز مكانة الدولة الصهيونية ويسمح بإقامة علاقات خاصة مع تلك الكيانات، كما يحدث مع إقليم كردستان بالعراق. ويمثل هذا الأمر من وجهة نظر المشاركين تراجعًا في التهديد العسكري التقليدي ولاسيما مع تفكك الجيشين السوري والعراقي، وانكفاء الجيش المصري على الشأن السياسي الداخلي؛ ومن ثم زوال خطر الجبهة الشرقية الذي كان قائمًا منذ زوال خطر الجبهة الجنوبية بعد اتفاقية السادات–بيغين؛ ومن ثم حدوث خلل في ميزان القوى العسكري لصالح الجيش الإسرائيلي، الأمر الذي سيمكن هذا الأخير من إعادة بناء نفسه على نحو يقلل من الاستثمار – التقني والمالي– في مجال تطوير القدرات التقليدية التي كانت من متطلبات مواجهة الجيوش التقليدية.

كما اعتبر المؤتمر أن هناك فرصًا أخرى مثل التقاء المصالح بين إسرائيل وعدد من الدول العربية في مواجهة إمكانية اتفاق الغرب مع إيران بشأن البرنامج النووي الإيراني، وغياب مصلحة لدى كل من حزب الله في الحرب مع إسرائيل نظرا لانشغاله في الحرب في سوريا، كما أن حركة حماس لا رغبة لها في إشعال الجبهة الجنوبية لأن أولويتها هي إعادة الإعمار. واتفق كثير من المشاركين أن الجماعات المسلحة في سوريا والعراق وسيناء غير معنية في الوقت الحالي باستهداف إسرائيل، إلا أنها قد تتحول إلى تهديد استراتيجي في المستقبل، ولاسيما في حالة سقوط نظام الأسد. هذا بجانب أن كثرة هذه التنظيمات وقربها الجغرافي قد يفاقم التهديد المتوقع منها ويعمل على استنزاف إسرائيل، ولاسيما أنه من الصعوبة ردع هذه التنظيمات لافتقادها مقومات الدولة التي يمكن ضربها.

ولهذا رأى المشاركون أن مواجهة هذه التنظيمات يتطلب إعادة صياغة العقيدة الأمنية والعسكرية لإسرائيل للتركيز على الجهد الاستخباراتي وعلى قدرة الجيش على المواجهة في مناطق متعددة. هذا فضلا عن أن بعض المشاركين أشار إلى أن هذه التنظيمات قد تشكل تهديدا

[1] المصدر السابق.

لأنظمةٍ حليفة لإسرائيل مثل الأردن، والذي يمثل عمقًا استراتيجيًا لإسرائيل كما أشار الجنرال عاموس جلعاد.

وفي المؤتمر السادس عشر 2016 كان لافتًا أن هرتسي هيلفي، رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية، اعتبر أن الحرب في سوريا ستطول، كما أنه رفض فكرة القضاء على داعش دون القضاء على حزب الله، مهددًا بتحويل لبنان إلى دولة لاجئين إذا اندلعت الحرب مع حزب الله، وأنه لن يمكن التغلب على هذا الأخير إلا من خلال الضغط على المدنيين والبنى التحتية. كما أشاد بالدور الكبير للتنسيق الأمني الذي تقوم به السلطة الفلسطينية في الحفاظ على أرواح الجنود والمواطنين الإسرائيليين، وفي السيطرة على الجناح العسكري لحركة فتح، مع أهمية اتخاذ قرار إسرائيلي لبدء مبادرة سياسية في ظل وجود إدارة أميركية صديقة للوصول إلى انفصال سياسي (وليس أمنيًا) عن الفلسطينيين. ويحذر جلعاد أن التأخر في اتخاذ هذا القرار سيعرض بلاده لمصادر تهديد مختلفة لا سيما في ضوء تصاعد حركة المقاطعة الدولية واحتمال تأثيرها على الحكومات الغربية.

ثالثًا–العامل الديمغرافي ومشاريع الترانسفير الثالث:

من المعروف أن الدولة الصهيونية تعاني من مشكلة ديمغرافية جرّاء تصاعد معدل المواليد العرب بينما يتضاءل معدل المواليد بين اليهود. لقد فشل المشروع الصهيوني في إقامة دولة يهودية نقية، كما كان مخططًا منذ البداية، وذلك في ضوء أن نحو 20% من السكان هم من العرب. وتزداد هذه المشكلة صعوبة في ضوء تحديات أخرى ذات صلة، أهمها تناقص نمو الجاليات اليهودية في دول العالم لأسباب كثيرة منها قلة الإنجاب وكثرة الطلاق وتفسخ الأسرة وبلوغ الكثيرين سن الشيخوخة والزواج المختلط بين يهود الشتات وذوبان الجاليات اليهودية في الخارج ولا سيما في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية.

والخطير في هذه المشكلة الديمغرافية بالنسبة للعرب هو أن معظم الحلول التي تقدم لها يتم تصويرها على أنها مشاريع تسوية سلمية للصراع، وذلك على الرغم من استنادها إلى أفكار عنصرية تقوم على ترحيل المشكلة إلى دول الجوار وتنفيذ سياسة تهجير قسري أو ترانسفير سيكون الثالث من نوعه بعد عمليات الترانسفير التي تمت في عامي 1948 و1967.

لقد اتضح تدريجيا الحل الذي تُروج له الدولة الإسرائيلية، وهو إقامة وطن بديل للفلسطينيين خارج فلسطين. ولهذا الحل أشكال مختلفة منها فكرة تبادل الأراضي بين إسرائيل ومصر والأردن والضفة بحيث تقوم دولتان منفصلتان تماما، الأولى إسرائيل بلا عرب، والثانية فلسطين في غزة الموسعة في سيناء والضفة بلا مستوطنات يهودية وبدون القدس ولا غور الأردن. ومنها أيضا فكرة ترحيل كل الفلسطينيين من إسرائيل والضفة إلى الأردن الذي سيشكل وطنا بديلا لهم.

ومنذ وصول دونالد ترمب إلى الرئاسة في الولايات المتحدة في يناير 2017 يتم الترويج لخطة أُطلق عليها "صفقة القرن"، وقد تحدث عنها مسؤولون مصريون وإسرائيليون وأميركيون، دون الإفصاح عن تفاصيلها. غير أن بعض التسريبات أكدت أن وراء هذه الخطة التي ستعلن قريبًا جاريد كوشنر، صهر الرئيس الأمريكي وكبير مستشاري البيت الأبيض، وجيسون جرينبلات مبعوث ترامب الخاص للسلام في الشرق الأوسط.

وفي واقع الأمر يبدو أن إخلاء سيناء من السكان أضحى هدفًا إسرائيليًا تؤكده تصريحات المسؤولين الإسرائيليين، وتوصيات مؤتمرات هرتسيليا المتعاقبة، وكذا الممارسات على أرض الواقع. ففي مطلع ديسمبر 2017، صرّحت غيلا غلموئيل، وزيرة المساواة الاجتماعية، في القاهرة، قائلة: "لقد توصلت مراكز التفكير الإسرائيلية إلى نتيجة مفادها أن سيناء هي المكان الأنسب لإقامة دولة فلسطينية"، وهو ما دفع وزارة الخارجية المصرية إلى الاحتجاج رسميًا لدى إسرائيل. وتزامن هذا أيضا مع وثيقة أذاعتها هيئة الإذاعة البريطانية زعمت أن مبارك وافق منذ

أكثر من ثلاثين عامًا على توطين فلسطينيين في سيناء، لكنه اشترط أن يتم هذا في إطار تسوية عامة للصراع وذلك خلال محادثاته مع رئيسة الوزراء البريطانية آنذاك مارغريت تاتشر. وقد نفى مبارك في بيان أصدره هذا الأمر، مضيفًا أن نتانياهو تحدث معه مباشرة في هذا الموضوع مرة أخرى عام 2010.

ولعل أهم مراكز التفكير التي كانت الوزيرة الإسرائيلية تشير لها ما جاء في توصيات مؤتمر هرتسيليا في دوراته المختلفة منذ نشأته تقريبًا، وذلك في إطار معالجته لمشكلتي الديمغرافيا والتسوية السلمية مع الفلسطينيين. ففي المؤتمر الثاني عام 2001 بدأ الحديث عن فكرة تبادل الأراضي والسكان بين أراضي 1948 والأراضي التي احتلت عام 1967. وفي المؤتمر الثالث 2002 بدأ الحديث عن أفكار اقتربت الولايات المتحدة تحت رئاسة ترمب من طرحها في نهاية عام 2017 تحت ما يسمى "صفقة القرن"، ومن هذه الأفكار التي طرحت عام 2002 فكرة ضرورة أن يدفع الأردن ثمن الحل أيضا (كما قال يسرائيل هرتيل من حزب المفدال الديني) أو فكرة "المسار الإقليمي للسلام" والذي يرى أنه لا يجب أن يكون الحل تقسيم "أرض إسرائيل" إلى دولتين إسرائيلية وفلسطينية، وإنما أخذ الأردن في الحسبان (الوزير بنى آيالون)، وفكرة إنشاء دولة فلسطينية في سيناء (رئيس حزب المفدال إيفي إيتام). كما طُرحت أفكار أخرى تقوم على تحويل الجدار الأمني إلى جدار سياسي ليضم 43% من الضفة الغربية (إيهود باراك). أما رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك آريل شارون فقد انتقد محاولات الوصول إلى حل أحادي مع الفلسطينيين وطرح فكرة التدرج، واستبدال القيادة الفلسطينية (ياسر عرفات). وهذه الفكرة الأخيرة نفّذها شارون بعد أن حاصر عرفات وسَمّمَه حسب بعض التقارير الصحفية وتصريحات مقربين من عرفات[1].

واستنادا إلى المناقشات التي تعالج هذه المشكلة الديمغرافية تم منذ المؤتمر الرابع (2003) الربط بين الطابعين "اليهودي" و"الديمقراطي" للدولة الإسرائيلية، الأمر الذي صار جزءًا من سياسة شارون واستجابت له إدارة الرئيس الأميركي جورج دبليو بوش في خطته للسلام التي عرفت بخارطة الطريق. وفي هذا المؤتمر ظهر جليًّا مخطط تبادل الأراضي عندما تحدث عوزي أراد، المستشار السابق لنتانياهو، عن خطته للترانسفير الجغرافي وذلك للتخلص من عدة مدن وقرى فلسطينية داخل إسرائيل منها أم الفحم ووداي عارة والطيبة وكفر قاسم من خلال تبادلها مع المستوطنات التي أقيمت في الضفة الغربية مع دفع بعض التعويضات للعرب. وخوفًا من الدولة ثنائية القومية وصف أفيغدور ليبرمان هذه الخطة بالخطة الأمنية وليس خطة للسلام. وفي الواقع تحقق هذه الخطة عدة وظائف في وقت واحد فهي لا تعالج الخطر الديمغرافي فحسب وإنما تتخلص من الحركة الإسلامية العاملة داخل إسرائيل، كما أنها تضم أراضي المستوطنات التي تحتوي على مصادر جوفية للمياه، وتقطع أوصال أي كيان فلسطيني مستقبلي.

وفي هذا المؤتمر أيضا طرحت فكرة مقايضة أراض أخرى من مصر والأردن وسوريا، حيث طرح غيورا إيلاند، رئيس مجلس الأمن القومي الأسبق، خطة تقوم على مقايضة مساحات من الأردن وسيناء والنقب. وأكمل هذا الأخير خطته في المؤتمر الخامس عام 2004 والتي تقضي بانسحاب كامل من قطاع غزة مع تخصيص مصر مساحة 600 كيلومتر مربع بطول 30 كيلو على الحدود المصرية مع القطاع وبعرض 20 كيلو في سيناء ليتم ضمها للقطاع لتصبح مساحة القطاع 963 كيلومتر مربع (أكبر ثلاث مرات). وفي المقابل تأخذ مصر منطقة بديلة مساحتها 200 كيلومتر مربع في النقب وطريق بري يكون تحت السيادة المصرية يربط بين مصر والأردن، ويكون لغزة ميناء

[1] See: Harriet Sherwood, "Israel killed Yasser Arafat, claims Palestinian official," *The Guardian*, 8 November 2013. https://goo.gl/SoH4hU

بحري ومطار. كما يكون للأردن منفذ بحري على البحر المتوسط عبر طريق بري يكون مفتوحا للعراق والسعودية. وتقضي الخطة أيضًا استعادة الفلسطينيين لنحو 89% من مساحة الضفة وضم المساحة المتبقية (نحو 11%) لإسرائيل[1]. وفي ذات المؤتمر قدمت أفكار أخرى كالحل الذي قدمه كل من عوزي أراد وجدعن بيجر وشموئيل بار، والذي يقوم على فكرة الدولتين المنفصلتين تمامًا، مع تبادل أراضي بين إسرائيل وسوريا والأردن ومزارع شبعا اللبنانية، ومع تقديم قانون جديد للمواطنة يفرض أداء القسم والخدمة للجميع ومعاقبة من يتخلف عن هذا بسحب جنسيته وحقه في المواطنة. وهذا الأمر الأخير يعني إنهاء حق العودة وتهجير عرب 1948 الذين لن يقبلوا الهوية اليهودية. وطرحت حكومة شارون في المؤتمر تسوية ثلاثية مع سوريا والأردن ومصر تقضي بتبادل أراضي وتوطين فلسطينيين من غزة في سيناء، وتوطين اللاجئين في الضفة وغزة وسوريا ولبنان، وإسقاط حق العودة.

في المؤتمر السادس عام 2006 طرحت ذات الأفكار لمسألتي التسوية والديمغرافيا مع بعض التعديلات، فقد طرح الحل أحادي الجانب (شارون وأولمرت)، مقابل حل الدولتين والتنازل عن أجزاء من إسرائيل مقابل قيام دولة فلسطينية تنهي مشكلتي اللاجئين وحق العودة، وكذلك طرحت فكرة التبادلية التي يدافع عنها نتانياهو لكن مع عدم التخلي عن غور الأردن (نحو 20% من الضفة)، ولا عن القدس بحدودها الموسعة (نحو 20% من الضفة)، ولا الكتل الاستيطانية (نحو 20% من الضفة)، وغيرها من الأراضي لدواعٍ أمنية. كما اهتم المؤتمر بتطوير القدس لضمان الطابع اليهودي للمدينة في ضوء هجرة اليهود منها جرّاء تناقص فرص العمل فيها وغلاء المعيشة وتراجع السياحة. وقدمت الكثير من الدراسات في هذا الشأن.

وفي المؤتمر السابع عام 2007 اتضح جليًّا حل اليمين الإسرائيلي لمشكلتي الديمغرافيا والتسوية السلمية وهو الترانسفير. ومن اللافت أن نتانياهو بدأ في الترويج لمقولة مفادها أنه من الخطأ القول إن حل الصراع مع الفلسطينيين سيحل كل المشاكل الأخرى، وراح يقلب هذه المقولة مروجًا أن حل المشكلات الأخرى سيؤدي إلى حل الصراع مع الفلسطينيين. والمشكلات الأخرى التي يشير لها هي كبح جماح إيران باعتبار أن هذا سيعزل حزب الله ويطيح بحماس ومن ثم ظهور قوى معتدلة يمكن إقامة تسوية معها. وحدد نتانياهو ثلاث مهام للحكومة هي وقف المشروع النووي الإيراني، وإسقاط حكومة حماس، وتعزيز استراتيجية الردع الإسرائيلي. كما دعا نتانياهو إلى دعم مرشحين للرئاسة الأميركية وفي كافة المؤسسات الأميركية الأخرى يدعمون هذه الأمور. وفي مقابل هذه الحلول اليمينية قدمت أفكار أخرى مقابلة كفكرة عمير بيرتس، وزير الدفاع آنذاك، والتي قامت على أساس الدمج بين خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، كما اقترح شلومو برزنتس، من حزب كاديما، تسليم الضفة إلى انتداب دولي ليديرها حتى إقامة دولة فلسطينية.

وفي المؤتمر الثامن عام 2008 قدمت وثيقة بعنوان "دولة إسرائيل: سياسات ديمغرافية قومية.. تقييم الوضع وتوصيات أولية"؛ حيث لخصت الوثيقة مشروع تبادل الأراضي بقدر من التفصيل[2]. ولعل أبرز ما جاء هنا هو طرد كل الفلسطينيين من غزة والضفة وإسرائيل بالإكراه إلى الأردن، وقد برر عوزي أراد– مستشار نتانياهو هذا بقوله أن في الدولة الديمقراطية للأغلبية الحرية في رسم حدود الدولة وتقرير السيادة ونقل من تشاء إلى مناطق أخرى

[1] See: Giora Eiland, "Rethinking the Two-State Solution," *The Washington Institute for Near East Policy*, Policy Focus #88, September 2008. https://goo.gl/x5L6hS and Giora Eiland: The Future of the Two State Solution, *video*: https://goo.gl/TRgSxF

[2] انظر: *وجهات إسرائيل الاستراتيجية بعد 60 عاما على إقامتها: وثيقة مؤتمر هرتسيليا الثامن 2008*، ترجمة سعيد عياش وسليم سلامة، سلسلة أوراق إسرائيلية (44)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية–مدار، رام الله، 2008.

وتعويضهم، وأنه ليس من حق أي مجموعة من المواطنين أن يفرضوا على الدولة البقاء في أم الفحم تحت السيادة الإسرائيلية. كما قدمت أفكار أخرى بهدف التأثير بشكل مباشر على عرب 1948 في شكل تحديد النسل وتقليل خصوبة المرأة، وتقليل مخصصات الأطفال للأسر التي يزيد عدد أطفالها عن اثنين، ووضع قانون يُجرم بيع الأرض للعرب لمنع توسعهم، ومصادرة أراضٍ لأغراض صناعية وزيادة المساحات الخضراء. هذا بجانب سن قانون الخدمة المدنية لعرب 1948 ومعاقبة كل من لا يخدم بالجيش بمنعه من التصويت وحيازة رخصة سياقة ومنعه من دراسة بعض التخصصات العلمية.

وازداد الأمر سوءًا في المؤتمر التاسع 2009؛ حيث تم فتح ملف ما يسمى اللاجئين اليهود في الدول العربية، واقترح البعض إنشاء صندوق دولي ليوزع تعويضات على اللاجئين كلهم من يهود وفلسطينيين. وتدّعي إسرائيل أنه تم طرد 856 ألف يهودي بين أعوام 1948-1951 بينما تم طرد 700 ألف فلسطيني عام 1948. وغنيّ عن البيان أن كل هذه الأفكار تتجاهل كلية مشكلة اللاجئين وحق العودة، فضلاً عن أنها تقضي على مقررات الأمم المتحدة ذات الصلة مثل قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 في 11 ديسمبر 1948 الداعي لعودة اللاجئين وتعويضهم.

وكان تعزيز الهوية الإسرائيلية الجامعة وتسويقها عالميًا أحد محاور المؤتمر السادس عشر عام 2016، حيث أكد رئيس الدولة رؤوفين ريفلين في خطابه أن على إسرائيل "تكوين هوية إسرائيلية عالمية مشتركة، ودمج العناصر الأربعة في المجتمع، العلمانيين، اليهودية الحديثة، اليهودية المتشددة، والعرب، بحيث تتكون شراكة مجتمعية، قائمة على بناء الهوية الإسرائيلية، لدعم مفهوم الوطن القومي"، وعقدت جلسات لدراسة كيفية سلخ العرب عن هويتهم وإدراجهم ضمن الهوية الإسرائيلية وكان عنوان إحدى الجلسات "الأقلية العربية في إسرائيل... الإدماج و الإدراج".

وبرغم هذا فقد ظلت دورات مؤتمر هرتسيليا تشهد انقسامًا بين العسكريين والسياسيين في شأن محورية الصراع مع الفلسطينيين. فلقد ظل معظم العسكريين يفضلون تجاهل الموضوع ويرون أن التهديدات القادمة من إيران وسوريا ولبنان هي الأهم، وفي المؤتمر الرابع عشر عام 2014 اعتبر كل من موشيه يعالون وجدعون ساعر (وكلاهما من الليكود الحاكم) أن بلادهما أخطأت عندما قدمت فكرة الأرض مقابل السلام، وحمّلا الطرف الفلسطيني المسؤولية مؤكدين على أن المسألة ليس في إنشاء دولة فلسطينية وإنما في شأن وجود وطن قومي لليهود.

وفي المقابل قدّم الكثير من السياسيين العديد من الأفكار المختلفة التي تدور حول ضرورة تقديم حل ما للصراع خوفًا على الصهيونية وعلى شرعية سياسات الدولة، فنفتالي بينيت، وزير الاقتصاد، اعتبر أن زمن أوسلو انتهى[1]، وأن على بلاده القيام بضم جزئي للضفة الغربية، أما يائير لبيد، الكاتب ووزير المالية الأسبق، فيؤمن بأن حل الدولتين سيؤدي إلى تدمير إسرائيل، مقترحًا الانسحاب على مراحل والتخلي عن المستوطنات التي لا يمكن الاحتفاظ بها.

يرفض العرب جميعًا هذه الحلول، فالفلسطينيون لم يفكروا قط في العيش في سيناء وقتما كان قطاع غزة تحت الحكم العسكري المصري من عام 1948 وحتى احتلاله عام 1967، كما عاد بضعة آلاف من اللاجئين الفِلسطينيين من رفح المصرية إلى قطاع غزة بموجب اتفاقيات أوسلو ولم يتخلف منهم أحد. وأثناء ثورة يناير 2011 وانفلات الأمن فُتح معبر رفح وعبر الآلاف من غزة إلى مصر لكنهم عادوا إلى وطنهم ولم يتخلف منهم أحد أيضًا.

[1]- من الأهمية الإشارة هنا إلى أن الحديث عن أن أوسلو انتهت يعود إلى ما قبل هذا التاريخ، فقد أوصى مؤتمر هرتسيليا الأول (ديسمبر 2000) بأن عملية التسوية التي انطلقت بعد مؤتمر مدريد في التسعينيات قد استنزفت نفسها وأن ثمة حاجة لتصميم عملية جديدة عبر التنسيق مع الولايات المتحدة وأوروبا.

خاتمة:

مجمل القول هنا: إن الثورات العربية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي تمثل تهديدًا وجوديًا على شرعية الدولة وسرديتها؛ لأنها تهدد الاستراتيجية التي أقامتها إسرائيل والتي تربط بين أمن إسرائيل من جهة وبين بقاء أنظمة الحكم التسلطية في الدول العربية من جهة أخرى. ولهذا أيضًا مثّلت الثورات المضادة طوْقَ النجاة لإسرائيل؛ لأنها قامت على استراتيجية مُعدلة قوامها إعادة النظم التسلطية إلى الحكم فضلاً عن فتح الباب على مصراعيه أمام تطبيع علاقات إسرائيل مع عدة دول عربية في الخليج العربي. وقد قامت هذه الاستراتيجية الأخيرة على أساس تقسيم المنطقة على أساس شيعي/سني، وتحالف إسرائيل والدول "السنية" في المنطقة ضد إيران "الشيعية"، فضلا عن محاربة الإرهاب وتصفية القضية الفلسطينية والقضاء على الحقوق الوطنية المشروعية لشعب فلسطين وعلى رأسها حق تقرير المصير والعودة. وتشهد هذه الأيام محاولات حثيثة لتقديم مشاريع يتم تسويقها على أنها "مشاريع تسوية سلمية" بينما هي تمثل في واقع الأمر حلولاً استعمارية للمشكلة الديمغرافية وأزمة الهوية التي تعاني منها دولة الاحتلال جرّاء تراجع معدلات المواليد في الوسط اليهودي وتناقص نمو الجاليات اليهودية وذوبان الجاليات اليهودية في دول العالم المختلفة.

*****

2- انكشاف التحول في المواقف العربية تجاه إسرائيل:

التمركز حول إسرائيل



انكشاف التحول في السياسة المصرية تجاه إسرائيل: الموقف والعلاقات 2016–2017

د.ناهد عز الدين *

مقدمة:

شهدت الفترة التالية مباشرة ل 30 يونيو–3 يوليو 2013 سلسلة من الأحداث التاريخية التي مرت بها مصر، والتي لم تقتصر في أهميتها كمحطة فارقة ونقطة تحول جذرية كبرى في المشهد السياسي على المستوى الداخلي، ولكنها انعكست بالمثل على السياسة الخارجية المصرية، وعلاقات مصر بالخارج، سواء بالقوى العالمية على المستوى الدولي الأوسع، أو بالقوى المجاورة في محيطها الإقليمي، ومنها بطبيعة الحال إسرائيل، التي يمكن اعتبار العلاقة معها، بمثابة "ترمومتر" فائق الحساسية والدقة لرصد وقياس ملامح الاستمرارية والتغير في كافة ركائز ومكونات الموقف السياسي المصري، بداية من الإدراك والرؤية السياسية لدى القيادة، مرورًا بالعقيدة القتالية للمؤسسة العسكرية وفي القلب منها القوات المسلحة، وانتهاء بعملية صنع واتخاذ القرار على شتى الأصعدة الاستراتيجية والسياسية والدبلوماسية...الخ.

*أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة

أولًا– على المستوى الدولي: فعاليات الأمم المتحدة والمحافل الدولية

في كلمته التي ألقاها أمام اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في دورتها السبعين، والتي نقلها مركز أنباء الأمم المتحدة في 20 سبتمبر 2016 قال السيسي: "السيد الرئيس اسمح لي بأن أخرج عن النص المكتوب ومن خلال هذا المنبر، الذي يمثل صوت العالم، أن أتوجه بنداء إلى الشعب الإسرائيلي والقيادة الإسرائيلية بأهمية إيجاد حل لهذه القضية. لدينا فرصة حقيقية لكتابة صفحة مضيئة في تاريخ المنطقة بالتحرك في اتجاه السلام. التجربة المصرية رائعة ومتفردة ويمكن تكرارها مرة أخرى، بحل مشكلة الفلسطينيين وإيجاد دولة فلسطينية لهم بجانب الدولة الإسرائيلية تحقق الأمن والأمان للفلسطينيين وتحقق الأمن والأمان للإسرائيليين، تحقق الاستقرار والازدهار للفلسطينيين وتحقق مزيدا من الاستقرار والازدهار للإسرائيليين". وفي الصيغة ذاتها تقريبا تكرر خروج السيسي على النص أمام الجمعية العامة في الدورة الثانية والسبعين عام 2017[1].

وكانت مصر قد سحبت في نهاية 2016، مشروع قرار مقدم إلى مجلس الأمن يقضي بإدانة الاستيطان الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة، بعدما طلبت تأجيل

[1] "لدينا فرصة حقيقية لتحقيق السلام"، الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، يلقي كلمة في المناقشة العامة للدورة السبعين للجمعية العامة. المصدر: الأمم المتحدة / أماندا فويسارد، "قالت:
https://goo.gl/MjSZs2
السيسي إنه سيخرج عن نص الخطاب المكتوب ليوجه نداء للشعب الإسرائيلي وقيادته"، **مركز أنباء الأمم المتحدة**، 20-9-2016، الرابط:
https://goo.gl/JMNbwa

القرار في اليوم السابق، وهو ما أرجعته شبكة رصد إلى قيام مكتب نتنياهو بالاتصال بمسئولين مصريين.[1]

وفي 19 سبتمبر 2017 جاء أول لقاء علني يجمع السيسى ونتنياهو رئيس الوزراء الإسرائيلي على هامش فعاليات الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك، وتم التقاط الصور لهما معا، والخبر مع بعض الصور نشرها على صفحته الرسمية المتحدث الرسمي بإسم رئاسة الجمهورية المصرية[2]. وأعرب نتنياهو في خطابه أمام الجمعية العامة عن تقديره لدور عبد الفتاح السيسي وجهوده التي يبذلها في عملية السلام[3]. ومن جانبه، أتى خطاب السيسي أيضا موجها للمواطن الإسرائيلي، مؤكدا على الأمل في تحقيق السلام، والتجربة الرائعة والعظيمة للسلام بين مصر وإسرائيل، وحرصه على تحقيق الأمن والسلامة "للمواطن" الإسرائيلي[4]. وهو ما أشادت به إسرائيل عبر سفارتها بالقاهرة[5].

ثانيًا– على المستوى الثنائي: العلاقات الدبلوماسية...والزيارات المتبادلة

فحوى أول رسالة "طمأنة" بعث بها السيسي إلى إسرائيل في وقت مبكر غداة توليه السلطة نقلها تصريحه في لقاء مع قناة فرنسا 24: "نحن نؤكد أننا لا نسمح أن أرضنا (سيناء) تشكل قاعدة لتهديد جيرانها أو منطقة خلفية لهجمات ضد إسرائيل"[6]. ومع مطلع عام 2016، وصل السفير المصري الجديد حازم خيرت إلى

[1] "سحب مصر لمشروع إدانة الاستيطان توضح كمية تعاونها مع "إسرائيل" **شبكة رصد، فيسبوك**، 23-12-2016، الرابط:
https://goo.gl/vdecBk
"مصر ترضخ لطلب إسرائيل بتأجيل التصويت على قرار أممي لوقف الاستيطان"، **التلفزيون العربي، فيسبوك**، 23-12-2016، الرابط:
https://goo.gl/UcMJcu

[2] "استقبل عبد الفتاح السيسي اليوم بمقر إقامته بنيويورك رئيس الوزراء الإسرائيلي/ بنيامين نتنياهو، بحضور السيد/ سامح شكري وزير الخارجية، والسيد/ خالد فوزي رئيس المخابرات العامة، والسيد اللواء/ عباس كامل مدير مكتب رئيس الجمهوري"، المتحدث الرسمي لرئاسة الجمهورية– Spokesman of the Egyptian Presidency، فيسبوك، 19-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/G4qBYy
https://goo.gl/VCBzZC
https://goo.gl/2Fet48
انظر أيضا نفس الخبر منشور من الجانب الإسرائيلي: "رئيس الوزراء نتنياهو التقى الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي في نيو يورك"، **إسرائيل تتكلم بالعربية، فيسبوك**، 19-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/kPFXws
"السيسي ونتنياهو يبحثان في نيويورك السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين"، **بي بي سي عربي**، 19-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/2d4LrL
الملاحظ أنه أسفل الصورة المصاحبة للخبر كتب التعليق الآتي: "اجتماع السيسي مع نتنياهو هو اول لقاء علني بينهما".
كما أشار نصر الخبر في نهايته إلى ما يلي: "وأفادت تقارير من قبل بأن الرئيس السيسي شارك في محادثات مع نتنياهو ولكن لم يعلن عنها. ونقلت وكالة فرانس برس عن مسؤول أمريكي سابق أوائل العام الحالي قوله إن الرئيس المصري التقى برئيس الوزراء الإسرائيلي في محادثات شارك فيها وزير الخارجية الأمريكي السابق، جون كيري واستضافها العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني في مدينة العقبة في فبراير/شباط 2016".

[3] "أقدر المجهودات التي يقوم بها الرئيس عبد الفتاح السيسي من أجل دعم عملية السلام. إن إسرائيل ملتزمة بتحقيق السلام مع جميع جيراننا العرب، بمن فيهم الفلسطينيون...."، **إسرائيل تتكلم بالعربية، فيسبوك**، 19-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/sDJjTw

[4] "أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي"، "نداء للفلسطينيين"، "تجربة سلام " السيسي يخرج عن النص مرة أخرى.. وهذه المرة في الجمعية العامة للأمم المتحدة" **التلفزيون العربي، فيسبوك**، 22-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/9f3LH2
وقع السيسي في زلة لسان ملفتة إذ قال: "أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي جنبا إلى جنب مع أمن وسلامة المواطن الإسرائيلي".

[5] "تشيد سفارة اسرائيل في القاهرة بكلمة الرئيس السيسي... قال الرئيس عبدالفتاح السيسي، إن العلاقة بين مصر وإسرائيل «جيدة جداً»، مشدداً على ضرورة إقامة دولتين فلسطينية وإسرائيلية لضمان استقرار المنطق"، **إسرائيل فى مصر، فيسبوك**، 26-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/s3QYKQ

[6] فيديو: "إسرائيل تخطط لتشييد جدار على الحدود مع مصر وتعبر عن قلقها من عجز الأمن المصري عن شل حركة تنظيم الدولة في سيناء، تقرير: ناصر آيت طاهر، تصريح السيسي في بداية هذا التقرير المنشور على **قناة الجزيرة**، نقلا عن فرنسا 24:
https://goo.gl/ej98mk

إسرائيل، وقابله نتنياهو بالترحيب[1]. وشهدت نهاية العام وفاة رئيس إسرائيل شيمون بيريز، حيث شارك وزير الخارجية المصري سامح شكري في جنازته[2]. وفي نهاية الأسبوع الأول من شهر سبتمبر 2017، عاد السفير الإسرائيلي إلى القاهرة، بعد 9 شهور من الغياب[3].

[1]) الخبر ورد بنصه في مصدرين على النحو التالي: "نتنياهو يرحب بقدوم السفير المصري الجديد إلى إسرائيل"، **وكالة الأناضول**، 3- 1 -2016، الرابط:

https://goo.gl/1nJCnG

"نتنياهو يرحب بقدوم السفير المصري الجديد إلى إسرائيل"، **القدس العربي**، 3- 1- 2016، الرابط:

http://www.alquds.co.uk/?p=459653

"إعادة السفير المصري منذ 2012 وإعادة افتتاح السفارة الإسرائيلية بالقاهرة التي كانت مغلقة لـ4 سنوات وللمرة الأولى تصوت مصر لصالح إسرائيل في إحدى لجان الأمم المتحدة"، ..**قناة الجزيرة**، **فيسبوك**، 23-12-2016، الرابط:

https://goo.gl/KZZCZR

[2]) "وزير الخارجية يشارك في جنازة بيريز ممثلاً عن الحكومة المصرية"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية**، **موقع فيسبوك**، 29-9-2016 ، الرابط:

https://goo.gl/dHTavH

[3]) عبد الرؤوف أرناؤؤط، "سفير إسرائيل لدى القاهرة يعود لممارسة مهام عمله"، **موقع العربية**، **وكالة الأناضول**، 7-9-2017، والخبر منقول بحسب الإذاعة الإسرائيلية، الرابط:

https://goo.gl/zseZsj

"كلمة السفير دافيد جوفرين بمناسبة توليه منصبه الجديد كسفير لدولة إسرائيل لدي جمهورية مصر العربية"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 17-7-2016، الرابط:

https://goo.gl/2jKsLm

"تم اليوم تقديم أوراق اعتماد الدكتور دافيد جوفرين, سفير دولة إسرائيل لدى جمهورية مصر العربية, لعبد الفتاح السيسي"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 31-8-2016، الرابط:

https://goo.gl/48mxnP

"السلام الدافئ بين مصر و إسرائيل يزداد دفئاً بل أنه وصل لأعلى مراحل التعاون والتطبيع في وضح النهار"، قناة **العربي**، **فيسبوك**، 29-7-2016، الرابط:

https://goo.gl/jY1Lch

ومنذ وصوله إلى سدة الحكم، تعددت لقاءات الرئيس عبد الفتاح السيسي وسامح شكري وزير خارجيته مع وفد من قيادات اللجنة الأمريكية اليهودية، المعروفة ب"اللوبي اليهودي" صاحب النفوذ والتأثير الكبير في دوائر صنع السياسة الأمريكية، وخصوصا الكونجرس[4].

وفي لقاء جمعه في مطلع عام 2016 مع لجنة رؤساء المنظمات اليهودية، أعرب السيسي عن إعجابه بشخصية رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، مادحا إياه بالقول: أنه "قائد ذو قدرات عظيمة تؤهله لقيادة دولته وتضمن تطور المنطقة وتقدم العالم". ردا على ذلك، قال رئيس الوزراء نتنياهو:"أرحب بتصريحات الرئيس السيسي وباستعداده لبذل أي جهد مستطاع من أجل دفع مستقبل من السلام والأمان بيننا وبين الفلسطينيين وشعوب المنطقة". ثم أضاف: "إسرائيل مستعدة للمشاركة مع مصر ومع الدول العربية في دفع عملية السلام والاستقرار في المنطقة، وأقدّر ما يقوم به الرئيس السيسي..."[5].

في يوليو 2016، وصل سامح شكري وزير الخارجية المصري إلى إسرائيل في زيارة رسمية، وكانت الزيارة لمقر رئاسة الوزراء الإسرائيلية بالقدس المحتلة، واتجه شكري بعدها لزيارة نتنياهو في منزله، والتقطت له الصور العائلية

[4]) "لقاء شكري مع وفد من قيادات اللجنة اليهودية الأمريكية،...المتحدث باسم الخارجية: أعضاء اللجنة ثمنوا المساعي المصرية من أجل دفع عملية السلام واستئناف المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية**، **فيسبوك**، 23-9-2017، الرابط: https://goo.gl/VP49Zb

الفيديو الملحق بالخبر على صفحة الوزارة بدون صوت، وتفاصيل الخبر تتحدث عن تبادل الحديث أيضا حول جهود مصر في مكافحة الإرهاب ومبادرة الرئيس السيسي لتجديد الخطاب الديني كخطوة في مواجهة التطرف.

[5]) "إسرائيل فى مصر"، **فيسبوك**، 18-5-2016، الرابط:

https://goo.gl/iUGZVh

معه وقرينته، وأثناء مشاهدات مباريات كأس أوروبا، بما يضفي على الزيارة أجواء دافئة تتجاوز البروتوكول الرسمي[1].

ثم نشرت المنصات الإعلامية فيديو آخر في نهاية يوليو 2016 ينقل احتفال السفارة المصرية في إسرائيل بذكرى "ثورة 23 يوليو 1952" بحضور نتنياهو وزوجته، وجلوسهما بجانب السفير حازم خيرت وزوجته، وإلقاء نتنياهو كلمة تضمنت إشادة بالسيسي وجهوده لإحلال السلام في الشرق الأوسط[2].

في نوفمبر 2016، وصف سفير إسرائيل بالقاهرة حايم كورن العلاقات بين البلدين بأنها في "أفضل أوقاتها"، من ناحية التعاون العسكري والأمني ومن زاوية التطبيع الاقتصادي، ولكن المفارقة الداعية للدهشة هي وصفه لطريقة وصول الجنرال السيسي عام 2013 إلى السلطة في مصر بأنها كانت "انقلابا عسكريا"، وهو ما ارتبط بتحول إسرائيل إلى حليف لمصر ولعدد من بلدان الخليج، ولاسيما السعودية، التي ساندت إزاحة السيسي للرئيس السابق محمد مرسي، بسبب خوفها من الربيع العربي[3].

وفي مطلع عام 2017، كشفت إحدى الصحف الإسرائيلية "هآرتس" عن "لقاء سري" مزعوم عقد خلال عام 2016، جمع بين السيسي وملك الأردن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي في العقبة[4]، ونقلت البي بي سي الخبر[5]. ثم أعلنت إسرائيل في فبراير عن سحب سفيرها من مصر مؤقتا لأسباب أمنية[6].

ثالثًا– الخطاب السياسي الرسمي: اسرائيل من "عدو"... إلى...."جار وصديق" ثم "حليف"

خلال عامي 2016 و2017، جاء ذكر إسرائيل في الخطاب السياسي الرسمي المصري في سياق الحديث عن السلام، باعتباره الحل الذي تؤمن به مصر للصراع العربي الإسرائيلي، ولكن مثل هذا الخطاب اتسم بشيء من الحساسية مراعاة لمشاعر المصريين الذين لازالوا يرون في إسرائيل عدوا. ومن جانبها، تحرص إسرائيل دوما على تذكير الطرف المصري بمبادرة السلام، والاحتفاء بذكراها السنوية، والثناء على الدور الشجاع الذي قام به الرئيس الراحل

---

[1] "بوصلة "الشقيقة الكبرى".. وزير الخارجية المصري سامح_شكري يصل إسرائيل في زيارة هي الأولى من نوعها منذ تسع سنوات." **التلفزيون العربي**، الصفحة الرسمية، **فيسبوك**، 10-7-2016، الرابط: https://goo.gl/CSgTVg

[2] "السلام الدافئ بين مصر و إسرائيل يزداد دفئاً بل أنه وصل لأعلى مراحل التعاون والتطبيع في وضح النهار"، **تليفزيون العربي**، **فيسبوك**، 29-7-2016، الرابط: https://goo.gl/uM1tHG

[3] https://goo.gl/A7uWcN

[4] "تحت جنح الليل السيسي يلتقي قادة إسرائيليين لحثهم على دفع عملية سلام .. ما الذي يجري في المنطقة؟" في هذا الفيديو الإجابة.. شاهده، **القصة – alkessa**، **فيسبوك**، ، 12-6-2017، الرابط: https://goo.gl/NdbQPS

[5] هاآرتس : "زعماء مصر وإسرائيل والأردن التقوا سرا في العقبة قبل عام"، **بي بي سي عربي**، 19-2-2017، الرابط: https://goo.gl/JqTLUq

حيث ورد في مقدمة الخبر: تعليق الجانب المصري والذي لم يقدم نفيا أو تكذيبا له: قال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية المصرية علاء يوسف إن " القاهرة لا تدخر وسعاً في سبيل التوصل إلى حل عادل ودائم للقضية الفلسطينية استناداً إلى حل الدولتين وحق الفلسطينيين في إقامة دولتهم ". كما ورد بنفس الخبر تحت عنوان "سلام دافيء": وكان الرئيس المصري قد دعا الإسرائيليين في مايو/ آيار الماضي، إلى إيجاد حل للقضية الفلسطينية على أساس حل الدولتين والسماح بإقامة دولة فلسطينية، وذلك إذا ما أرادوا "سلاما دافئا مع مصر"وقال السيسي في كلمة على هامش افتتاح أحد مشروعات الطاقة في صعيد مصر "سيتحقق سلام أكثر دفئا (مع إسرائيل) إذا تمكنا من حل المسألة الخاصة بأشقائنا الفلسطينيين، ونعطي أملا للفلسطينيين في إقامة دولة وتكون هناك ضمانات للدولتين."وأقر رئيس الوزراء الإسرائيلي لوزراء من حزبه الليكود بحقيقة عقد القمة مع الرئيس المصري وملك الأردن، قائلا إنها جاءت بمبادرة شخصية منه على أمل عقد قمة إقليمية أوسع مع بقية الدول العربية، بحسب تأكيد مسؤول في الحكومة.

[6] »الفرنسية«: "إسرائيل تسحب سفيرها من مصر مؤقتا لأسباب أمنية"، **الشروق**، 14-2-2017، الرابط: https://goo.gl/4HeUYL

السادات، والذي سبق للرئيس السيسي أن أعرب عن اتخاذه قدوة، ومثلا أعلى له[1].

عادة ما تكون إسرائيل هي الطرف الذي يبادر إعلامه بالإعلان عن أية تطورات أو اتصالات أو لقاءات تحدث مع الطرف المصري الذي يتراوح موقفه بين التزام الصمت وعدم التعقيب، لا تأكيدا ولا نفيا للخبر تارة، وبين الإعلان اللاحق والمتأخر، ودون إثارة ضجة كبيرة حوله تارة[2].

على سبيل المثال، تزامن قرار انسحاب إسرائيل من عضوية منظمة اليونسكو، مع تقدم مصر بالسفيرة مشيرة خطاب مرشحة لرئاسة المنظمة، وهو ما قدمت الخارجية الإسرائيلية توضيحًا بشأنه يؤكد تمسكها بتوطيد صلتها بمصر، وأنها تعتبرها حليفًا لها، يربطها به "سلام استراتيجي". كانت مشيرة خطاب قد نشرت على صفحتها الرسمية على تويتر صورة تجمعها بزعيمة الطائفة اليهودية بمصر، السيدة ماجدة هارون، وعلقت عليها بما يفيد دعم الأخيرة –ومعها الجالية اليهودية المصرية– لترشيحها لتولي رئاسة اليونسكو[3].

رابعًا– "الحرب على الإرهاب": التعاون والتنسيق ضد العدو المشترك

برغم خفوت الأصوات المناوئة للسلام مع إسرائيل والمنادية بمقاطعة إسرائيل ومعاداتها، في عموم وسائل الإعلام والصحافة المصرية، لم يحل ذلك دون أن تخرج من حين لآخر أصوات معارضة وأقلام تهاجم إسرائيل مغردة خارج السرب، ومن أبرز الأمثلة مقال كتبه عبد الناصر سلامة ونشرته جريدة المصري اليوم، يشير بأصابع الاتهام إلى إسرائيل في كل ما يجري على مسرح الأحداث في سيناء[4].

حيث تزامن حادث قتل مئات المصلين في مسجد الروضة بالعريش مع تصريح لوزيرة إسرائيلية أطلقته أثناء حضورها مؤتمرا للأمم المتحدة بالقاهرة، بخصوص إقامة دولة للفلسطينيين على أرض سيناء، حيث اكتفى وزير الخارجية المصري سامح شكري بالقول: "نحن نرفض الحديث عن شأن مصري أو أراضٍ مصرية"، فيما تصاعد الحديث عن "صفقة قرن"[5]، تقوم على مبادلة للأراضي[6].

---

[1]) أنظر مثلا هذا المنشور بمناسبة ذكرى زيارة الرئيس السادات التاريخية للقدس ومبادرة السلام: "في مثل هذا اليوم القى السادات خطابا في الكنيست الإسرائيلي"، في مثل هذا اليوم غمرت السعادة والبهجة سكان البلاد على اثر وصول الرئيس المصري الراحل انور السادات في زيارة تاريخية لإسرائيل قبل 39 عاما. جاء ذلك في اعقاب وصول رئيس الوزراء الراحل مناحيم بيجين الى سدة الحكم وتوجيهه الدعوات للرئيس الراحل السادات بإحلال السلام. ولا شك ان الرئيس السادات، الذي تحلى بشجاعة منقطعة النظير، أدرك أن إحلال السلام يقوم على الاعتراف المتبادل والمفاوضات المباشرة. واختار التوجه مباشرة الى الشعب الإسرائيلي في خطاب ألقاه من على منبر الكنيست والحديث مع الزعامة الإسرائيلية، دون شروط مسبقة. وتمخضت المفاوضات عن سلام أنهى 30 عاما من الحروب وقطف ثمار السلام، وفي الخلفية شعار لا تزال أصداؤه خالدة في الذاكرة: "لا حروب بعد الآن ولا اراقة للدماء"، **إسرائيل تتكلم بالعربية، فيسبوك**، 20-11-2016،الرابط: https://goo.gl/SuUd9B

أنظر أيضا: "من أعداء إلى أصدقاء" في مثل هذا اليوم قبل 39 سنة، في ال- 17 من سبتمبر 1978، وقعت مصر وإسرائيل على اتفاقيات كامب ديفيد التاريخية، التي مهدت السبيل الى السلام الدائم بين البلدين. تحتفي إسرائيل وبكل فخر بمرور 40 عاما تقريبا على ارساء السلام والتعاون المتبادل مع مصر وتبقى يدها ممدودة للسلام مع كل جاراتها. شاهدوا الفيديو الذي يستعرض محطات التقارب التي أذهلت العالم"، **إسرائيل تتكلم بالعربية، فيسبوك**، 17-9-2017، الرابط: https://goo.gl/Jx8NNe

[2]) "مدير الخارجية : السلام بين مصر وإسرائيل سلام استراتيجي"، **إسرائيل تتكلم بالعربية ، فيسبوك**، 10-10-2017، الرابط: https://goo.gl/PJ9YEC

[3]) "مشيرة خطاب : سعيدة بدعم الجالية اليهودية لي في انتخابات اليونسكو"، تصريحات لها في لقاء تليفزيوني مع لميس الحديدي، نقلا عن: **تليفزيون وطن، يوتيوب**،: https://goo.gl/CnHY65 https://goo.gl/e16vdj

[4]) عبد الناصر سلامة، "لماذا أتهم إسرائيل" ، **المصرى اليوم**، 26-11-2017، الرابط: https://goo.gl/pZF3TA

[5]) https://goo.gl/7w84Cw

[6]) "وزيرة إسرائيلية: سيناء أفضل مكان للفلسطينيين لإقامة دولتهم!"، **روسيا اليوم عربي**، 27-11-2017، الرابط: https://goo.gl/Tb7LSz

"سيناء وطن للفلسطينيين".. تصريح إسرائيلي يقابله رد مصري باهت وصفقة القرن تؤكده بعد محاولات حثيثة للحكومة لإخلاء شمال_سيناء"، **الجزيرة – مصر، فيسبوك** ، 29-11-2017، الرابط:

وهو ما تزامن أيضا مع ادعاء قناة البي بي سي قرب نهاية نوفمبر حصولها على وثائق سرية تفيد تنازل الرئيس المخلوع مبارك عن أراضي في سيناء وتوقيعه تفاهمات بهذا المعنى، وما لبث مبارك أن أصدر بيانا باسمه لتكذيب تلك المزاعم، مؤكدا أنه لم يتنازل عن شبر واحد من الأرض .[1]

ومع تكرار وقوع حوادث التفجيرات والهجمات المسلحة ضد قوات الأمن المصرية، بجناحيها الشرطة والجيش، والتي أوقعت خسائر فادحة في صفوف القوات المصرية، كان رد الفعل الإسرائيلي دوما هو إدانة ما حدث، وتقديم العزاء في الضحايا من الشهداء والمصابين، وتأكيد على الوقوف بجانب مصر في حربها التي تشنها ضد جماعات الإرهاب مع تعمد ربط مصطلح "الإرهاب" بصفات من قبيل: "الإسلامي والراديكالي المتشدد أو الأصولي المتطرف" (جماعة أنصار بيت المقدس، والتي بايعت لاحقا تنظيم الدولة الإسلامية، وأصبحت تطلق على نفسها ولاية سيناء)[2].

---

https://goo.gl/NU2cE8

"وزيرة إسرائيلية تطالب بدولة للفلسطينيين في سيناء وسامح شكري يرد"، **شبكة رصد**، **فيسبوك**، 29-11-2017، الرابط:

https://goo.gl/vVnVQU

[1]) وثائق سرية بريطانية: "مبارك قبل طلب أمريكا توطين فلسطينيين بمصر مقابل إطار لتسوية شاملة للصراع مع إسرائيل"، **بي بي سي عربي**، 29-11-2017، الرابط: https://goo.gl/1w7RMd

بعد الوثائق السرية التي نشرتها هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي".. الرئيس المخلوع حسني مبارك يصدر بيانًا صحفيًا ينفي فيه "قبوله توطين فلسطينيين بمصر"، **الجزيرة – مصر**، **فيسبوك**، 29-11-2017، الرابط: https://goo.gl/sBEfEL

بعد نفي مبارك.. باحث يكشف كواليس ضغوط إسرائيل لتنفيذ «صفقة القرن»، **أخبارك**، نقلا عن: **التحرير**، 29-11-2017، الرابط:

https://goo.gl/19TB65

[2]) "تنعي السفارة الإسرائيلية في مصر شهداء الحادث الإرهابي في سيناء و تؤكد أنها تقف بجانب مصر في حربها ضد الإرهاب"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 16-10-2016، الرابط:

https://goo.gl/cXNePt

وهو ما تكرر عدة مرات أخرى متتالية مع تجدد سلسلة هجمات المسلحين في سيناء على المواقع العسكرية المصرية خلال النصف الأول من عام 2017، ووثقته المواقع الإخبارية الرسمية التابعة لإسرائيل، دون تعقيب من الجانب المصري، وتفصيل ذلك:

1-حادث الهجوم على كنائس بالإسكندرية وطنطا 9-4-2017:

"رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين يبعث ببرقية تعزية لرئيس مصر عبد الفتاح السيسي يعزيه وشعب مصر في ضحايا الهجومين الإرهابيين أمس"، **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 10-4-2017، الرابط:

https://goo.gl/BLh2rW

والخبر نفسه يتكرر بنصه: "رئيس دولة إسرائيل رؤوفين ريفلين يبعث ببرقية تعزية لرئيس مصر عبد الفتاح السيسي يعزيه وشعب مصر في ضحايا الهجومين الإرهابيين امس"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 10-4-2017، الرابط:

https://goo.gl/RydDJX

2-حادث 25 -5-2017 "إسرائيل تدين الحادث فى مصر وترسل برقية تعزية لعبد الفتاح السيسى" لا فرق بين الإرهاب الذي يضرب مصر والإرهاب الذي يضرب دولاً أخرى. سندحره بشكل أسرع لو عملت معًا كل الدول التي أصابها الإرهاب من أجل تحقيق هذا الهدف. **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 26-5-2017، الرابط:

https://goo.gl/Ej2p3F

"يلون مبنى بلدية تل ابيب بألوان علم جمهورية مصر العربية تضامنا معها لاحياء ذكرى الهجوم المميت الغاشم الذي حدث ليلة امس الجمعة في مدينة المنيا"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 27-5-2017، الرابط:

https://goo.gl/E68T2C

أسوشيتدبرس: "إسرائيل ترى مصر كحليف مهم في المعركة ضد الجماعات الاسلامية المتشددة في المنطقة"، **شبكة رصد**، **فيسبوك**،12-1-2017 ، الرابط: https://goo.gl/9Q5q5U

أنظر العبارة التي تعكس معنى العدو المشترك: "لا فرق بين الإرهاب الذي يضرب مصر والإرهاب الذي يضرب دولاً أخرى. سندحره بشكل أسرع لو عملت معًا كل الدول التي أصابها الإرهاب من أجل تحقيق هذا الهدف"...

"إسرائيل تدين الحادث فى مصر وترسل برقية تعزية لعبد الفتاح السيسى"، **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 26-5-2017، الرابط:

https://goo.gl/R9wzh9

3-حادث الهجوم على كتيبة الصاعقة 103 في سيناء 8-7-2017

"تنعي السفارة الإسرائيلية بالقاهرة شهداء الحادث الإرهابي الأليم في سيناء وتؤكد تضامنها مع مصر في حربها ضد الإرهاب"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 8-7-2017، الرابط:

https://goo.gl/QzjkGe

4-حادث 11-9-2017 تتقدم السفارة الإسرائيلية في مصر بخالص الأسي تعازيها لضحايا الهجوم الإرهابي في سيناء ،كما تتمنى الشفاء العاجل للمصابين و الجرحى .و تأكد أن دولة إسرائيل ترفض أي شكل من أشكال الإرهاب و أنها تقف بجانب الشعب المصري في حربه ضد الإرهاب

وهو ما كان يقابل من الجانب المصري، بخطاب متطابق معه في ربط الإرهاب بتيار الإسلام السياسي، وكان شعار "مصر تحارب الإرهاب" هو الشعار الأبرز وتم تقديمه والترويج له كركيزة وسند رئيسي لشرعية النظام الذي حكم مصر منذ 2013، كما ظل بمثابة جوهر "المشروع السياسي" الذي جاء بالسيسي إلى السلطة، والمحور الأهم في "برنامجه"، وأعظم إنجازاته، كونه "أنقذ مصر من الإخوان".

هذا ما التقطته إسرائيل، ووجدت فيه "فرصة تاريخية ذهبية" فأمعنت في استغلال الموقف وانتهاز اطلاق الاتهامات من جانب مصر لإدانة حركة المقاومة الإسلامية حماس، ووصمها بالإرهاب، فها هي إسرائيل توظف وقوع أحد الهجمات التفجيرية في سيناء في نهاية عام 2017 لكي تعلن في رسالة ذات مدلول مباشر لمصر: "كلنا يد واحدة ضد الإرهاب"[1]. وهي بذلك تكرر النغمة التي سبق ترديدها عقب تفجير آخر استهدف كنائس بالإسكندرية وطنطا في مطلع نفس العام[2].

ومن اللافت، أن إسرائيل لم تكتف بتحذير "مواطنيها" عقب الحادث مباشرة من السفر إلى سيناء، ولكنها طالبت مواطنيها في سيناء بمغادرتها فورا[3]. ما كشف عن وجود أعداد من الإسرائيليين في سيناء.

بيد أن نبرة الخطاب الإسرائيلي التي أبدت موقفها الداعم لمصر عموما وللقيادة السياسية ممثلة في السيسي خصوصا، وطوال العامين وبعد كل حادث جديد كانت تردد نفس عبارات العزاء والمواساة من ناحية، والإدانة

إسرائيل في مصر، فيسبوك، 11-9-2017، الرابط:
https://goo.gl/3NuG9n

5-حادث قتل 16 من ضباط وجنود الأمن الوطني بالواحات 20-10-2017 : "السفارة الإسرائيلية في القاهرة ترفض بشدة الهجمات الإرهابية علي مصر علي أثر الهجوم الإرهابي في الصحراء الغربية و تنعي بكامل الأسي أسر الشهداء الذين فقدوا حياتهم في هذا الهجوم الإرهابي، إسرائيل في مصر، فيسبوك، 21-10-2017، الرابط:
https://goo.gl/F9uKSY

"تدين إسرائيل بشدة الهجوم الإرهابي المروع الذي ارتكب في الواحات الغربية وتتقدم بتعازي إلى الشعب_المصري وترسل أمنيات الشفاء العاجل للجرحى"، **افيخاي أدرعي – Avichay Adraee**، **الصفحة الرسمية فيسبوك**، 22 -10-2017، الرابط:
https://goo.gl/9SXHvH

6-مذبحة قتل أكثر من 300 من المصلين في مسجد الروضة ببئر العبد يوم الجمعة 24-11-2017 : إضاءة مبنى بلدية تل_أبيب بألوان العلم_المصري تضامنًا مع ضحايا العمل الإرهابي الجبان فيمسجد_الروضة حيث قتل الارهابيون المصلين الرّكع السجود. **المتحدث الرسمي باسم جيش الدفاع الإسرائيلي افيخاي أدرعي- الصفحة الرسمية**، **فيسبوك**، 24-11-2017، الرابط:
https://goo.gl/bVR3xC

رئيس الوزراء نتنياهو يدين هجوم مسجد الروضة الإرهابي في مستهل جلسة الحكومة الأسبوعية ويبعث التعازي إلى مصر حكومة وشعبا ويدعو جميع دول العالم إلى التكاتف في مكافحة الإرهاب الإسلامي المتطرف في كل مكان, بما في ذلك في سيناء"، فيسبوك، الصفحة الرسمية، رئيس الوزراء الاسرائيلي، 26-11-2017، الرابط:
https://goo.gl/TbAaq2

[1] كلنا يدا واحدة ضد الإرهاب" مهما اختلفت تسمياته حماس، داعش، ولاية_سيناء **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 9-7-2017، ومنطوق المنشور يقول: "نتعاطف مع المصاب الأليم لعائلات القتلى والجرحى في أعقاب الإعتداء الإرهابي في سيناء على كتيبة الصاعقة المصرية 103، كما يسجل ويستشهد بتصريحات مصرية على النحو التالي:" أكد خبراء عسكريون في مصر ان الإعتداء الإرهابي الذي وقع في سيناء أمس هو بشراكة حمساوية بعد تشخيص 4 عناصر كانوا نشطين في الجناح العسكري للقسام، وهذا يدل مرة أخرى ان الإرهاب الذي تروج له حماس ضد إسرائيل سرعان ما يتحول إلى إرهاب ضد دولة مجاورة متخذا شتى الأسماء والأغطية لكن يبقى في جوهره منافيا لكل الديانات السماوية والقيم الإنسانية."، الرابط:https://goo.gl/QagJ9w

[2] "ندين بشدة الهجوم الإرهابي الذي حدث بكنائس مصر اليوم في كلا من مدينة طنطا و الأسكندرية، كما اننا نتقدم بخالص الأسي و الحزن بتعازينا لأسر الضحايا مع تمنياتنا بالشفاء العاجل للمصابين، ونرفع شعار لا للإرهاب"، **إسرائيل في مصر**، **فيسبوك**، 9-4-2017، الرابط:
https://goo.gl/ksnNse

[3] تضمن بيان صادر عن مكتب مكافحة الإرهاب التابع للحكومة الإسرائيلية : أنه "بالنظر إلى خطورة التهديد، ينصح المكتب جميع الإسرائيليين الموجودين حاليا في سيناء بالمغادرة فورا والعودة إلى إسرائيل."...."إسرائيل تحذر مواطنيها من السفر إلى سيناء بعد تفجيري مصر"، **فرنسا 24**، 10-4-2017، الرابط:
https://goo.gl/T1NsBJ

والشجب من ناحية، ثم تأكيد الدعم الكامل لمصر تحت شعار "معا ضد الإرهاب"، هذه النبرة ما لبثت أن شابها قدر من التغيير الطفيف الملحوظ، بعد حادثي الواحات ومسجد الروضة بالعريش، حيث بدأت بعض الصحف الإسرائيلية لأول مرة تعبر عن القلق المتنامي جراء تصاعد خطر الإرهاب، وما يبدو "عدم كفاءة" أو"فشل" مصر في مواجهته، علما بأن إسرائيل قد أمدتها بالفعل بكافة أشكال الدعم العسكري والاستخباراتي اللازم، بل وسبق أن حصلت على تفويض مصري سري بالتدخل بالطيران على أراضي سيناء داخل الحدود المصرية، باستخدام الطائرات بدون طيار لتوجيه ضربات، أو ملاحقة العناصر التابعة لتنظيم ولاية سيناء[1].

خامسًا- التطبيع الشامل...والسلام الدافيء

في إطار ما يسمى "الحرب على الإرهاب"، تبنت مصر رسميًّا سياسة تقوم على إغلاق المعابر وهدم الأنفاق مع غزة على أثر سلسلة التفجيرات والاعتداءات التي استهدفت قوات الجيش والشرطة في سيناء، ومع استمرار توجيه الاتهامات لأهل غزة عمومًا، ولحركة حماس على وجه الخصوص، بالوقوف وراء تلك الهجمات، وإعلان حماس نفسها كحركة إرهابية مع اتهامها بالضلوع في زعزعة الاستقرار والأمن في مصر، واستخدام الأنفاق في تهريب السلاح والعناصر الإرهابية.

من جانبها، حرصت إسرائيل، من خلال تصريحات منسوبة لرموز سياسية ومسؤولين كبار، على تأكيد أن هذه السياسة المصرية إنما جاءت في إطار التعاون الوثيق والجهود المشتركة والتنسيق الأمني بين البلدين، بل واستجابة من الجانب المصري للطلب الإسرائيلي[2]. حيث علق الجانب الإسرائيلي عبر صحافته ومنصاته الإعلامية على هذا التوجه المصري بالثناء والإشادة، مؤكدا أن مصر وإسرائيل تقفان في "خندق واحد ضد الإرهاب" الذي تمارسه حماس وحلفاؤها الإخوان، وأن ما يقوم به الجيش المصري تحت قيادة السيسي، من تدمير للأنفاق يضمن الأمن والاستقرار لإسرائيل، ويوفر عليها شن عمليات عسكرية[3].

وهو ما يعد امتدادا للموقف الإسرائيلي المعلن عنه منذ عام 2013 في الإشادة بشخصية عبد الفتاح السيسي، واعتبار رئاسته لمصر بمثابة "معجزة إلهية وهدية من الرب"، وهكذا، سحب وصف رئيس مصر "بالكنز الاستراتيجي" من مبارك إلى السيسي[4]، فسياساته "الصديقة" لدولة إسرائيل ليست فقط امتدادًا لسياسات مبارك، بل تجاوزتها في تقديم خدمات جليلة بمحاربة الإرهاب، بما يضمن "أمن إسرائيل"، على حد ما صرح به السيسي نفسه في أحد لقاءاته التليفزيونية بعد توليه السلطة مباشرة، حين قال: "لن نسمح بأن تكون سيناء قاعدة

---

[1]) Amos Harel,"Sinai Attack: Astonishing Egyptian Failure Has Israel Worried", Haaretz, 28-11-2017, Link: https://goo.gl/bgeW5r

[2]) وزير إسرائيلي: "مصر غمرت أنفاق غزة بطلب منا"، **الجزيرة**، 6- 2- 2016، الرابط: https://goo.gl/ehEtsB

[3]) معاريف: "السيسي وفر على إسرائيل عمليات عسكرية"، **الجزيرة**، 11- 1- 2016، الرابط: https://goo.gl/bJXbhD

معاريف: "السيسي كنز إستراتيجي لإسرائيل"، **الجزيرة**، 31- 1- 2016، الرابط: https://goo.gl/FjnYgw

[4])"هآرتس": إسرائيل محظوظة لأن السيسي تمكن من السيطرة على مقاليد الحكم في مصر"، **شبكة رصد، فيسبوك**، 19-6-2017، الرابط: https://goo.gl/zgUWiL

حيث نقلت رصد تحت عنوان: "أحلام إسرائيل تتحقق على يد السيسي" عن صحيفة إسرائيل اليوم على لسان السفير الإسرائيلي السابق في مصرقوله: إن السيسي يعتبر السلام معنا قصة نجاح ويرى أن حسن علاقاته معنا يضعه في مكان جيد أكثر من الآخرين، ما يتطلب من إسرائيل مد ذراعيها ترحيبا بخطواته". في السياق نفسه، هذا الخبر الذي يتعلق بنظرة الرأي العام الإسرائيلي للسيسي، "أظهر استطلاع رأي جديد أن الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي يحتل المرتبة الأولى بين الزعماء العرب الذين يحظون بثقة اليهود الإسرائيليين، يليه ملك الأردن عبد الله الثاني، ثم زعماء دول الخليج وفي المرتبة الرابعة الملك السعودي سلمان بن عبد العزيز"، **إسرائيل تتكلم بالعربية، فيسبوك**، 22-6-2017، الرابط: https://goo.gl/ZQUkye

معاريف: "السيسي كنز إستراتيجي لإسرائيل"، **الجزيرة**، 31- 1- 2016، الرابط: https://goo.gl/pzgtsH

لهجمات ضد إسرائيل"[1]. ولم يكد شهر نوفمبر 2017 ينتهي حتى حملت الأخبار قيام إسرائيل بتفجير نفق لحماس أسقط عددا من شهداء المقاومة، وهنا أعلن التليفزيون الإسرائيلي عن اتصال الحكومة الإسرائيلية مع السلطات المصرية للوساطة لدى حماس[2].

هذا فضلا عن تعميق التطبيع وتوسعه ليشمل كافة المجالات تقريبا: مشروعات التعاون الاقتصادي، والاستثمارات المشتركة، التي امتدت إلى مساعدة إسرائيل لمصر في مجالات الطاقة والبنية التحتية، ومشروعات تحلية مياه البحر[3]، والنقل والمواصلات ومد الطرق[4]، وفي مقدمة القطاعات التي شهدت التطبيع: الزراعة[5]، والصناعة

[1] "دراسة إسرائيلية: التعاون بين تل أبيب والسيسي بلغ مستويات "مذهلة"، **مصر العربية**، 7-2-2016، الرابط:
https://goo.gl/Mn7cAj

[2] "القناة العاشرة بالتلفزيون الإسرائيلي تكشف عن طلب إسرائيل من السلطات المصرية الاتصال بحركة حماس ومطالبتها بعدم الرد على تفجيرها نفق خان يونس والذي راح ضحيته 9 أشخاص نظرا لأن الحادث وقع "داخل أراضيها"، **الجزيرة–مصر**، **فيسبوك**، 30-10-2017، الرابط: https://goo.gl/NbWfCd

[3] إبراهيم الطاهر، نقلا عن الخبير الدولي في مجال الاتصال والمعرفة نائل الشافعي حيث كتب في تدوينة له على صفحته الشخصية على موقع فيسبوك: "اتفاقية سد النهضة هي: المياه لإسرائيل مقابل المياه لمصر" "هذا مخطط تحويل حصة من مياه النيل لإسرائيل.. وموعد تنفيذه،"كشف الخبير الدولي في مجال الاتصال والمعرفة، عن البدء في تنفيذ مخطط تحويل حصة من مياه النيل إلى إسرائيل عبر سحارات سرابيوم والسلام"، **عربي 21**، 16-11-2017، الرابط: https://goo.gl/6SC187

[4] أنظر الخبر المنشور بنفس النص في موقعين على مدار يومين متتاليين: "انطلاق خط سياحي تاريخي جديد بين إسرائيل ومصر والاردن"، **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 22-10-2017، الرابط:
https://goo.gl/BnxLNx

والخبر نفسه في اليوم التالي: **إسرائيل في مصر**، **فيسبوك**، 23-10-2017 https://goo.gl/gKGA7t

[5] "من الفوائد المتأتية من اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل: هناك في المجال الزراعي تعاون مثمر في المعلومات والتقنيات الحديثة ما أدى إلى إنشاء مزارع متقدمة في مصر، في حين أتى آلاف المصريين للمشاركة في دورات تكميلية في إسرائيل"، **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 2-10-2017، الرابط: https://goo.gl/GqZvJN

والتجارة (اتفاقية الكويز منذ 2005، والتي تقوم على الشراكة الثلاثية بين مصر والولايات المتحدة وإسرائيل[6])، وكذلك السياحة[7]، والآثار، والثقافة والرياضة والفن[8].

رغم أنه في بداية عام 2016 فقد الإعلامي توفيق عكاشة مقعده النيابي تحت قبة مجلس النواب، على أثر استضافته للسفير الإسرائيلي في منزله دون الحصول على تصريح مسبق من الجهات الأمنية والمخابراتية، لم يكد العام ينتهي، حتى جاء خبر عرض مصر مساعدة لإطفاء الحرائق التي اندلعت فى إسرائيل، وأعقبه توجيه الشكر رسميًّا من

[6] "تعميق التعاون الاقتصادي والتجاري بين مصر وإسرائيل، مصر تصدر منتجاتها للولايات المتحدة بوساطة إسرائيل – والان يتعمق التعاون المشترك بينهما إلى مرحلة التسويق والبيع للخارج. وزير الاقتصاد الإسرائيلي: "هناك تقدم ملموس في العلاقات التجارية بين الدولتين" **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 19-7-2017، الرابط:
https://goo.gl/wSE8Tq

تأذن هذه الاتفاقية بيع المنتجات ذات المحتوى الإسرائيلي والمصري في الولايات المتحدة وهي معفاة من الرسوم الجمركية. وتعمل حوالي 700 شركة في هذه "المناطق" وتوظّف 280 ألف مصري: ووفقاً لبعض التقارير تشكّل عائدات هذه المناطق 45 في المائة من الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة، أو حوالي مليار دولار سنوياً.
https://goo.gl/GD9Aus

[7] أنظر مثلا: الخبر المنشور على الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية: "مصر تسترد غطائي تابوتين أثريين من إسرائيل"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية**، **فيسبوك**، 22-6-2016، الرابط:
https://goo.gl/yW15gN

[8] خلال شهر أكتوبر فقط هناك خبرين حول السياحة المتبادلة بين مصر وإسرائيل تغلب عليه الصفة الترويجية الدعائية، حيث ينشر التحقيق مصحوبا بالصور: **أولهما**: "شواطئ سيناء تستحوذ على قلوب الإسرائيليين"حوالي 14 الف إسرائيلي توجهوا خلال أيام عيد المظلة لقضاء اجازة في سيناء التي تتمتع بشواطئ جميلة وأسعار مريحة وسهولة الوصول اليها ناهيك عن لذيذ الطعام والهدوء والسكون ورياضة البحر وفقا لميزات عديدة تطرق إليها أحد المواقع الإسرائيلية مفسرا ظاهرة توافد الإسرائيليين على شبه الجزيرة"، **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **فيسبوك**، 12-10-2017، الرابط: https://goo.gl/gTGVAg

وثانيهما: "يوميات عائلة إسرائيلية في رحلة إلى القاهرة"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 21-10-2017، الرابط:
https://goo.gl/jUCeKx

إسرائيل[1]. ثم نشر موقع وطني تكذيبا منسوبا للمتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية ينفي فيه مشاركة مصر في إخماد الحرائق الإسرائيلية[2].

وأحدث قرار الحكومة المصرية بتخصيص ميزانية ضخمة لتمويل ترميم أحد المعابد اليهودية الأثرية (كنيس)، أصداء كبيرة لدى الجانب الإسرائيلي الذي رد بتوجيه بالشكر والثناء على هذه الخطوة، وما تنم عنه من اعتراف رسمي بالمكون اليهودي في نسيج المجتمع المصري[3]. اللافت أيضًا هي تلك الجولات المتكررة للسفير الإسرائيلي في الإسكندرية ودمنهور والزيارات التي يقوم بها بكل أريحية للمعابد ولقبر الحاخام أبو حصيرة، والتقاطه الصور أثناء تلك الزيارات[4].

وفي الأوقات التي شددت فيها السلطات في مصر على إغلاق المعابر مع الفلسطينيين في غزة، بحجة الحفاظ على أمن سيناء، ومواجهة الإرهاب، ومنع تسلل أية عناصر تهدد الاستقرار، لم تتوقف وفود السياح الإسرائيليين الذين كانوا يدخلون سيناء ويخرجون منها بحرية ودون أية قيود أو تضييقات. وربما هذه الازدواجية في أسلوب إدارة الحدود، هي التي فرضت علامات استفهام حول من الذي أصبح في نظر الدولة المصرية عدو؟ ومن هو الصديق؟[5]

---

[1]) "عرض مصر مساعدة لإطفاء الحرائق فى إسرائيل"، **إسرائيل تتكلم بالعربية**، **الصفحة الرسمية**، **فيسبوك**، 26-11-2016، الرابط: https://goo.gl/Rx2Uva

"رئيس الوزراء نتنياهو شكر مصر والأردن على مساعدتهما في إخماد الحرائق التي لا تزال تنشب في أنحاء مختلفة من البلاد"، **أوفير جندلمان Ofir Gendelman**: **الصفحة الرسمية**، **فيسبوك**، 25-11-2016، الرابط: https://goo.gl/8XCp8D

[2]) "الخارجية تنفي تقديم مصر مساعدة لإسرائيل في إخماد الحرائق"، **وطني**، 25-11-2016، الرابط: https://goo.gl/uWeiUy

[3]) "تتقدم اسرائيل بالشكر لمصر على القرار الذي اتخذته الحكومة المصرية بترميم كنيس "إلياهو هانبي" (النبي إلياهو) في الإسكندرية باعتباره معلما اثريا مهما، يعكس ضمنا حياة الطائفة اليهودية الكبيرة التي عاشت في مصر وساهمت في جميع مناحي الحياة العامة، فيما لا تزال تعيش في الإسكندرية طائفة يهودية صغيرة بضمن النسيج المصري. ولاشك أن إسرائيل تثمن هذه الخطوة المصرية التي تعكس اهتمامها بتراث المكونات الصغرى"، **إسرائيل في مصر**، **فيسبوك**، 10-7-2017، الرابط: https://goo.gl/wjLefz

أعادت الصفحة الرسمية لسفارة إسرائيل بالقاهرة نشر الخبر من جديد في شهر سبتمبر: "سابقة ملفتة للنظر، حيث قررت مصر ترميم كنيس الاسكندرية ليكون محل عبادة لثمانية يهود هم من تبقى من يهود في المدينة. كيف توفرت هذه الميزانية التي تعيد احد المعالم الأثرية اليهودية الى امجادها؟"، **إسرائيل فى مصر**، **فيسبوك**، 12-9-2017 ، الرابط: https://goo.gl/TjddrF

والخبر نفسه نقلته شبكة رصد بصيغة نقدية لا تخلو من سخرية لاذعة، لاسيما وأنه تزامن مع أزمة اقتصادية طاحنة ومقولة السيسي "احنا فقرا قوي"، حيث جاء نص الخبر كالتالي: "إسرائيل تشكر مصر على قرار ترميم كنيس يهودي بـ22 مليون دولار .. احنا فقرا أوي؟" **شبكة رصد**، **فيسبوك**، 4-10-2017، الرابط: https://goo.gl/GBzw32

"للمرة الأولى منذ ثورة يناير.. السفير الإسرائيلي يزور معابد ومكاتب الطائفة اليهودية بالإسكندرية ودمنهور لمتابعة أعمال الترميم التي تكفلت بها الحكومة المصرية ورصدت لها مبلغ 100 مليون جنيه"، ، **الجزيرة – مصر**، **فيسبوك**، 2-11-2017، الرابط: https://goo.gl/h8Vu4s

"الصفحة الرسمية لدولة الاحتلال الإسرائيلي على فيسبوك تنشر مقطعًا مصورًا وصورًا لسفيرها بالقاهرة أثناء زيارته ضريح يعقوب أبوحصيرة بدمنهور ومعبد النبي دانيال بالإسكندرية لمتابعة الترميمات التي تجريها الحكومة هناك"، **الجزيرة – مصر**، **فيسبوك**، 2-11-2017، الرابط: https://goo.gl/vbKkMZ

[4]) "للمرة الأولى منذ 2011 سفير إسرائيل يتجول بالإسكندرية ودمنهور"، **الجزيرة –مصر**، **فيسبوك**، 2 -11-2017. https://goo.gl/ifBsbx

"السيسى يعيد احياء مولد ابو حصيرة الحاخام المغربى المدفون فى دمنهور رغم حكم القضاء و يرمم المعبد اليهودى الكبير فى الأسكندريه ب 20 مليون دولار" "**فيديو برنامج من امريكا مع مُحَّد مجدى** ، **فيسبوك**، 11-11-2017، الرابط: https://goo.gl/JvF7PV

[5]) "هل تقصف إسرائيل داخل الأراضي المصريّة دون علم السيسي؟"، **قناة الجزيرة**، 29-10-2017، الرابط: https://goo.gl/knEmNs

سادسا– دور مصر الوسيط في الصراع العربي الإسرائيلي: المصالحة الفلسطينية...صفقة القرن

حرصت الدبلوماسية المصرية على تأكيد أن ثمة "ثوابت" لن تتغير في سياستها، وموقفها من الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى رأسها التمسك بعودة الأراضي العربية المحتلة وفقا لقرارات الأمم المتحدة. وتتمسك مصر بضرورة الانسحاب الإسرائيلي الكامل عن الأراضي المحتلة لخطوط ما قبل 5 يونيو 1967، وضرورة وقف الاستيطان[1]، باعتباره المدخل الوحيد لضمان الوصول إلى سلام دائم وعادل وشامل يقوم على حل الدولتين. فالأراضي العربية المحتلة لا يمكن القبول بأي تنازل عنها، تحت أي حجة، أو مسمى، في إطار عمليات التفاوض والبحث عن تسوية سلمية مع إسرائيل من وجهة النظر المصرية[2]. مع ذلك، فقد وضع طلب تأجيل التصويت على مشروع قرار إدانة الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن، والذي تقدمت به مصر، ثم سحبته، علامات الاستفهام حول الموقف المصري[3].

جاء تعبير "صفقة القرن" وحل قضية القرن لأول مرة على لسان السيسي، فكان أول من استخدم هذا المصطلح، إبان زيارته للولايات المتحدة، وفي القمة الرئاسية التي جمعته بالرئيس الأمريكي دونالد ترامب حين قال: "ستجدني يا فخامة الرئيس داعمًا بقوة وبشدة لك وللجهود التي ستبذلها لحل قضية القرن من خلال صفقة القرن، التي أثق تمامًا بقدرتك على انجازها"[4].

أما عن جهود المصالحة الفلسطينية بين فتح وحماس، والتي تمت برعاية المخابرات العامة المصرية، فقد فسرها الجانب المصري بالسعي إلى تحقيق الوحدة الوطنية للشعب الفلسطيني وإنهاء الانقسام، بما يصبّ في محصلته في صالح تقوية المركز التفاوضي الفلسطيني عند استئناف عملية التسوية، بينما قبلها الجانب الإسرائيلي لكونه تستهدف إنهاء حركة حماس ونزع سلاح المقاومة [5].

شهد شهر يوليو عام 2017 أزمة ناتجة عن رغبة سلطة الاحتلال الإسرائيلية وضع بوابات إلكترونية على مداخل المسجد الأقصى لتفتيش المصلين وهو ما أشعل غضب المرابطين الفلسطينيين الذين دعو إلى اعتصامات حول أسوار المسجد لإحباط القرار الإسرائيلي، الأمر الذي واجهته سلطات الاحتلال بالقمع والتنكيل. وكان على مصر أمام تأزم المشهد، وتفاقم المواجهات وامتدادها لأكثر من أسبوع، إعلان موقفها الذي تأخر، ثم خرج بلهجة لينة نسبيًّا تخلو من نبرة الغضب والحدة والصرامة، فاقتصر بيان الخارجية على "مطالبة" إسرائيل بوقف ما أسماه ب"العنف"، وتحذيرها من عواقب التصعيد[6].

عندما طالت مدة الأزمة، ولاحت خطورة ما قد تسفر عنه في الداخل خرج بيان آخر علت فيه النبرة قليلا من خلال المطالبة "بالوقف الفوري" للعنف، وأعربت مصر

[1] أنظر مثلا، خلال عام 2016 كيف عبرت الخارجية المصرية عن هذا الموقف مرتين في مناسبتين متعاقبتين: شهري يوليو، ثم نوفمبر من نفس العام: "مصر تعرب عن قلقها البالغ تجاه مشاريع التوسع الإستيطاني الإسرائيلية"،**الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية**، **فيسبوك**، 6-7-2016، الرابط: https://goo.gl/LLtjT9
ثم: "مصر تدين مصادقة اسرائيل علي قانون يسمح بتقنين وضع المستوطنات، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية**، **فيسبوك**، 15-11-2016، الرابط: https://goo.gl/A5BXc8

[2] "مصر تؤكد موقفها الثابت من هضبة الجولان وأنها جزء لا يتجزأ من الأراضي السورية"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية على موقع فيسبوك**، 19-4-2016، الرابط:https://goo.gl/c8RwhR

[3] "طلب مصر بتأجيل التصويت على مشروع قرار إدانة الأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية"، معلقون: ما حدث هو اغتيال متعمد للدبلوماسية المصرية"، **شبكة رصد**، **فيسبوك**، 24-12-2016، الرابط: https://goo.gl/7fDf8V

[4] "قمة السيسي وترامب – الرئيس السيسي لـ ترامب: ستجدني أنا ومصر بجانبك لمواجهة الإرهاب والقضاء عليه"، **يوتيوب**، **قناة دي ام سي**، 3-4-2017، الرابط: https://goo.gl/FRpSe9

[5] خبير إسرائيلي: "جهود مصر في المصالحة مقدمة لإنهاء حماس بغزة"، **عربي21**، 28-11-2017، الرابط: https://goo.gl/Qbk3tK

[6] "مصر تطالب اسرائيل بوقف العنف وتحذر من عواقب التصعيد في المسجد الأقصى"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية**، **فيسبوك**، 19-7-2017، الرابط:https://goo.gl/b2fFRi

في البيان الصادر عن الخارجية عن "قلقها البالغ واستيائها الشديد" لسقوط ضحايا فلسطينيين بسبب ما أسمته "الاستخدام المفرط للقوة"[1].

من ناحية أخرى، تعددت المؤشرات الدالة على سعي حثيث يصل إلى حد "الهرولة" من جانب عدد من القيادات العربية ولاسيما في بلدان الخليج، وخصوصا الإمارات والسعودية للتقرب وإقامة علاقات مع إسرائيل، وإبداء الاستعداد ولو سرًّا[2] لقبول التطبيع[3]، قبل الوصول إلى حل عادل أو تسوية شاملة للقضية الفلسطينية، وهو ما يعد تحولا جذريًّا في الموقف الرسمي المعلن مسبقًا لهذه الدول[4].

أذاع وزير الدفاع اليوناني نبأ إجراء مناورات عسكرية مشتركة تضم إلى جانب القوات الجوية لبلاده إيطاليا، وقبرص، وسلاحي الجو المصري والإسرائيلي، وتعكس التقارب والتعاون بين البلدين. برغم أن هذا الأمر لم يثبت بالنسبة لمصر ما عدا تصريحات على الجانبين الإسرائيلي والأمريكي، تشي بدرجة من التعاون والتنسيق في المجالات الأمنية والعسكرية والاستخباراتية، بلغت مستوى غير مسبوق[5].

فضلا عن حضور السفير المصري في إسرائيل لمؤتمر هيرتسيليا بعنوان "الفرص والتحديات التي تواجه إسرائيل"، حيث أكد في خطابه بمناسبة الاحتفال بذكرى مرور 40 عامًا على زيارة السادات لإسرائيل، على "دعوة مصر إلى دعم خطة السلام، التي طرحها الرئيس الأمريكي"[6].

---

[1] "مصر تطالب إسرائيل بالوقف الفوري للعنف في محيط المسجد الأقصى"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية، فيسبوك**، 21-7-2017، الرابط: https://goo.gl/fycJRu

[2] نتنياهو: "العائق أمام "توسيع" السلام يكمن في الشعوب العربية وليس في قادتهم"، **القدس العربي**، 22-11-2017، الرابط: http://www.alquds.co.uk/?p=831106

نتنياهو: "الشعوب العربية أكبر عائق للسلام مع إسرائيل وليس الزعماء"، **مصر العربية**، 27-11-2017، الرابط: https://goo.gl/6BKSu1

[3] "القوات الجويه في إسرائيل و الإمارات "العربية" المتحده واليونان وإيطاليا يجرون مناورات عسكريه مشتركه. حتى المتحدث الإسرائيلي باسم الوكالة اليهوديه مش مصدق نفسه!"، **جودة، JAWDA، فيسبوك**، 6-4-2017، الرابط: https://goo.gl/8gHCqs

الخبر نفسه ورد مرة ثانية تحت عنوان: "في ذكرى حرب أكتوبر وزير الدفاع اليوناني يعلن عن مناورات مشتركة بين بلاده وسلاحي الجو المصري والإسرائيلي .. فهل باتت إسرائيل شريكة لمصر بعدما كانت عدوًّا ومحتلة؟! ولماذا يدفع السيسي الجيش نحو إسرائيل؟؟! **القصة – alkessa فيسبوك، 2**-10-2017، الرابط: https://goo.gl/qjr2Pu

وخبر مشابه لكنه منشور قبل عام "24 مارس حينما أصبحت إسرائيل شريكة للجيش المصري"، **نون بوست**، 28-3-2016، الرابط: https://goo.gl/ba78dN

ثم جاء الخبر مرة ثالثة حول مناورات رباعية مشتركة في فيديو تحت عنوان: "حلقة جديدة ومهمة من مسلسل التقارب الإسرائيلي المصري.. تعرفوا على القصة، "أنا العربي"، **التليفزيون العربي**، 3 -10-2017، وذلك نقلا عن **الأسوشيتدبرس** كمصدر، 1-10-2017، الرابط: https://goo.gl/f5k55W

ثم جاء للمرة الرابعة عبر شبكة رصد: "هل تخوض مصر مناورات عسكرية مشتركة مع إسرائيل؟ ، **شبكة رصد، فيسبوك**، 4-10-2017 الرابط: https://goo.gl/Gf8ADb

[4] كان نتنياهو يلوم على دول الاتحاد الأوروبي أنها لا تفصل بين علاقات التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع إسرائيل وبين العامل السياسي، بينما إسرائيل لديها علاقات قوية مع الصين والهند وأيضا مع عدد من الدول العربية كالإمارات والسعودية ومصر، وتلك العلاقات لا تتأثر بالسياسة، وبكون إسرائيل دولة احتلال أو استيطان...الخ: فيديو بعنوان: "ميكروفون مفتوح يفضح رسالة نتنياهو للعالم" برنامج السلطة الخامسة ليسري فودة، **قناة دي دبليو الألمانية DW** 27-7-2017، الرابط: https://goo.gl/JN7Tx3

[5] "الحفاظ على العلاقات خلف الأبواب الموصدة، فيما يلي مقابلة أُجريت مؤخراً مع مدير برنامج السياسة العربية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، ديفيد شينكر"، **معهد واشنطن**، 15-12-2016 الرابط: https://goo.gl/TSsxwY

"بن إليعازر: مرسي كان "غلطة" وعلاقاتنا بالجيش والمخابرات قوية"، **كلنا خالد سعيد** – نسخة كل المصريين، **فيسبوك**، 19-4-2017، الرابط: https://goo.gl/tHUwsK

[6] "دعا لدعم خطة ترامب للسلام.. السفير المصري في إسرائيل يشارك في مؤتمر هيرتسليا للأمن القومي الصهيوني"، **شبكة رصد، فيسبوك**، 23-6-2017، الرابط: https://goo.gl/zEKLtQ

أعطى خطاب السيسي، في لقاء تليفزيوني مع قناة فوكس نيوز الأمريكية، مؤشرًا بالغ الأهمية بشأن الدور المصري في الوساطة بين إسرائيل من جانب، والدول العربية والإسلامية من جانب آخر، حتى إن البعض اعتبر مصر بمثابة "عراب" صفقة القرن، وأنها تسعى لإنهاء الصراع وإحلاله بالعلاقات الطبيعية الودية، التي وصفها السيسي "تعايش واندماج وانفتاح وفتح كامل للحدود وتعاون بلا حدود" بين الطرفين"[1]. ويتجلى دور مصر كوسيط، وجسر لتسهيل الاتصال بين الطرف العربي الخليجي –وعلى رأسه السعودية من جانب– وإسرائيل من جانب آخر، مع أخذ ملف محاربة الإرهاب كمجال للتنسيق والتعاون المشترك، من اتفاقية التنازل عن تيران وصنافير للسعودية والتي كشفت وسائل الإعلام الغربية والإسرائيلية، أنها تمت بتنسيق مع الطرف الإسرائيلي[2]. وهو ما أكده أيضا الكاتب مكرم مُحَّد أحمد[3].

اعتبرت بعض التحليلات التنازل المصري عن الجزيرتين والتأكيد على سعوديتهما، **بمثابة أول بند من بنود صفقة القرن**، وإعادة رسم خريطة المنطقة، بما يمهد لسائر بنود الصفقة الأخرى المتعلقة بمبادلات الأرض، والتي تمس سيناء[4]، بحسب تكهنات وتسريبات[5]. وأوردت فرنسا 24 نقلا عن هآرتس الإسرائيلية أن "مصر أعلمت إسرائيل مسبقًا قرارها بشأن التنازل عن الجزيرتين للسعودية"[6].

وفي يوم 6 ديسمبر 2017 أعلن الرئيس الأمريكي ترامب اعترافه بالقدس عاصمة لإسرائيل، وهو ما تعاملت معه مصر في مرحلة ما قبل الإعلان بلغة "التحذير"، ثم أعلنت عبر قنواتها الدبلوماسية بداية من الرئاسة، ثم وزارة الخارجية، ثم مندوبها في الأمم المتحدة، رفضها للقرار، بسبب تعارضه مع المبادئ القانونية، وقواعد القانون الدولي، والقرارات السابقة للأمم المتحدة[7]. كان من اللافت تجاهل

---

[1]) "السيسي لقناة أميركية: 50 دولة عربية وإسلامية سيكون لها سفارات مع إسرائيل" وتعاون بلا حدود! **شبكة رصد، فيسبوك**، 22-9-2017، الرابط: https://goo.gl/8ffzST

[2])"لأول مرة يشارك الفريق غادي آيزنكوت رئيس أركان الجيش الإسرائيلي في مؤتمر لرؤساء أركان جيوش التحالف الدولي ضد "داعش" مع رؤساء أركان جيوش مصر والسعودية والإمارات والأردن ودول أعضاء في حلف الناتو"، **إسرائيل فى مصر، فيسبوك**،22-10-2017، الرابط: https://goo.gl/Dfb6Z9

[3]) مكرم مُحَّد أحمد: "إسرائيل ستتسلم المهام الأمنية لـ«تيران وصنافير» من مصر"، برنامج صالة التحرير ، **قناة صدى البلد، يوتيوب**، 17-10-2016، الرابط: https://goo.gl/nX49Sy

[4]) "Minister claims Netanyahu, Trump will push for Palestinian state in Sinai", **The Times of Israel**, 14-2-2017, Link: https://goo.gl/1kSaHV

[5]) "شاركنا رأيك.. ما علاقة إسرائيل باتفاقية التنازل عن جزيرتي تيران_وصنافير ؟ " سامح شكري: إسرائيل تفهمت اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية"، **شبكة رصد، فيسبوك**، 11-6-2017، الرابط: https://goo.gl/KihoSv

[6]) هآرتس: "مصر أعلمت إسرائيل مسبقا بأنها ستتنازل عن الجزيرتين للسعودية"، **فرنسا 24**، 12-4-2016، الرابط: https://goo.gl/KqCVfT

[7]) "عاجل ترامب يعلن رسميا الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان الإسرائيلي"، الرابط:https://goo.gl/sdqrk2

"مصر تستنكر القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل، وترفض أية آثار مترتبة عليه"، **الصفحة الرسمية لوزارة الخارجية المصرية، فيسبوك**، 6-12-2017، الرابط: https://goo.gl/Q7grkz

"تلقى السيد الرئيس/ عبد الفتاح السيسي مساء اليوم اتصالاً هاتفياً من الرئيس الفلسطيني/ محمود عباس. وصرح السفير/ بسام راضي المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية أن الاتصال تناول بحث تداعيات القرار الأمريكي بالاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، في ظل مخالفة هذا القرار لقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالوضع القانوني لمدينة القدس، فضلاً عن تجاهله للمكانة الخاصة التي تمثلها مدينة القدس في وجدان الشعوب العربية والإسلامية. وأضاف المتحدث الرسمي أن السيد الرئيس أعرب خلال الاتصال عن رفض مصر لهذا القرار ولأية آثار مترتبة عليه، **المتحدث الرئسمي باسم رئيس الجمهورية السفير بسام رضا، الصفحة الرسمية، فيسبوك** 6-12-2017، الرابط: https://goo.gl/wgMTSF

"تصريحات المتحدث باسم رئاسة الجمهورية لـ ON Live حول تداعيات قرار ترامب بشأن القدس"، **يوتيوب**، 7-12-2017، الرابط: https://goo.gl/NS5CHD

أنظر صفحة الرئيس الرسمية على فيسبوك: https://goo.gl/x17CHJ

السيسي في اليوم التالي للأمر، وعدم تطرقه للحديث عنه، برغم ظهوره الإعلامي[1]. كما ظلت صفحته الرسمية خالية من الإشارة للقرار. وفي مقابل الصمت والغموض الذي لف الموقف الرسمي المصري بصفة عامة، وخيم على رد فعل السيسي بصفة خاصة، تناول الإعلام الإسرائيلي المحادثات الهاتفية التي أجراها ترامب للتفاهم مع زعماء المنطقة، قبيل إعلانه القرار[2].

خاتمة:

برغم تنامي مؤشرات انكشاف تحول "إسرائيل" من المنظور السياسي الرسمي إلى دولة تربطها بمصر علاقات جوار، أو دولة "صديقة" لا مانع ولا غضاضة في مد جسور التعاون معها في شتى الميادين، لم تتخلَّ مصر عن لهجتها "الحذرة والمتحفظة" على صعيد الخطاب الرسمي، وهي تعلن عن مثل هذه الخطوات التطبيعية عبر منابر الإعلام، حرصًا من النظام السياسي الحاكم على حفظ "صورته وشعبيته"، في أعين القطاعات الأوسع من الجماهير، وألا تتأثر ركيزة أساسية من ركائز شرعيته السياسية جراء مثل هذا الانفتاح، والتوجه الرسمي الجديد نحو التطبيع العلني والشامل مع إسرائيل.

وبصفة عامة، لا يستقيم تناول التطور في العلاقات المصرية الإسرائيلية، وأبعاد الموقف المصري حيال إسرائيل بمعزل عن سياق أوسع على المستويين الدولي والإقليمي. فالعلاقات المصرية الإسرائيلية كانت ولازالت تمر عبر علاقات ثنائية لكل من البلدين بالولايات المتحدة الأمريكية، والأحرى والأدق القول بأنها كانت دومًا نمطًا لعلاقة ثلاثية تربط الدول الثلاث. الجديد بعد 2013 عموما والذي تبلور بجلاء خلال العامين 2016، و2017 هو تغير موقع الطرف الأمريكي في تلك العلاقة، والذي كان في السابق هو الراعي والوسيط بين الطرفين المصري والإسرائيلي، وتبدله ليصبح طرفا تتراوح علاقته بمصر بين الشد والجذب والتلاقي والتباعد والهدوء والتوتر، بينما احتلت إسرائيل مكانه، فاقتربت أكثر من الطرف المصري، وصارت تلعب دورا حيويا في توصيل رسائله للطرف الأمريكي، ولم تتوان عن الدفاع عن وجهة النظر والمصالح والرؤية المصرية لدى الإدارة الأمريكية، باعتبار أن ما يجمعها بمصر تحول من مجرد رابطة جوار وصداقة إلى "تحالف" في مواجهة عدو مشترك، أضحى تعريفه متطابقا بين البلدين، باعتباره يشمل كافة التيارات المنضوية تحت لواء الإسلام السياسي، وفي مقدمتها الإخوان المسلمون في مصر، وحركة المقاومة الإسلامية حماس في قطاع غزة، والعنوان المعبر عن ذلك هو "معا ضد الإرهاب".

وعلى المستوى الإقليمي، ظلت سياسة مصر تجاه إسرائيل كما كانت دوما مرتهنة بمكانتها وعلاقاتها بمحيطها العربي عموما، وتجسدت مكانة مصر القيادية على الصعيد الإقليمي كدولة مركزية عبر دورها المحوري إدارة في الصراع العربي الإسرائيلي، أو ما يسمى بعملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية، وما ارتبط بهذا الصراع وهذه التسوية من ملفات ومحاور متقاطعة أحيانا متداخلة ومتشابكة أحيانا أخرى، عبر اضطلاع مصر بدور "الوسيط" سواء في ملف المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام بين فتح وحماس، أو في ملف مبادرة السلام العربية وآفاق التطبيع العلني مع إسرائيل، والذي لم تعد الدول الخليجية عموما، والسعودية على وجه التحديد تحرص على إبقائه طيّ الكتمان، أو تجد غضاضة في الإعلان عنه، وهو ما تزامن مع تولي الملك سلمان وتقليد نجله الشاب مُحَمَّد بن سلمان ولاية العهد وبداية اتخاذ إجراءات وسياسات جديدة للانفتاح على الغرب، ارتأى البعض فيها ما يتجاوز مجرد إصلاح النظام إلى إحداث تغيير جذري في ركائز الهوية والمرجعية والشرعية التي قامت عليها الدولة السعودية منذ تأسيسها، وبما يتوافق ويواكب تحولات سبقتها إليها الإمارات، انصبت على تغيير

أنظر صفحة الرئيس الرسمية على فيسبوك:
https://goo.gl/VYjePt

[2] القناة 10 العبرية | "اعتراف ترامب بالقدس عاصمة للصهاينة جاء بتنسيق مع قادة السعودية ومصر"، **يوتيوب**، 6-12-2017،
https://goo.gl/Ci8Dyv

البوصلة بالابتعاد عن الشرعية التقليدية الدينية، والاتجاه بخطى متسارعة نحو تبني صريح للنهج "العلماني"، وكأن توطيد أواصر الصداقة مع الغرب وتبرئة النفس من تهمة الإرهاب لا يمر إلا عبر التطبيع مع إسرائيل.

في هذا المجال توفرت لمصر الخبرة السابقة التي وصفها السيسي بالتجربة الرائعة، وهو ما نطق به الموقف الرسمي المصري تحت عناوين كان لها مدلولها ومغزاها: السلام الدافيء، وتوسيع عملية السلام، وصفقة القرن، حيث اعتبر المحللون أن تسليم مصر جزيرتي تيران وصنافير للسعودية هو أول بنودها المتمثلة في مبادلة الأراضي من أجل تنفيذ حل الدولتين، وأن تفريغ أجزاء من سيناء، هو أحد بنودها "السرية" التي سيكشف عنها قادم الأيام.

هكذا تأكدت علاقة التحالف بين مصر وإسرائيل، فباتت إسرائيل تتدخل لدى الطرف الأمريكي لصالح مصر، وفي المقابل، أضحت مصر تقوم بدور الوسيط والميسِّر وهمزة الوصل بين إسرائيل وسائر الدول العربية، خصوصا دول الخليج، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية.

وكان للتطورات الداخلية التي أتت بشخصيات مثل: السيسي، وسلمان، وترامب، فضلا عن نتنياهو إلى مراكز السلطة، انعكاساتها على انكشاف تلك التحولات الجوهرية في العلاقات المصرية الإسرائيلية.

*****



التحول في مواقف السعودية والإمارات تجاه إسرائيل: المواقف والعلاقات والدلالات

أ.عمر سمير*

مقدمة:

إذا كان ثمة ما تفصح عنه تطورات الربيع العربي الذي اندلع في 2011 وما صحبه من حراك في دول عربية عدة من تونس إلى مصر وليبيا واليمن والمغرب والبحرين وسوريا، فإنها أفصحت عن انفصال تام بين تطلعات الشعوب ومصالحها من جهة وتطلعات الحكام ومصالحهم من جهة أخرى، وليس بعيدًا عن هذا الانفصال رؤية هذه النُّظم للقضية الفلسطينية وعلاقة ذلك بالموقف من إسرائيل والولايات المتحدة، ومن ثم كان حضور القضية الفلسطينية في تطورات هذا الحراك في بدايته منذ 2011-2013 وانتكاساته بدءًا من 2013 أمرًا ملحوظًا، كما كانت بوصلة علاقات الأنظمة بدولة الكيان الصهيوني أو الولايات المتحدة معيارًا لقياس مدى وطنية هذه النظم قبل الثورات وبعدها.

ولعل هذا ما جعل القلق يلازم إسرائيل والنظم العربية التي لم تشهد حراكًا في آنٍ واحد معًا من إمكانية نجاح هذا الربيع العربي سواء بالتأسيس لنظم ديمقراطية تعبر عن تطلعات الشعوب التي هي في معظمها ضد الوجود الإسرائيلي؛ وذلك عقب الانتصار المحدود للثورات المضادة وحلفائها الإقليميين وبالذات السعودية والإمارات؛ حيث بدا أن دوائر التأثير والنفوذ الإماراتية السعودية البحرينية أصبحت تعمل ضد القضية الفلسطينية وضد مصالح الأمة علنا فيما يعرف مؤخرا بصفقة القرن، أو باستبدال العدو الإسرائيلي بعدو متخيل قديم هو إيران التي أعطت لها تطورات المنطقة زخما قويا في كل من العراق واليمن وسوريا ولبنان والبحرين أصبحت معه تبريرات المواجهة الجماعية لنفوذها أقرب للموضوعية.

أولًا–الإمارات وإسرائيل خطوات متسارعة نحو التطبيع:

في عام 2010 استقبلت الإمارات فريق الجودو الإسرائيلي بالتزامن مع اغتيال القيادي في حركة المقاومة الإسلامية (حماس) محمود المبحوح في دبي بالتعاون مع جهاز الاستخبارات الإسرائيلي (الموساد)، حيث لم يعُد مستغربًا حينها منعُ رفع العلم الفلسطيني في الإمارات.

وبرغم أن الامارات لا تعترف بإسرائيل ولا تقيم علاقات دبلوماسية أو اقتصادية رسمية معلنة مع الدولة العبرية، فإن العديد من الشركات الإماراتية تتعاون مع نظيرتها الإسرائيلية، بل إن صحيفة "إسرائيل تايمز" نشرت في أواخر 2016 تقريرًا مفاده أن تحالفًا إماراتيًّا لبنانيًّا يقوم بتصنيع سفن حربية لصالح إسرائيل، وتثار شكوك قوية حول أن هذه الصفقة للسفن البحرية للدفاع عن حقول الغاز في البحر الأبيض المتوسط[1]؛ وهو ما يمكن اعتباره إضرارًا مباشرًا من قبل شركات إماراتية بمصالح فلسطين ومصر ولبنان المتعلقة باكتشافات الغاز في شرق المتوسط والتي لا تزال من القضايا العالقة الرئيسية مع الكيان الصهيوني.

لم تعد الإمارات تمثل نفسها، بل تحاول أن تقود مسارًا خليجيًّا وعربيًّا نحو التطبيع، ليس آخره تطور الموقف

* باحث في العلوم السياسية

[1]- STUART WINER, Lebanese, Abu Dhabi-owned yards said building Israel Navy ships, the Times of Israel, 4/12/2016, https://goo.gl/1CTJUs

البحريني الذي رغم اندلاع موجات احتجاج عربية وعالمية عارمة رفضًا لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، أرسل وفدًا شعبيًّا من جمعية "هذه هي البحرين" يتألف من 24 شخصًا، وتستمر زيارة الوفد أربعة أيام بدعوى إرسال رسالة للتسامح الديني والتعايش[1].

كما أظهرت وثائق ويكليكس الدور الكبير الذي يقوم به سفير الإمارات لدى الولايات المتحدة "يوسف العتيبة" في الدفع بالتطبيع بين بلاده وإسرائيل في اتجاه مراحل غير مسبوقة؛ مشيرة إلى أن أبوظبي لم تتحول إلى مرتع للمصالح الأمنية والاقتصادية الإسرائيلية فحسب، بل أصبحت قاطرة تحاول جذب العالم العربي إلى السير في ركاب المنظور الإسرائيلي للمنطقة وقضاياها، وفي صدارتها القضية الفلسطينية[2].

وكشفت تسريبات لمراسلات بين السفير الإماراتي المذكور والجنرال الإسرائيلي عوزي روبين –وهو عميد سابق وقائد نظام القبة الحديدية الإسرائيلية خلال الحرب على غزة– مما يوضح متانة العلاقة بين الإمارات وإسرائيل، كما كشفت التسريبات أيضًا عن مراسلات سابقة بين العتيبة وروبرت ساتلوف المدير التنفيذي لمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى المؤيد لإسرائيل، وفيها يقترح الأخير عقد لقاء بين العتيبة وعوزي روبين فيما يبدو أنه لقاء ترويجي لمنظومة القبة الحديدية التي استخدمت لصدّ صواريخ المقاومة الفلسطينية في حرب غزة 2012 بغرض بيع إسرائيل لمنظومة مشابهة لبعض دول الخليج لمواجهة الصواريخ الإيرانية[3].

كما تحاول الإمارات لعب دور أكبر في الداخل الفلسطيني؛ خاصةً عبر محاولاتها الضاغطة باتجاه تصعيد مُحَمَّد دحلان –المعروف بمواقفه الساعية لمزيد من الانسحاق والتطبيع أمام العدو الصهيوني– لرأس السلطة الفلسطينية خلفًا لمحمود عباس ضد إرادة غالبية الشعب الفلسطيني. والإمارات هنا لا تلعب هذا الدور منفردة، بل عبر تنسيق إماراتي مصري إسرائيلي لتصعيد دحلان باعتبار ذلك يحقق معادلة الأمن لإسرائيل ومصر ويقود تطبيعا سلسًا[4].

لكن التحول الأخطر في الموقف الإماراتي –بجانب ما تحاول أن تقوم به من دور وسيط في عملية التطبيع بين العرب والكيان الصهيوني– هو أن ما كانت تقوم به سرًّا في السابق أصبحت تقوم به علنًا، بل إنها وبعض القوى الإقليمية الأخرى أصبحت –في إطار انتشار تعظيم الخوف من إيران ونفوذها المتزايد في المنطقة– تعتبر إسرائيل جزءًا من تحالف سُنّي ضد إيران، فبات يُنظر إماراتيًّا وبحرينيًّا وسعوديًّا إلى حد كبير إلى إيران باعتبارها العدو الأكبر والأخطر.

ثانيًا–العلاقات السعودية الإسرائيلية: سياسة خلق العدو المشترك لتبرير التحالفات:

رغم تزايد الحديث حول طبيعة العلاقات السعودية الإسرائيلية مع تبلور عملية تصعيد الأمير مُحَمَّد بن سلمان ولي العهد السعودي في سلم السلطة السعودي، فقد ثارت عدة تساؤلات حول مدى تاريخية العلاقات أو حداثتها، ومدى ارتباطها بشخص بن سلمان أو بشخوص سعودية سابقة من الأسرة المالكة في المملكة العربية السعودية، ومدى تبلورها بأدوات سياسية واقتصادية وعسكرية أم إنها مجرد أفكار لتحالفات أَمنية ضد أعداء مشتركين.

فصحيح أن السعودية وإسرائيل تشاركتا الشعور بالخطر والتهديد من قبل حركات التحرر الوطني في

---

[1]– بوابة الشروق، في أول زيارة من نوعها.. وفد بحريني يزور إسرائيل بـ«رسالة سلام»، بتاريخ 2017/12/10،
https://goo.gl/cX21kH

[2] الجزيرة نت، ويكيليكس يكشف تطبيعا متسارعا بين الإمارات وإسرائيل، بتاريخ 2017/9/10، https://goo.gl/Fx7xps

[3] الجزيرة نت، تسريب للعتيبة يكشف قوة العلاقة بين الإمارات وإسرائيل، بتاريخ 2017/8/17، https://goo.gl/gA4Yg2

[4] ساسة بوست، مُحَمَّد دحلان.. ذراع الإمارات الإقليمي الذي اغتال خصومه وراوغ حلفاءه، بتاريخ 2017/7/10:
https://goo.gl/q4auJs

الخمسينات والستينات وبالذات في دول الجوار كمصر وسوريا والعراق، وتشاركتا التخوف من القوى التي قادت هذه الحركات ووصلت للسلطة بعد حراك جماهيري أو انقلابات عسكرية في تلك المرحلة؛ سواء أكان عبد الناصر في مصر أو البعثيين في سوريا والعراق أو حتى الثورة على النظام الإمامي في اليمن، وصولاً لموجة التهديد المشترك الأكبر؛ وهو الثورة الإيرانية على نظام الشاه الذي كان حليفًا للولايات المتحدة وراعيًا إقليميًّا لمصالحها. لكن هذا قد لا يعني بالضرورة أنهما اتبعتا نفس السياسة أو نسقتا سياستيهما في مواجهة هذه الأخطار المشتركة بشكل مباشر، إلا أن هذا لا ينفي بعضًا من مراحل التنسيق أو الاستعانة السعودية بالقدرات الإسرائيلية في مواجهة أعداء إقليميين كما يثار حول تنسيق سعودي إسرائيلي في مواجهة مصر الناصرية في اليمن وتنسيق آخر لمواجهة حزب البعث في كلا من سوريا والعراق في السبعينات والثمانينات ثم رفع حظر التعامل مع شركات مرتبطة بإسرائيل في التسعينيات وفقا لقرار مجلس الوزراء السعودي رقم (5) المؤرخ ب13يونيو 1995 الخاص بإيقاف مقاطعة إسرائيل من الدرجة الثانية والثالثة، والاكتفاء فقط بالدرجة الأولى التي بموجبها تقاطع المملكة الشركات الإسرائيلية بالكامل وليس التي تملك فيها إسرائيل أو أشخاص يحملوا الجنسية الإسرائيلية حصة معينة، أو الأجنبية التي تتعامل مع الشركات الإسرائيلية طبقاً للدرجة الأولى، وصولا للتواصل المباشر والمعلن حول مبادرة السلام العربية في 2002، ثم مشاركة طلاب سعوديون في فعاليات تقيمها السفارة الإسرائيلية في واشنطن 2008، ثم محاولات توثيق العلاقات منذ الربيع العربي إذ تتصاعد أصوات أكاديميين وقيادات أمنية سعودية مدحا بإسرائيل واعتبارها ليست عدوا[1].

إلا أن الثورات العربية شكلت أيضا تهديدًا مشتركًا لكلا الطرفين الإسرائيلي والسعودي وبعض القوى الخليجية المتخوفة من صعود ممثلين عن الشعوب إلى سدة السلطة وما قد يجره هذا من تصعيد ضد إسرائيل بغطاء شعبي أو قد يهدد عقود واتفاقات الإذعان التي تم ترتيبها تحت اسم مسار السلام مع إسرائيل. فتحقق هذا يعني إحراجا مباشرا للنظم الخليجية الساعية للتطبيع مع إسرائيل أو حتى مجرد عدم التصعيد معها والتي كانت السعودية إحداها؛ إذ إنها كانت دوما ما تحمل الأطراف المقاومة مسئولية أية تصعيدات كما بدا في عدواني إسرائيل: 2006 على جنوب لبنان وحزب الله، و2009/2008 على حركات المقاومة الفلسطينية.

مضى ذلك المسار وصولا إلى المحطة الأكثر أهمية في تطور الموقف السعودي تجاه الثورات العربية وصعود حركات الإسلام السياسي بشكل عام وسياسته تجاه حركات المقاومة بشكل خاص؛ إذ يرى البعض أن الملك عبد الله – إلى جانب الموقف السلبي الثابت للسعودية من حزب الله– اتخذ في آخر ثلاث سنوات من حكمه سياساتٍ صارمة ضد الثورات العربية والحركات السياسية الإسلامية، بما فيها حركة المقاومة الإسلامية الفلسطينية "حماس"، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، ما أدى إلى أزمة في السياسة الخارجية السعودية أفضت في المحصلة إلى وقوع الرياض في دائرة الابتعاد عن دعم القضايا العربية، وفي مقدمتها قضية فلسطين، وخذلان تطلعات الشعوب العربية إلى العيش الكريم والحرية والعدالة، التي جرى التعبير عنها في بداية الثورات العربية أواخر عام 2010[2].

---

[1] إسلام أبو العز، ويكيليكس تكشف المزيد عن العلاقة بين السعودية وإسرائيل، موقع البديل، بتاريخ 2015/6/22، https://goo.gl/qZMtPk

[2] أمجد أحمد جبريل، ماذا يحدث في السعودية: السياسة الخارجية بين الاستمرار والتغيير، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، أكتوبر 2017، ص5، https://goo.gl/juEVD3

ثالثًا–انتقال السياسة السعودية من البراغماتية والواقعية إلى التطبيع:

وإذ كان ينظر إلى المرحلة الأولى من حكم الملك سلمان التي سبقت تصعيده لابنه وليا للعهد باعتبارها مرحلة تحولات تدريجية داخلية ومرحلة انتقال نحو مزيد من البراجماتية خارجيا نظرا لتفاقم الأزمات في كلا من اليمن ومصر وسوريا، فإن المرحلة الثانية التي تلت تصعيد مُحَمَّد بن سلمان في سلم السلطة السعودية شكلت تغيرًا مهمًّا في خريطة تحالفات وتوجهات المملكة؛ إذ سارعت السعودية بتشكيل التحالف الإسلامي السني الذي يستبطن عدوا ذا أولوية بالنسبة للنظام السعودي؛ وهو إيران؛ باعتبارها هي والمليشيات التابعة لها الخطر الأكبر الذي يتهدد المملكة والمنطقة بالإضافة إلى خطر الإخوان المسلمين وتحالفاتهم مع قطر وتركيا، وهو التطور الذي استغلته الإمارات للترويج لتحالف سعودي إماراتي مصري إسرائيلي للحد من نفوذ إيران إقليميا ولمواجهة قائمة إرهاب موسعة، جاء هذا التغير كنوع من التوافق أو إعادة التموضع الإقليمي في ظل خطة الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة دونالد ترامب لتحجيم نفوذ إيران في المنطقة[1]، وهو التحجيم الذي لن يخدم إلا مصالح إسرائيل حال حدوثه.

ويبدو أن هاجس التهديد الإيراني حاضرا في كل تحركات السعودية تجاه الولايات المتحدة وإسرائيل، إذ تحرص السعودية على التحول إلى دور الوسيط في عملية السلام وهو الدور الذي تلعبه السعودية بديلا عن مصر أو بالتنسيق معها باعتبار السعودية أصبحت مركز الثقل الجديد للنظام الإقليمي العربي المتهاوي، فحتى في الوقت الذي تغير فيه موقف الإدارة الأمريكية من قضية القدس التي كانت تعتبر من قضايا الحل النهائي وأصبحت عاصمة لإسرائيل في المنظور الأمريكي، فإن السعودية تلقي بثقتها الكاملة في خطة أمريكية للسلام وبينما ينفى وزير الخارجية السعودي عادل الجبير وجود أي علاقات للمملكة مع إسرائيل رغم أنها تشاركها القلق من نفوذ إيران بالمنطقة، يحرص دائما على التأكيد أن لدى الرياض "خارطة طريق" لإقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل بعد اتفاق سلام مع الفلسطينيين[2].

هذا التحول في الموقف السعودي الذي كان يقدم نفسه باعتباره راعيا لتثبيت المواقف ولعدم المضي قدما في أية علاقات مع إسرائيل من دون سلام أصبح اليوم وبمشورة إماراتية يتحول نحو الثقة في إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة في حلف ضد إيران. لكن تطورا جديدا طرأ إذ أنه بالرغم من إنكار وجود علاقات مباشرة فإن ثمة علاقات مباشرة وإن بدت بوساطة أمريكية بين عديد المسئولين السعوديين رفيعي المستوى ونظرائهم الإسرائيليين في واشنطن، عبر وجود فاعليات علنية، إضافة للسرية، تجمع مسئولين إسرائيليين بنظرائهم السعوديين في أروقة العاصمة الأمريكية إذ تعد مراكز الأبحاث الأمريكية منصات مثالية لاستضافة هذه الفاعليات تحت دعاوى ندوات ومؤتمرات وحلقات نقاشية حيث شهد مجلس العلاقات الخارجية في يونيو عام 2015 اجتماعا بين اللواء السعودي «أنور عشقي»، الذى يرأس حاليا مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية والقانونية بمدينة جدة، والمدير العام لوزارة الخارجية الإسرائيلية "دور جولد". بعد ذلك شهد معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى، والمعروف بقربه الشديد من دوائر اللوبي اليهودي، جلسة علنية جمعت بين الأمير "تركي الفيصل"، رئيس المخابرات السعودي الأسبق، و«يعقوب عميدور» مستشار الأمن القومي الإسرائيلي الأسبق. وتحدث السعوديون عن مشكلات الشرق الأوسط وعن ضرورة دمج إسرائيل في منظومة مواجهة التحديات المشتركة مثل خطر الإرهاب والخطر الإيراني[3].

---

[1] أمجد أحمد جبريل، مرجع سابق ص 7-9.

[2] موقع قناة روسيا اليوم، الجبير: إدارة ترامب جادة بإحلال السلام بين إسرائيل والعرب، بتاريخ 2017/12/14،
https://goo.gl/SGtFXf

[3] مُحَمَّد المنشاوي، واشنطن بوابة المطبعين الجدد، موقع جريدة الشروق المصرية، بتاريخ 2017/12/14، https://goo.gl/QReMsf

هذه العلاقات المباشرة أيضا تؤكدها الصحافة الإسرائيلية ويبررها المسؤولون السعوديون؛ إذ قالت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في 22 يوليو2016 إن ضابط المخابرات السعودي السابق اللواء أنور عشقي، عقد عدة اجتماعات مع مسؤولين إسرائيليين، حيث التقى بممثلين عن الأحزاب الإسرائيلية الذين بدورهم عرضوا على الجنرال السعودي السابق استقبالهم في السعودية لتطوير العلاقات بين الجانبين من أجل دفع العملية السلمية في المنطقة وإكمال ما بدأ به الرئيس المصري الراحل أنور السادات[1]. ولم ينكر عشقي هذه الزيارة بل بررها باعتبارها زيارة لفلسطين وليس إسرائيل[2]، لكن تأكيده السابق للزيارة بشهر واحد على أن إسرائيل والسعودية لديهما مصالح مشتركة[3]، يدحض ذلك.

خاتمة:

تظهر تحولات الموقفين الإماراتي والسعودي أن هناك عملية إزاحة للقضية الفلسطينية من على الأجندة العربية كأولوية لصالح مواجهة النفوذ الإيراني ولصالح تحالفات مزعومة ضد الإرهاب وتمويله؛ وهي الخطة التي يتم في إطارها تبرير الحصار على قطر وشيطنة الدور التركي والتضييق على حركة الإخوان المسلمين في المنطقة وترسيخ النظام في مصر على حساب أية محاولات للتغيير.

هذا، فيما يبدو التحول الإماراتي السعودي نحو تمتين العلاقات بإسرائيل في مواجهة إيران، فإن هبات الشارع العربي والإسلامي، بل والهبات العابرة للأديان عبر العالم، تنبئنا بأن مساحة التناقض بين مواقف حكومات المنطقة وشعوبها تتسع وأن هذه التناقضات تصب في صالح إيران؛ إذ تبدو أكثر دعمًا للمقاومة والحركات ولو على مستوى الخطاب فحسب، فيما تقدم الدول العربية مواقف هشة وكلامية سواء في عملية السلام بشكل عام أو قضية القدس.

إن التحول في الموقف السعودي الإماراتي الذي يعد دورًا قياديًّا في النظام الإقليمي العربي الحالي من مرحلة السعي للتطبيع بلا مقابل إلى مرحلة استجداء التطبيع كهدف في حد ذاته أو كبوابة لنيل الرضاء الأمريكي، يعبر عن رؤية قاصرة وغاية في الضيق سواء للتطورات الداخلية في العالم العربي أو حتى لما يحدث من انسحاب أمريكي وتراجع في العديد من الملفات، وسلوك القيادات السياسية في الإمارات والسعودية يعبر عن تضحية مجانية بحقوق الفلسطينيين الطبيعية والمقبولة عالميا.

ثمة انتقال عربي عام في لغة الخطاب السياسي السائد بنزع عربية الصراع مع إسرائيل وتحويله لمجرد نزاع فلسطيني إسرائيلي يراد تسويته بأية طريقة، يتم استغلال هذا الانتقال الرسمي من قبل بعض الأطراف الساعية للعب دور الوسيط في هذا النزاع لمجرد إثبات الجدارة لدى واشنطن وإثبات الحضور إقليميًّا، وهو بالضرورة على حساب الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية في موضع رئيسي منه؛ إذ إن أية عملية سلام لا تشمل حق العودة للاجئين الفلسطينيين، ووضعًا نهائيا للحدود، واعترافا بالقدس عاصمة لفلسطين، فإنها تهدد الأمن القومي العربي وترحل مشاكل اللاجئين إلى أمد غير منظور وتترك فجوة بين الشارع العربي والحكومات العربية قد تهدد بقاء الأخيرة في أي وقت.

وليس بعيدا عن هذه التسوية وهذه الوساطات الإماراتية السعودية الإصرار على تحويل دفة الصراع في المنطقة لصراع سني شيعي على عدة جبهات سواء في العراق أو اليمن أو سوريا ولبنان بدرجة رئيسية والأخيرتين على حدود إسرائيل التي تتشارك مع السعودية العداء لحزب

---

[1] موقع روسيا اليوم، جنرال سعودي يلتقي مسؤولين إسرائيليين في تل أبيب!، بتاريخ 2016/7/22، https://goo.gl/kaCFRd

[2] موقع روسيا اليوم، اللواء السعودي عشقي يبرر زيارته لإسرائيل، 2016/7/24، https://goo.gl/rUzFRt

[3] أحلام القاسمي، «أنور عشقي» لـ«يديعوت أحرونوت»: السعودية و(إسرائيل) لديهما مصالح مشتركة، موقع الخليج الجديد، 2016/6/4، http://thenewkhalij.org/node/38734

الله ومؤخرا تصنيفه كمنظمة إرهابية من قبل السعودية وبالصراع العربي الإسرائيلي رغم تورط حزب الله في مساعدة النظام السوري على قمع الثورة السورية؛ وهو تحول يصب في مصلحة إسرائيل بالضرورة إذ أصبحت تتشارك مع عدد أكبر من الأنظمة العربية مسألة التأكيد على نزع سلاح المقاومة سواء في فلسطين أو لبنان؛ وهو مطلب بدأ يجد له بعضا من أرضية شعبية جراء تورط حزب الله في سوريا وجراء معاناة بعض الفلسطينيين من الصراع بين وحلفائها، وهو موقف ضار بالتأكيد بالقضية الفلسطينية الفصائل؛ وهو تطور خطير في الوعي العربي، فبعد أن حولت أوسلو القوى المقاومة لقوى سياسية تتفاوض وتخسر الوقت والجهد ولها مقرات يسهل استهدافها أصبحت عملية التسوية الحالية تهدف لجعل غاية المقاومة التظاهر.

*****

3- علاقات إسرائيل الخارجية وتطوراتها:



السياسة الإسرائيلية تجاه الهند والصين: شد "أطراف الأطراف"

د.مروة فكري*

"نواجه، حتى الآن، جدرانا من العزلة، وسوء الفهم، والتوجس، وحتى من العداوة في هذه القارة[آسيا]. هناك هوة عقلية وتاريخية لن نستطيع عبورها بسهولة"

موشي شاريت، 15 يونيو 1953[1]

في الرابع من يوليو 2017، قام رئيس الوزراء الهندي مودي بأول زيارة من نوعها لإسرائيل منذ قيام العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في 1992. جاءت الزيارة لتشرح بوضوح كيف أن الجدران التي فصلت إسرائيل عن دول آسيا، والتي تحدث عنها وزير الخارجية الإسرائيلي أمام أعضاء الكنيست في 1953، قد تحولت إلى جسور تعبر بها إلى الدول الآسيوية الصاعدة وعلى رأسها الهند والصين. ومن هنا كانت كلمة نتانياهو-رئيس الوزراء الإسرائيلي- لرئيس وزراء الهند معبرة عن هذا التحول. فقد وجه نتانياهو كلامه لمودي قائلاً: "لقد انتظرناك وقتًا طويلا، في الواقع نحن ننتظر منذ ما يقرب من 70 سنة"[2].

كانت كل من الهند والصين من الدول الداعمة بقوة للقضية الفلسطينية، ولم تعترف أي منهما بإسرائيل إلا في التسعينيات مع الدخول في مفاوضات حول السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين، والتي انتهت بتوقيع اتفاق أوسلو 1 في 1993[3]. كما أن هذه المرحلة شهدت انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم فتحت الأبواب أمام إعادة التحالفات في أنحاء مختلفة في العالم، خاصة أن الانفتاح على كل من الصين والهند كان يعني بالنسبة لإسرائيل الانفتاح على ما يقرب من نصف سكان العالم. وهو التطور الذي لا يقتصر على الأبعاد والأرباح الاقتصادية فقط، ولكن أيضا له آثاره السياسية الهائلة.

ومن هنا يثور التساؤل: ما أهداف السياسة الإسرائيلية تجاه كل من الهند والصين؟ وهل هناك علاقة بينها وبين مبدأ "شد الأطراف"؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما أهمية كل من الهند والصين تحديدا في السياسة الإسرائيلية؟
2- ما هي أهم ملامح هذا التطور في العلاقات؟
3- ما انعكاس ذلك التقارب على العرب والقضية الفلسطينية؟

---

*مدرس علوم سياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

[1] Quoted in: Jacob Abadi. 2004. Israel's Quest for Recognition and Acceptance in Asia: Garrison State Diplomacy. London: Frank Cass Publishers, p. XII (Abadi 2004)

[2] هيفاء زعتر، *هل خسر العرب الهند لصالح "العشيقة" الإسرائيلية؟*. 2017 . (تم الاطلاع: 2017/12/7)متاح على الرابط:
https://goo.gl/T1bSaZ

[3] للمزيد حول اتفاق أوسلو، انظر:
Rawan Damen. The Price of Oslo. Al-Jazeera Interactive. Available at: (Accessed: 10/12/2017) https://goo.gl/AjriHC

مقدمة:

لسنوات عديدة، لم تكن إسرائيل مهتمة كثيرا بآسيا، ووجهت كل تركيزها على الأسواق الأوروبية والأمريكية. ويرجع السبب في ذلك إلى أن آسيا في هذا الوقت لم تكن سوقًا واعدة بالنسبة لإسرائيل، كما لم يكن لآسيا هذا الثقل السياسي المغري بالنسبة لتل أبيب، إضافة إلى انعدام العلاقات الدبلوماسية بينها وبين العديد من الدول الآسيوية بما شكل جدرانا من العزلة بين الطرفين.

إلا أنه سرعان ما تبدلت هذه الأجواء ابتداء من التسعينيات واستمرت في التطور حتى هذه اللحظة، حيث ظهرت أهمية العامل الاقتصادي، فتطور الاقتصادات الإسرائيلية والآسيوية عزز من فرص دخول التكنولوجيا الإسرائيلية (بشقيها العسكري والمدني) للأسواق الآسيوية. فقد كانت إسرائيل تبحث عن أسواق خارجية لمنتجاتها، وكانت آسيا، في المقابل، تبحث عن الفرص الاقتصادية والتكنولوجية. العامل الثاني، كان التدهور النسبي في التجارة مع الاتحاد الأوروبي، وكذلك –وربما الأهم– تزايد الانتقادات السياسية والدبلوماسية من دوله لسياسات إسرائيل، ناهيك عن اتجاهات الرأي العام الأوروبي والتي تبلورت في اعتراف العديد من البرلمانات الأوروبية بدولة فلسطين في خطوة رمزية ولكن مهمة. بل إن البرلمان الأوروبي ذاته أصدر قرارًا في 2014 يعترف بدولة فلسطين "من حيث المبدأ"[1]، كما أن المفوضية الأوروبية أصدرت قرارًا يقضي بوضع ملصقات تميز المنتجات الوافدة من المستوطنات الإسرائيلية[2]. وهذا دفع بإسرائيل إلى النظر صوب آسيا كسوق وكموازن محتمل في المستقبل إذا ما ازدادت ضغوط الرأي العام الأوروبي ودفعت دوله إلى فرض أي نوع من العقوبات على إسرائيل[3].

أما العامل الثالث، فكان موقف الدول العربية، وما ظهر وكأنه اتجاه لنهاية المقاطعة العربية لإسرائيل بدأتها مصر في 1977 وتعززت في 1993عندما بدأت بعض الدول العربية تهرول في إقامة علاقات مع الكيان الصهيوني، وتصاعد تيار التطبيع مع إسرائيل، والذي تتقدمه حاليًا وبشكل كبير: السعودية[4]. ومن ثم تضاءل التخوف الذي كان موجودًا لدى القوى الآسيوية من أن تؤدي العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل إلى تبعات سلبية في العلاقة مع العرب. كما رأت إسرائيل في تطور العلاقات الآسيوية مدخلاً للدعم السياسي والدبلوماسي لها في المحافل الدولية، على اعتبار أن السياسة تتبع الاقتصاد. Kuo, Israel's Asia Strategy: Expanding Economic) (Engagement 2017. ولكن يبقى السؤال، لماذا الهند والصين تحديدا؟ للإجابة عن هذا السؤال ينبغي أولا أن نتعرف على أهداف ومصالح إسرائيل في تطور العلاقات مع كل من البلدين، وما علاقة ذلك بالصراع العربي–الإسرائيلي بشكل عام؟

أولا: العلاقة مع الهند.... السماء هي الحد

كانت الهند من الدول التي صوتت ضد دخول إسرائيل في الأمم المتحدة، واعترفت بها على مضض في 1950. وعلى الرغم من هذا الاعتراف، إلا أن التمثيل الدبلوماسي الرسمي لم يتحقق لمدة أربعين عامًا. غير أن هذا لم يمنع من تطور علاقات غير علنية، والتي تضمنت

---

[1] Christian Oliver.. *European Parliament Votes to Recognize the Palestinian State.* Financial Times, 2014December 17. Accessed December 2, 2017. https://goo.gl/HrWUsh

[2] بثينة اشتيوي .*قرار الاتحاد الأوروبي "وسم" منتجات المستوطنات الإسرائيلية : الأسباب والتداعيات* 2015 .نوفمبر . متاح على الرابط (تم الاطلاع: 2017/12/12) https://goo.gl/RbdknE

[3] Evelyn Gordon,. 2014. *What Israel Really Wants from Ties with China and India.* Commentary Magazine, September 3-. Accessed November 23, 2017. https://goo.gl/JsRt1i

[4] تناقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية والغربية أخبار عن زيارة ولي العهد السعودي محمد بن سلمان إلى تل أبيب لبحث فكرة دفع السلام إلى الأمام في المنطقة. ولم يصدر أي تكذيب رسمي سعودي لهذه الأخبار.

مساعدات عسكرية إسرائيلية للهند في مواجهاتها مع الصين في 1962، وكذلك في حربها ضد باكستان في 1971. ويبدو أن الهند لم ترغب في الكشف عن هذه العلاقات نظرًا لصراعها مع باكستان –الدولة الإسلامية– واعتمادها على البترول العربي، حيث خشيت من إمكانية التضامن والدعم العربي والإسلامي لباكستان. واستمر الوضع على هذا المنوال حتى عام 1992 عندما تأسست العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين نيو دلهي وتل أبيب[1]، ومع ذلك لم يقم أي رئيس وزراء هندي منذ ذلك الوقت بزيارة إسرائيل ومن هنا رمزية وأهمية زيارة ناريندرا مودي في 2017 [2].

وهناك عدة تفسيرات لمثل هذا التقارب، بعضها يرجعها للأسباب الاقتصادية، ومجموعة أخرى تركز على المحددات العسكرية والاستراتيجية، وثالثة ترى أن العوامل السياسية التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة لعبت الدور الأساسي، ورابعة ترجعها إلى العلاقات الشخصية بين نتانياهو ومودي، والمتأثرة بدرجة كبيرة بالخلفية الأيديولوجية المتقاربة للاثنين. والأرجح أن مجموعة من العوامل المتداخلة والمتشابكة هي التي هيأت لمثل هذا التطور النوعي في العلاقة بين البلدين.

مع انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، فقدت الهند المورد الأساسي للسلاح وحليفًا دبلوماسيًّا قويًّا، وهذا دفع بالهند إلى البحث عن تحالفات بديلة[3]، خاصة مع تزايد القلق الهندي من صعود الصين، وتشكل المحور الروسي–الصيني–الباكستاني. ومع تعديل جلين Glenn amendment[4] والعقوبات الدولية التي فرضت على الهند بعد اختبارها للسلاح النووي، لم يعد من السهل حصول الهند على السلاح من الولايات المتحدة وأوروبا، ولذلك توجهت إلى إسرائيل حتى أصبحت الهند هي ثاني أكبر مشترٍ للمعدات العسكرية الإسرائيلية. من ناحية أخرى، أصبح التوجه السياسي والاستراتيجي للهند أقرب للولايات المتحدة، ومن ثم من الطبيعي أن تتحالف تدريجيًّا مع المحور الأمريكي، ولم يكن من الممكن تطوير علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة دون التطبيع مع إسرائيل[5].

وتجمع البلدين الآن العديد من العلاقات العسكرية، والاقتصادية والمخابراتية، وتتشاركان في العديد من المصالح المتشابكة والتي أدت، وستؤدي، إلى توسع التعاون في عدد من المجالات الحيوية مثل الزراعة والطاقة الشمسية والفضاء والأمن الذي يتضمن مكافحة الإرهاب[6]. كما ترى الهند في مشاركة تل أبيب النشطة في برنامج "صنع في الهند" (make in India)[7] ما من

[1] تم التطبيع بين الهند وإسرائيل على يد حكومة من حزب المؤتمر، وتطورت بسرعة خلال فترة حكم التحالف التقدمي الموحد بقيادة الحزب نفسه ما بين 2004–2014، للمزيد انظر:

Tanvi Madan. *Why India and Israel are Bringing their Relationship out from "under the carpet"*. Brookings 2016. Accessed November 30, 2017.

[2] Mercy Kuo, 2017. *China, India and Israel's Strategic Calcus*. The Diplomat, August 1. Accessed November 20, 2017. https://goo.gl/cwsZeR

[3] Sayak Roy. 2017. " What is the State of India's Relationship with Israel?" . Quora, January 28. Accessed December 2, 2017. https://goo.gl/LfQyFc

[4] للمزيد من المعلومات حول هذا التعديل، انظر: https://goo.gl/dGH3fH

[5] Sreemoy Talukadr. 2017. *Israel Visit: In Reorienting India's Foreign Policy*. Firstpost, July 1. Accessed November 12, 2017. https://goo.gl/sTLpa8

[6] Sayak Roy. Op. cit.

[7] للمزيد حول هذا البرنامج، انظر: https://goo.gl/HhneHv

شأنه تحسين النمو الاقتصادي لها وتوفير العديد من فرص العمل[1].

توسعت العلاقات في ظل رئاسة ناريندرا مودي بما يسميه البعض "أثر مودي" Modi Effect، وكانت أول دلالة لتطور العلاقات هو اللقاء الذي تم بين مودي ونتنياهو على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2014، والتي وصف فيها نتنياهو حدود العلاقة بأنها السماء "the sky is the limit"[2]. وجاء المظهر الثاني ممثلاً في تغير النمط التصويتي للهند في الأمم المتحدة، حيث امتنعت الهند عن التصويت على قرارات ضد إسرائيل صادرة من مجلس حقوق الإنسان في يوليو 2015 تدين إسرائيل على جرائم حرب خلال حرب غزة 2014. وقد كان ذلك سابقة هي الأولى من نوعها، فقد اعتاد العرب على تصويت الهند تلقائيا لصالح كل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية[3]، ليُفاجَأوا بأنهم من الآن يجب ألا يعتبروا أن تصويت الهند لصالحهم هو أمر مسلَّم به. وعلى الرغم من أن تأكيد حكومة مودي مرارًا أن سياستها تجاه القضية الفلسطينية لم يطرأ عليه أي تغيير جذري، يشير الواقع إلى أن انخراط مودي مع السلطة الفلسطينية كان محدودًا[4]. كما أنه خلال زيارته التاريخية لإسرائيل لم يقم بزيارة مقر السلطة الفلسطينية برام الله مخالفًا بذلك تقليدًا استمر طويلاً تبعه المسئولون الهنديون في زياراتهم للمنطقة[5].

[1]Sumit Kumar. *Modi's Policy Towards Israel: The Way Forward*. The Diplomat, April 10. 2016. Accessed November 20, 2017. https://goo.gl/g8QNTA

[2] Idem

[3] حتى الآن امتنعت الهند عن التصويت ثلاث مرات عن قرارات لها علاقة بإسرائيل (2015, 2016, 2017)(Mitra 2017) .

[4]Vinya Kura. *India's Israel Challenge*. The Diplomat, October 29. 2016. Accessed December 5, 2017. https://goo.gl/mQ7ujc

[5] Sayak Roy. Op.cit

وأخيرًا، جاء الموقف الهندي غامضًا وباهتًا فيما يتعلق بإعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 6 ديسمبر 2017 عن تنفيذه للقانون الصادر من الكونجرس في 1995 بشأن اعتبار القدس عاصمة إسرائيل، واتخاذ الإجراءات لتنفيذ نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب للقدس. فقد كان تعليق الهند على القرار مقتضبًا، ولم تعلن فيه صراحة عن موقفها. وجاء تعليق المتحدث باسم الخارجية الهندية كالتالي: "إن موقف الهند من فلسطين مستقل ومتسق. وهو الموقف الذي ينطلق من رؤيتنا ومصالحنا، ولا يتبع أي دولة ثالثة"[6]. وهو الغموض الدالّ بدرجة كافية على التغير الجاري في سياسة الهند تجاه قضايا العرب.

والحقيقة أن الروابط القوية لمودي مع إسرائيل يمكن تتبعها رجوعًا إلى الفترة التي كان فيها رئيس وزراء مقاطعة جوجارات (Gujarat). فقد ظهرت إسرائيل كلاعب أساسي في مساعدة المقاطعة في تحقيق نمو اقتصادي مذهل في ظل قيادة مودي[7] ومن المعروف أن الحركة والحزب اللذين ينتمي إليهما مودي (بهارتيا جناتا BJP) يسعيان إلى جعل الهند أمة هندوسية، بمعنى ارتباط المواطنة بالهوية الدينية في تشابه مع إصرار إسرائيل على الاعتراف بها كدولة يهودية. وكثيرًا ما عبّر مؤسسو هذا التيار السياسي الهندي عن إعجابهم بعسكرة وطريقة تفكير الصهيونية، داعين إلى محاكاتها في الهند. ومن ثم فإن الهند في عهد مودي لا تستورد فقط الأسلحة من إسرائيل، ولكن أيضًا عقلية سياسية معينة[8].

[6] Zeenat Saberin. *India's Deafening Silence after Trump's Jerusalem Shift*. December 12. 2017. Accessed December 12, 2017. https://goo.gl/WHNmnd

[7] Vinya Kura. Op. cit

[8]Rob Jenkins. 2017. *India's Costly Embrace of Israel*. The Diplomat, July 3. Accessed December 10, 2017.

وقد رأت إسرائيل في تطوير شراكة استراتيجية مع الهند استفادة من عدة أبعاد. **اقتصاديًّا**، من شأن هذه العلاقة دعم صادرات السلاح الإسرائيلية في الخارج، كما أنها تفتح السوق الهندي أمام التجارة الإسرائيلية وهي سوق قوامها أكبر من مليار نسمة[1]. **عسكريًّا**، هدفت إسرائيل من علاقتها بالهند إلى مواجهة خطر باكستان خاصة فيما يتعلق بالقنبلة النووية، من خلال إلهاء إسلام آباد بصراعها مع الهند حتى لا توجه دعمها ومساعدتها إلى لدول العربية[2]، وتحجيمها كعنصر تهديد لإسرائيل من ناحية، ومن ناحية أخرى لوقف أي احتمال لتطوير القدرات النووية لباكستان كعنصر تهديد لإسرائيل. بل إن هذه الشراكة من شأنها أيضا تحييد القوة الإيرانية بإشغالها بالخطر القادم من الهند[3]. كما رأت إسرائيل أن تطوير علاقاتها بالهند من شأنه قطع الطريق أمام أي تعاون عسكري هندي مع الدول العربية[4]، في المقابل فإن الهند توفر لإسرائيل المكان للقيام بتجاربها النووية سواء بحريًّا (في المحيط الهندي) أو بريًّا (في صحراء راجستان)[5].

من الناحية الاستراتيجية، تحتل الهند موقعًا متميزًا واستراتيجيًّا في القارة الآسيوية، وبالتالي تعتبر طريقًا لعبور إسرائيل لأقطار الشرق في ظل عدم قدرتها على استخدام الطرق البرية الخاضعة لجيرانها العرب. كما أن التعاون مع الأسطول الهندي يعني تواجدًا بحريًّا إسرائيليًّا في المحيط الهندي، الأمر الذي يمثل تهديدًا مباشرًا لدول الخليج العربي والعراق، وكذلك للدول الإسلامية في جنوب غرب آسيا، تحديدًا: إيران وباكستان[6]. كذلك فإن إسرائيل ترى في الهند منفذًا لدول آسيا الوسطى الغنية بمصادر الطاقة[7]، مما يسهل تطويق العالم العربي، والتأكد من عدم وصول الأسلحة النووية (خاصة في كازاخستان) إلى الدول العربية، واستغلال مواردها الطبيعية[8]. وهي تتنافس في ذلك مع العديد من القوى الأخرى على رأسها إيران وتركيا وباكستان وروسيا.

سياسيًّا، كان التطلع للهند وهدف التطبيع معها ينطلق من كونها واحدة من الدول المؤثرة في دول الجنوب مما يضمن تفكيك تضامن دول الجنوب مع الفلسطينيين[9]، وإنهاء العزلة الدبلوماسية بالنسبة لإسرائيل. كما أن هذه الشراكة من شأنها تفكيك هوية المنطقة بإخراجها من إطارها العربي الإسلامي من خلال مدّ حدودها إلى الحدّ الفاصل بين دول آسيا الوسطى وروسيا بدلاً من الحدود

---

https://goo.gl/jmZNFL

[1] أمين شعبان عبد النبي, إسرائيل والهند :توسيع نطاق "الأمن القومي الإسرائيلي ".*مجلة الدراسات الفلسطينية*. 85-60 , 2009ص 65

[2] Evelyn Gordon, Op.cit

[3] مدحت أيوب ..*مستقبل التحالف الهندي الإسرائيلي*. أكتوبر. 2004
(تم الاطلاع: 2017/12/4)متاح على الرابط:
https://goo.gl/mVWtGW

[4] كذلك يخدم هذا التقارب هدفا آخر، وهو قطع الطريق على أي محاولة لإقامة تحالف ثلاثي بين الهند وروسيا والصين. وكان رئيس الوزراء الروسي الأسبق – يفعيني بريماكوف— قد دعا إلي هذا التحالف، للمزيد انظر : أمين شعبان عبد النبي، مرجع سبق ذكره، ص.67.

[5] في هذا الصدد يقال أن تجربتين من الخمس التي أجرتها الهند في 1998 كانتا في الحقيقة لحساب إسرائيل وهو ما قد يفسر مساعدة إسرائيل للهند في الالتفاف على العقوبات المفروضة من الولايات المتحدة والدول الأوروبية، للمزيد انظر: أمين شعبان عبد النبي، مرجع سبق ذكره.
من ناحيتها، استشعرت الهند القلق من إمداد إسرائيل الصين بالسلاح والمعدات العسكرية، نظرا للصراع بينهما على بعض الأقاليم من جهة، ومن جهة أخرى لتأكد الهند من أن هذه الأسلحة والتكنولوجيا لن تستغرق كثيرا حتى تصل إلى باكستان، نظرا للعلاقة الاستراتيجية بين بكين وإسلام آباد.

وبالتالي للحفاظ على تفوقها العسكري في جنوب آسيا، كان من الضروري للهند الحصول على الأسلحة والتكنولوجيا المعقدة من إسرائيل ، للمزيد انظر: Sumit Kumar.Op. cit.

[6] أمين شعبان عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

[7] كذلك هناك الرغبة في كسب هذه الدول إلى صف إسرائيل في المحافل الدولية، والتحكم في تفاعلاتها الإقليمية، والسماح للأقليات اليهودية بالهجرة إلى إسرائيل. للمزيد انظر :
Robert Freedman. 1993. "Israel and Central Asia: A Preliminary Analysis." *Israel Studies Bulletin*, 6-9.

[8] Idem

[9] Sreemoy Talukadr. Op.cit.

الشمالية لإيران[1]. كما تعمل إسرائيل على أن تكون محورًا لتشكيل تحالف لمحاربة "الإرهاب"؛ وهو الأمر الذي يعيد إلى الأذهان دورها القديم الخاص بمنع تغلغل الشيوعية. ولكن يختلف الهدف ليصبح مواجهة التغلغل الإسلامي "المتطرف" ومنع تناميه في آسيا، وذلك من خلال التركيز بالأساس على إيران، وحماس وحزب الله. وكان هذا مدخلاً أساسيًّا في تطور العلاقات بين الهند وإسرائيل[2]، من خلال تبادل المعلومات الاستخباراتية عن الجماعات الإرهابية وتمويلها ونماذج التدريب والتجنيد المتبعة[3]. وقد أسهم صعود التيارات الإسلامية في ظل الربيع العربي والحرب في سوريا، وأخيرًا ظهور داعش، إلى إثارة مخاوف الهند من حدوث تغييرات في المنطقة وخصوصًا في دول الخليج، الأمر الذي دفعها إلى إعادة التفكير في تحالفاتها التي تضمن لها مصالحها، فكانت إسرائيل المرشح الأقوى لتوفير ذلك[4]. وكان للاضطرابات السياسية والأمنية في العالم العربي، دورٌ في تسهيل توسيع الهند روابطها مع إسرائيل دون إثارة الكثير من الانتقادات من الدول العربية[5]، ناهيك بالطبع عن حالة الصراع والتناحر بين الدول العربية بعضها البعض.

ثانيًا– الصين: حزام واحد...طريق واحد

لم تكن هناك علاقات دبلوماسية إسرائيلية–صينية رسمية حتى التسعينيات، بل يمكن القول إن العداء كان هو السمة الغالبة على هذه العلاقات حتى أواخر السبعينيات.

[1]أمين شعبان عبد النبي، مرجع سبق ذكره.

[2] ينبغي الإشارة هنا إلى أن "الإرهاب الإسلامي" الذي تخشى منه الهند هو إرهاب القاعدة "السنية وليست الجماعات الشيعية المدعومة من إيران كما هو الحال في حالة إسرائيل. فقد كانت الهند عميل أساسي في شراء البترول من إيران وأي رفع للعقوبات عن إيران من قبل المجتمع الدولي سيفتح المجال أمام توسع التجارة بين البلدين. نفس الوضع ينطبق على العلاقة مع الصين، فبينما ترى الهند الصين منافس قوى وغير متوقع في سياساته، فإن إسرائيل تراها شريك تجاري واعد، للمزيد انظر:

Tanvi Madan. Op. cit.

[3]Idem

[4]هيفاء زعتر، مرجع سبق ذكره.

[5] Sumit Kumar.Op. cit.

فقد كانت إسرائيل طوال سنوات الحرب الباردة جزءًا من شبكة الدفاع الغربي في مواجهة الشيوعية؛ وهو ما جعلها تعترف بحكومة تايوان على أنها الحكومة الشرعية للصين، فضلاً عن أن الصين كانت تميل تقليديًّا إلى تأييد العرب سياسيًّا وعسكريًّا خلال هذه السنوات (في تشابه مع موقف الهند)[6].

مع حدوث الشقاق الصيني–السوفيتي في أواخر السبعينيات، بدأت إسرائيل في امداد الصين بالسلاح بمعرفة الولايات المتحدة، وربما بتشجيع منها أيضًا، بغرض تقوية الصين أمام الاتحاد السوفيتي، والذي كان سبق له وحذر واشنطن من تسليح بكين[7]. وبناء على هذا، طورت إسرائيل روابط عسكرية قوية مع الصين وساعدت إسرائيل بكين على تفادي العقوبات الأمريكية والأوروبية التي فرضت عليها بعد أحداث ميدان تيانانمن في 1989. ويرى الكثير من المحللين أن مبيعات السلاح تلك قد خففت من المعارضة الصينية لإسرائيل وأدت إلى خفض نبرة الخطاب المعادي، وفي النهاية أدت إلى تطبيع العلاقات في 1992[8].

وقد كان قرار إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين بمبادرة من الصين انطلاقًا من القدرة على الفصل بين السياسة والاقتصاد. وهذا يعني إمكانية الاستمرار في دعم العرب والفلسطينيين من ناحية، ومن ناحية أخرى التمتع بعلاقات تكنولوجية واقتصادية متميزة مع إسرائيل[9].

إلا أن تطور العلاقات هذه لم يعتمد على الأطراف العربية فقط، ولكن الأهم كان دخول الولايات المتحدة في

[6]John Cooley. 1972. "China and the Palestinians." *Journal of Palestine Studies*, 19-34.

[7] Mercy Kuo, Op.cit.

[8]P.R. Kumaraswamy. 2006. "At What Cost Israel-China Ties?" *Middle Easy Quarterly*, 37-44.

[9] Mercy Kuo, Op.cit.

المعادلة. فبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت الصين تظهر في صورة المنافس القادم لواشنطن، وتلاشى دورها كموازن لموسكو. وبدأت الولايات المتحدة تنظر إلى بكين كمصدر تهديد لمصالحها في منطقة آسيا–الباسيفيك[1]. ومن هنا كان مطلوبًا من إسرائيل التوقف عن إمداد الصين بالسلاح والتكنولوجيا العسكرية، وقد صرحت واشنطن في العديد من المناسبات عن تحفظاتها على الإمدادات الإسرائيلية هذه[2]. وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول دوافع استمرار إسرائيل في تطوير علاقاتها ببكين على الرغم من عدم ارتياح واشنطن لذلك:

أولاً– تدرك إسرائيل جيدًا قوة الصين الصاعدة في النظام الدولي –إضافة إلى ثقلها كقوة نووية– ومن ثم أهمية تطوير علاقات قوية معها بحيث تصبح أكثر اقترابًا من التوجهات الإسرائيلية، لا سيما في لحظات الأزمات نظرًا لتمتع الصين بالعضوية الدائمة في مجلس الأمن[3].

ثانيًا– السوق الصينية هي الأكبر في العالم –كونها الأكبر في عدد السكان– ومن ثم تنطوي على فرص اقتصادية هائلة سواء لرؤوس الأموال والاستثمارات أو المنتجات الإسرائيلية[4].

ثالثًا– قد يكون أيضًا واحدًا من أهداف إسرائيل: التحجيم من المبيعات العسكرية الصينية لبعض الدول العربية[5]؛ خشية من أن يصل بعضها –خاصة الصواريخ– إلى حزب الله اللبناني وما يمثله ذلك من تهديد للأمن القومي الإسرائيلي[6].

رابعًا– تعمل إسرائيل على انضمام الصين إلى محورها ضد "الإرهاب" مستغلة في ذلك قلق بكين من حقيقة وجود ما يقرب من مائة من الإيغور الذين يحاربون مع تنظيم الدولة الإسلامية، والذين قد يكتسبون بعض المهارات لاستخدامها في الصين عندما يعودون؛ وبالتالي هناك فرصة لتعاون أمني بين البلدين[7]. ويلاحظ في هذا الصدد كيف أن الرأي العام الصيني بدأ يربط الاضطرابات بين الحكومة الصينية ومسلمي الصين في إقليم سينكيانج غرب الصين من جهة، بحركة حماس الفلسطينية من جهة أخرى[8].

خامسًا– ترى إسرائيل أن الصين بصدد إعادة تقييم كاملة لاقترابها من المنطقة بعد أن كانت تقر –ضمنيًّا– الريادة الأمريكية في أمن الخليج. إلا أنه مع تدهور الأوضاع في كل من سوريا والعراق، وظهور تنظيم الدولة وتزايد مخاطر الحرب الإقليمية التي قد يترتب عليها انقطاع إمدادات البترول للصين، وما يبدو عليه الوضع من تراجع أمريكي في المنطقة، بدأت الصين في التفكير في طرق تعزيز

---

[1] P.R. Kumaraswamy .Op.cit.

[2] في أكتوبر 1999، اعترض الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون رسميا على صفقة أجهزة الإنذار المبكر من طراز فالكون المحمول جوا على أساس أن التكنولوجيا التي أردات إسرائيل بيعها للصين تقوض من المصالح الأمنية الأمريكية في آسيا—الباسيفيك، خاصة عبر مضيق تايوان، مما أضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي أنذاك—ايهود باراك—أن يلغي الصفقة، للمزيد انظر:

Vinya Kura. Op. cit

[3] وليد عبد الحي. *العلاقات الصينية–الإسرائيلية :الأسواق والسلاح* .أكتوبر . 2011. (تم الاطلاع: 2017/12/4)متاح على الرابط:

https://goo.gl/BsPkvQ

[4] أحمد قنديل .*تطلعات الشراكة :مسار تطور العلاقات الإسرائيلية –الصينية* . المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, أغسطس. 2016 . متاح على الرابط: 14, 2017.. (تم الاطلاع: 2017/12/5).

https://goo.gl/MXSRTR

[5] هناك بعض المؤشرات على أن بكين أيضا بدأت تتعامل مع التهديد الهندي بجدية، وهو ما يعني أنها قد تصبح أكثر حساسية فيما يتعلق بالعلاقات الإسرائيلية الهندية ومحاولة الضغط على إسرائيل لوقف أو تقييد مبيعات الأسلحة للهند، للمزيد انظر:

Mercy Kuo, Op.cit.

[6] أحمد قنديل، مرجع سبق ذكره.

[7] David Goldman. *China's Emergence as a Middle Eastern Power and Israel's Opportunity.* The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, February 1. 2015. Accessed November 20, 2017. https://goo.gl/i5QBXJ

[8] أحمد قنديل، مرجع سبق ذكره.

وجودها الأمني الإقليمي دون محاولة لعب دور قوة كبرى في المنطقة[1]. وهو ما وجدته إسرائيل فرصة للتأثير على التفكير الصيني لتكون بمثابة بوابة نفوذ بكين في المنطقة[2].

ويتزايد هذا الاحتمال في ظل إعلان الصين عن مشروعها الطموح لإحياء طريق الحرير تحت اسم "حزام واحد، طريق واحد". وهو المشروع الذي يهدف إلى إقامة حزام من السكة الحديد والطرق السريعة والأنابيب وخطوط الاتصالات التي تمتد من الصين في الشرق إلى البحر المتوسط، إضافة إلى طريق حرير بحري يضم طرقًا بحرية وموانئ تمتد من المحيط الهندي إلى البحر المتوسط. وترى الصين أن موقع إسرائيل الاستراتيجي، إضافة إلى قدراتها التكنولوجية وبنيتها التحتية العلمية، كل ذلك يؤهلها لتكون شريكًا اقتصاديًّا قويًّا، وأن تكون بمثابة الجسر في مشروع السكة الحديد "Red- Med"، وهو المشروع الذي يُقدم كوسيلة لاستيعاب التكدس في قناة السويس أو –في الواقع– كطريق بديل خاصة في حالة الاضطرابات السياسية. وهو ما يؤهل الدور الإسرائيلي في المشروع ليكون على نفس القدر من الأهمية للدور التركي وربما أكثر[3].

هذا الاقتراب الاقتصادي من المنطقة والمصالح الصينية المرتبطة بالعرب من ناحية، وإسرائيل من ناحية أخرى، يفسر إلى حدٍّ كبير موقف الصين فيما يتعلق بموضوع القدس. فقد كان واضحًا قلق بكين من إعلان ترامب وجاء على لسان وزير خارجيتها أن "مسألة وضع القدس معقدة وحساسة. يجب على كل الأطراف أن تكون حذرة للحفاظ على السلام. وعلى كل الأطراف الابتعاد عن خلخلة الثوابت طويلة المدى لحل القضايا الفلسطينية، وتجنب توليد انقسامات جديدة في الإقليم"[4].

وتوضح قراءة ما بين السطور أن الصين لا تريد اضطرابات في المنطقة؛ ولذلك تقف ضد أي خطوة من شأنها التسبب في ذلك، لتأثيراتها المحتملة على الاستثمارات الصينية وعرقلة المشروع الطموح الخاص بطريق الحرير. وهذا يرجع إلى العلاقات الاقتصادية التي تربط الصين بكل من إسرائيل والدول العربية، وكذلك إيران ورغبتها في الاحتفاظ بها على هذا المنوال. ولذلك هي لم تعترض على القرار من حيث المبدأ أو اعترافًا منها بالحقوق الفلسطينية في المدينة، ولكن لما قد يترتب عليه من صراعات وعدم استقرار في المنطقة. وهو الموقف الذي يشير مرة أخرى إلى خسارة العرب للدعم المطلق الذي اعتادوا عليه في السابق.

خاتمة

من الصعوبة بمكان فهم علاقات التعاون بين إسرائيل والدول الصاعدة في آسيا كالهند والصين دون الرجوع لمبدأ "شد الأطراف" الذي أرساه بن جوريون –أول رئيس وزراء لإسرائيل– في الخمسينيات. ويقضي هذا المبدأ بضرورة إقامة تحالفات مع الدول غير العربية على أطراف العالم العربي والتي ليس بينها وبين إسرائيل صراع مباشر، وهي: إيران، وتركيا، وأثيوبيا. وكانت هذه الدول في ذلك الوقت ذات علاقات قوية مع الولايات المتحدة وتدور لحدٍّ كبير في فلكها. فقد كانت تركيا عضوًا في حلف الناتو، واحتفظ كل من شاه إيران وامبراطور أثيوبيا هيلاسلاسي بروابط صداقة قوية مع واشنطن. بالإضافة إلى ذلك، فقد كان لكل دولة من هذه الدول صراعاتها الطويلة القائمة مع أطراف عربية: تركيا مع سوريا، إيران مع العراق، وأثيوبيا مع

---

[1] David Goldman,Op. cit.

[2] من أهم مؤشرات التقارب بين البلدين مؤخرا، أنه في 28 أبريل 2016 قامت شركة "هاينان اير لاين" الصينية بتيسير أولى رحلاتها الجوية من بكين إلى تل أبيب مباشرة، معلنة عن تسيير خط منتظم لهذه الرحلة ثلاث مرات في الأسبوع. و كانت هذه هي المرة الأولى التي تقوم فيها شركة صينية بذلك منذ احتلال فلسطين في 1948، حيث دأبت الرحلات بين العاصمتين على المرور عبر بانكوك في تايلاند، للمزيد انظر: أحمد قنديل، مرجع سبق ذكره.

[3] David Goldman,Op. cit.

[4] Quoted in: liu Zhen. *Why is China so Worried about Trump Recognising Jerusalem as Israel's Capital?* South China Morning, December 72017. Accessed December 8, 2017. https://goo.gl/1pbqyt

السودان. وهي كلها عوامل ساعدت في تقوية الشراكة الإسرائيلية مع هذه الدول في محاولة لإحداث توازن قوي في مقابل القومية العربية[1].

ولكن بالنظر إلى مثل هذه العلاقات الآن، نجد أنه باستثناء أثيوبيا، فإن العلاقات الإسرائيلية مع كل من إيران وتركيا غير جيدة، أو غير جيدة على الإطلاق. فقد انهارت علاقات تل أبيب مع طهران بسقوط النظام القديم تحت أثر الثورة الإسلامية 1978. كما أن العلاقات التركية-الإسرائيلية بدأت تأخذ منحى مختلفًا، ولكن تدريجيًّا، منذ وصول حزب التنمية والعدالة إلى الحكم في 2002. ثم حدث الانهيار الحاد في أعقاب حرب إسرائيل على غزة في 2008 نتيجة لمهاجمة إسرائيل سفينة مرمرة القادمة من تركيا لنقل مساعدات وأيضًا للتضامن مع أهالي غزة، ونتج عن هذا الهجوم مقتل ثمانية أتراك[2].

هذه التطورات كلها كانت تشير وبقوة إلى أن مبدأ "شد الأطراف" الذي أرساه بن جوريون انهار. بل إنه في ظل حالة الضعف العربي والهرولة نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني -حتى ولو على حساب الحقوق الفلسطينية- أصبح الخطر الأكثر على إسرائيل هو "الأطراف"، وليست دول المواجهة التقليدية في القلب من الصراع. ومن هنا يمكننا فهم أسباب طرق إسرائيل أبواب آسيا بشكل عام، والهند بشكل خاص. حيث تمثل الهند، نظرًا لموقعها الجغرافي، بوابة إسرائيل الجنوبية إلى دول جنوب شرق آسيا التي كانت -حتى وقت قريب- أشبه بالقارة المغلقة أمامها لوجود دول وجماعات إسلامية كبيرة[3]. وهذا يسهل عليها احتواء كل من باكستان وإيران معًا فيما يمكن أن نسميه "شد أطراف الأطراف". إضافة بالطبع إلى حصولها على أصوات جديدة في المحافل الدولية اعتادت أن تكون في الصف العربي، وما يمثله هذا من هزيمة سياسية ونفسية أيضًا للعرب وللقضية الفلسطينية.

فيما يتعلق بالصين، تبدو العلاقة بين الطرفين تجارية اقتصادية أكثر منها استراتيجية. فإذا ما استطاعت إسرائيل أن تزيد من التجارة الآسيوية بدرجة تجعلها كافية لتخفيض اعتمادها الاقتصادي على أوروبا، فهذا سيجعلها في موقع أفضل لتحمل الضغوط الأوروبية[4]. إضافة إلى أن مشروع طريق الحرير، قد يزيد من أهمية الدور الإسرائيلي في مقابل الدور التركي، وهذا من شأنه الانعكاس على النفوذ السياسي في المنطقة ككل. إضافة إلى ذلك، فإن تشابك العلاقات مع بكين يعني اكتساب تل أبيب أصدقاء جددًا، ويخصم من رصيد دعم الحقوق الفلسطينية.

ويمكننا القول -بشكل عام- إن العلاقات بين الصين وإسرائيل لا تبدو واعدة بالمقارنة مع الشراكة مع الهند. فمن ناحية، تقف الولايات المتحدة عائقًا أساسيًّا -إن لم يكن الأساسي- في توسع العلاقات الإسرائيلية-الصينية[5]. من ناحية أخرى، فإن تطور العلاقات الهندية-الإسرائيلية إلى ما يقرب من الشراكة الاستراتيجية، يمثل تحديًا آخر أمام علاقات بكين بتل أبيب نظرًا للصراع والتنافس بين بكين ونيو دلهي. ويرى البعض أن تزايد التحالف الإسرائيلي-الهندي-الأمريكي قد يكون عاملاً أساسيًّا في الحدّ من صعود روسيا والصين في المستقبل[6]. وتشير هذه المحددات بدرجة متزايدة إلى أن الصين -حتى الآن- تعد شريكًا تجاريًّا أكثر منه استراتيجيًا. ويعزز من

[1] Leon Hadar, "The Collapse of Israel's 'Periphery Doctrine'." *Foregin Policy*, June 26. 2010. Accessed December 8, 2017. https://goo.gl/upW9mF

[2] Umut Uzer, N.d. "Turkish-Israeli Relations: Their Rise and Fall." *Middle East Policy Council*. Accessed December 10, 2017. https://goo.gl/fGXb3S

[3] مدحت أيوب ،مرجع سبق ذكره.

[4] Evelyn Gordon, Op.cit

[5] Mercy Kuo, Op.cit.

[6] Evelyn Gordon, Op.cit

هذا اتجاه الصين -إلى الآن- إلى الفصل بين السياسي والاقتصادي وعدم السماح بالخلافات السياسية أن تتدخل في المصالح الاقتصادية. ولكن إلى متى، هذا هو السؤال؟

العامل الآخر في فهم تطور العلاقات الإسرائيلية-الآسيوية، هو تقاعس النظام العربي والدول المحورية فيه عن القيام بمهمتها في حصار ومقاطعة إسرائيل دوليًّا. ولعل الحديث الدائر الآن عن "صفقة القرن"[1] برعاية الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وبمباركة كل من السعودية ومصر بالأساس، يعد مثالاً صارخًا على فقدان النظام العربي البوصلة والرؤية والتوجّه، وتحول الاهتمام بعيدًا عن النزاع العربي-الإسرائيلي لصالح التصارع بين اللاعبين الإقليميين بعضهم وبعض. وكلها تطورات أتاحت مساحة مناورة أكثر للدول التي اعتادت مناصرة القضايا العربية مثل الهند والصين، ففي نهاية الأمر، لن تكون هذه الدول مَلَكية أكثر من الملوك أنفسهم. ويدلِّل ذلك أيضا على أن إسرائيل أصبحت "المحور" تجاه إعادة ترتيب التحالفات والمحاور في الإقليم معتمدة في ذلك على اتصالاتها واستخباراتها وتقدمها التكنولوجي والاقتصادي. وهي كلها تطورات تشير إلى أن المنطقة مقبلة على المزيد من التغيرات التي لن تعيد رسم تحالفاتها فقط، ولكنها ستعيد تشكيل هويتها أيضا.

*****

[1] للمزيد حول هذا الموضوع: محمد إبراهيم المدهون. 2017. "صفقة القرن". الجزيرة.نت. (تم الاطلاع: 2017/12/12):
https://goo.gl/6h6ovt



ثمار شد الأطراف: سياسة إسرائيل تجاه أفريقيا

د. مُحَمَّد عاشور*

مقدمة:

أدى الجوار والتداخل الجغرافي بين المنطقة العربية والقارة الأفريقية إلى جعل الساحة الأفريقية (أرضا وبشرا) مجالاً للتنافس بين طرفي الصراع العربي الإسرائيلي الرئيسيين (العرب/ إسرائيل)، ومرآة عاكسة لتطورات الصراع العربي الإسرائيلي، وشاهداً رئيساً على توازنات القوى الشاملة بين الطرفين.

وإجمالاً حظيت أفريقيا بأهمية لصانعي القرار اليهود والحركة الصهيونية منذ ما قبل قيام دولة إسرائيل عام 1948م لأسباب عديدة سيرد ذكرها. وشهدت العلاقات الإسرائيلية الأفريقية منذ قيام دولة الكيان الصهيوني عام 1948م إلى الوقت الراهن موجات من المد والجزر، ارتبطت شدةً وضعفًا – في جانب كبير منها- بمدى ثقل الوجود العربي وقدرته على الحفاظ على تماسك نواته الصلبة من ناحية، وتحصينها ضد مساعي الالتفاف حولها أو جذب أطرافها من ناحية أخرى.

ويسعى هذا التقرير إلى التعريف بسياسة شد الأطراف الإسرائيلية على الساحة الأفريقية ودوافعها، والوقوف على الخطوط العريضة والملامح العامة لأدواتها، وصولا إلى تقييم ثمار تلك السياسة وآفاقها المستقبلية في ضوء الثابت والمتغير في تلك السياسة.

* أستاذ العلوم السياسية، بمعهد الدراسات والبحوث الأفريقية، بجامعة القاهرة.

أولًا– التعريف بسياسة شد الأطراف ودوافعها:

يشير اصطلاح سياسة "شد الأطراف" التي تم طرحها في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين من خلال أول رئيس وزراء إسرائيلي، ديفيد بن جوريون، إلى أحد اتجاهين رئيسيين في التفكير الاستراتيجي الإسرائيلي تبلورا مع قيام الدولة الصهيونية في أولويات مواجهة التحديات الإقليمية المحيطة بالدولة، بهدف تأمين الوجود الإسرائيلي ومواجهة تيار العروبة الذي كان سائداً آنذاك؛ وتعويض المقاطعة الدبلوماسية والاقتصادية من جانب العالم العربي[1].

وقد استهدفت تلك السياسة مد جسور التعاون الأمني والاستخباراتي مع بعض الدول والأقليات في المنطقة، التي تمثل شركاء محتملين لإسرائيل من بينها: النظم العربية التي رأت في تيار القومية العربية تهديدا لها، الدول الإسلامية غير العربية في محيط الشرق الأوسط التي لم تكن إسرائيل في صراع مباشر معها، أو كانت على علاقة غير ودية مع الدول العربية وتمثل نموذجها الأساسي في تركيا العلمانية، وإيران الشاه، والدول غير العربية وغير الإسلامية (ونموذجها إثيوبيا هيلاسيلاسي)، وكذلك مع الأقليات العرقية والدينية، مثل الموارنة في لبنان والأكراد في العراق، وقبائل وحركات

[1] راجع رد يوسي ألفر Yossi Alpher مؤلف كتاب "شد الأطراف: إسرائيل تبحث عن حلفاء في الشرق الأوسط"، (عمل لفترة طويلة بجيش الدفاع الإسرائيلي والموساد، و المدير السابق لمركز جافي للدراسات للدراسات الاستراتيجية بجامعة تل أبيب)،على السؤال الخاص بتوجهات القادة والباحثين الإسرائيلين نحو سياسة شد الأطراف ومدى التوافق عليها في إطار حلقة النقاش التي نظمها معهد بروكنز بالولايات المتحدة الأمريكية، لعرض ومناقشة أهم أفكار الكتاب، والمتوفر مسموعا (الإجابة بدء من الدقيقة 53:50)، ومقروءا (السؤال والإجابة ص ص 23- 25)، في المصدر التالي:

Brookings Institution, **Israel's Periphery Doctrine And Search For Middle East Allies Washington**, D.C. Thursday, March 12, 2015 at: https://goo.gl/w3gHg6

روجع في 25 نوفمبر 2017م.

جنوب السودان (إنيانيا ومن بعدها الحركة الشعبية)، والبربر في المغرب[1].

وقد واجهت سياسة شد الأطراف انتقادات من الداخل منذ البداية، حيث شكك البعض في جدواها، باعتبار أنها تقلص احتمالات السلام مع دول الجوار العربية، وأن الأفضل تركيز الجهود على التوصل إلى سلام مع الدول العربية[2]. في المقابل تمسك بن جوريون بسياسة شد الأطراف التي مثلت -بالتساند مع ثلاثة أضلاع أخرى (التحالف مع قوة عظمى، والاستقطاب السريع لليهود من جميع أنحاء العالم، وتطوير رادع نووي)- ركيزة أساسية للسياسة الإسرائيلية، فيما أسماه البعض تاليًا بـ"الاستراتيجية الكبرى"[3].

ومنذ البداية ولارتباطها بالأمن القومي للدولة اليهودية أسندت مهمة القيام على تنفيذ تلك السياسة للأجهزة الأمنية وعلى رأسها جهاز المخابرات (الموساد) بإشراف مباشر من مكتب رئيس الوزراء[4].

وتجدر الإشارة، إلى أن "بن جوريون" وغيره من أنصار سياسته لم يعتبروا "سياسة شد الأطراف" غاية بذاتها، بل استراتيجية مؤقتة غايتها كسر العزلة المفروضة عليها من الدول العربية، وتستمر ما استمر رفض الدول العربية الاعتراف بإسرائيل وتحقيق السلام معها[5].

[1]- المرجع السابق، وانظر أيضا :

Yossi Alpher, Periphery Israel's Search for Middle East Allies, Rowman & Littlefield Publisher,2015, p xviii.

[2] Ibid. p88.

[3] Ibid, P(xix) , and Brookings Institution, op.cit., p.4

[4] Yossi Alpher, op.cit., 131.

[5] Leon Hadar ," The Collapse Of Israel's 'Periphery Doctrine", **The Middle East Channel** June 26, 2010, Reviewed 30 November 2017 at: https://goo.gl/tWahZo

وإذا كان كسر العزلة المفروضة من الدول العربية على إسرائيل والحيلولة دون قيام تكتل (عربي-أفريقي) ضد إسرائيلي، هو الدافع العام لمساعي إسرائيل مدّ جسور التواصل مع دول وأقليات الأطراف في كل من آسيا وأفريقيا، فإن دوافع الاهتمام الإسرائيلي بدول القارة الأفريقية تمثلت إجمالا في:

- الحاجة لاعتراف الدول الأفريقية لكسب الشرعية السياسية والقانونية، وهو ما عبر عنه صراحة "أبا ايبان" وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق بقوله: «لقد كانت إسرائيل في أمسّ الحاجة إلى إنشاء علاقات مع أفريقيا تضمن منح أصوات التأييد لإسرائيل في المحافل الدولية، (......) لكي تحول دون تدهور مركزنا وعزلتنا في الجمعية العمومية للأمم المتحدة»[6]. وهو ذات المعنى الذي أكد عليه بن جوريون من أن "الدول الأفريقية ليست غنية، ولكن أصواتها في المحافل والمؤسسات الدولية تعادل في القيمة تلك الخاصة بأمم أكثر قوة"[7].
- الرغبة في إيجاد موطئ قدم في الدول القريبة من مضيق باب المندب لما يعنيه من أهمية استراتيجية واقتصادية بالنسبة لحركة التجارة الإسرائيلية مع دول الشرق الأقصى وجنوب أفريقيا. وهو ما يفسر مركزية إثيوبيا وأهمية دول القرن الأفريقي بصفة عامة في سياسة شد الأطراف الإسرائيلية[8].
- السعي إلى استقطاب دعم وتأييد الجاليات اليهودية الموجودة في بعض الدول الأفريقية العربية وغير العربية

[6]- أحمد جابر، أفريقيا و"إسرائيل".. تاريخ من الابتزاز ومواجهة متأخرة، قدس، 2017/8/19م روجع في 30 نوفمبر 2017م على الرابط التالي: https://www.qudsn.ps/article/125436

[7]- حمدي عبد الرحمن، مصر وتحديات التدخل الدولي في أفريقيا، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2013م، ص82-83

[8] المرجع السابق، ص 89

مثل: المغرب، جنوب أفريقيا، أثيوبيا، زيمبابوي، كينيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية[1].

ثانيًا– سياسة شد الأطراف: الوسائل والأدوات:

لقد كان انعقاد مؤتمر باندونج بحضور 29 دولة أفريقية وآسيوية وعدم دعوة إسرائيل لحضور المؤتمر بمثابة جرس إنذار للساسة الإسرائيليين بمخاطر النأي عن أقاليم ودول القارة، وقد عبر عن ذلك بوضوح ديفيد بن جوريون رئيس الوزراء الإسرائيلي –آنذاك– بتأكيده على ضرورة كسر الطوق العدائي مع العالم العربي وبناء جسور مع الدول الناشئة في قارة أفريقيا بما يحول دون تكرار تجربة باندونج[2]. وبناء عليه عمدت إسرائيل إلى توثيق علاقاتها بدول القارة عبر حزمة من الأدوات في إطار سياسة شد الأطراف منها:

أ– الأدوات الثقافية والسياسية:

- الربط بين ظروف نشأة الدولة العبرية، والظروف التي مرّت بها الأقطار الأفريقية[3]؛ وتنظيم الزيارات لوفود الدول الأفريقية للتعريف بجوانب النهضة والتحضر في إسرائيل والتأكيد على الروابط الثقافية والدينية بين إسرائيل والدول الأفريقية لاسيما المسيحية، بل ذهب البعض إلى القول بأن دعم إسرائيل ركن من أركان صحة العقيدة المسيحية ومحبة المسيح[4].
- مدّ الجسور مع أحزاب أفريقية عن طريق الأحزاب الاشتراكية الغربية والمنظمة الدولية الاشتراكية، وبخاصة الحزب الاشتراكي الفرنسي، والمسارعة إلى الاعتراف باستقلال دول القارة وتبادل التمثيل الدبلوماسي معها؛ الأمر الذي تسارعت وتيرته خلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين والتي مثلت الحقبة الذهبية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية حيث بلغ عدد البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة نحو 32 بعثة في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، تمثل نصف البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية الخارجية ككل[5].
- إرسال برلمانيين وأكاديميين الى دول أفريقية مختلفة؛ وذلك لتعويض عدم الحضور الإسرائيلى الرسمي في الأرض في المناطق التي لا توجد فيها بعثات رسمية إسرائيلية وتفعيل دور الدبلوماسيين في الأمم المتحدة وواشنطن لتعويض غياب البعثات

[1] المرجع السابق، ص ص 87–89

[2] حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 73

[3] ارتكزت المساعي الصهيونية لكسب تعاطف الأفارقة على التأكيد على تشابه خبرة اليهود والأفارقة ورغبة كل منهما في الخلاص والتحرر. يقول هرتزل: "لقد كنت شاهداً على خلاص شعبي من اليهود وأرغب في تقديم العون للعمل على خلاص الأفارقة". وقد حاول قادة الدولة العبرية بعد تأسيسها عام 1948 تحقيق هذه المثالية السياسية من خلال تقديم إسرائيل باعتبارها نموذجا يحتذى في عملية بناء الدولة الوطنية الحديثة في أفريقيا". راجع حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 75–76

[4] Gideon Nchinda, "**Relation between Israel and Africa in Biblical and Modern History**"., Reviewed 27 november 2017 at: https://goo.gl/YWp2jZ

[5] Naomi Chazan,, "Challenges For A New Era", in The African Institute of the American Jewish Committee, **Israel And Africa Assessing The Past Envisioning The Future**, African Institute of the American Jewish Committee, Harlod Hrtog School, Tel Aviv University, May 2006, p 9

الدبلوماسية الإسرائيلية في بعض الأقطار الأفريقية[1].

- تحريك المنظمات غير الحكومية والتطوعية الإغاثية لتتعامل مع الأنواع المختلفة من الأزمات الأفريقية كالفيضانات في موزمبيق والتصحر في منطقة القرن الأفريقي، والعمل الدؤوب والمستمر للدبلوماسية الإسرائيلية لتنفيذ هذه الإستراتيجية[2].
- إقامة علاقات شخصية مع الحكّام الأفارقة، من أبرزهم ليوبولد سنجور (أول رئيس للسنغال) وهوفييه بوانييه (أول رئيس لساحل العاج)، هيلاسلاسي (إمبراطور إثيوبيا)،الذي كان يرى نفسه من سلالة اليهود، وفريدريك شيلوبا (زامبيا)، وجومو كينياتا أول رئيس لكينيا، ووليام تويبمان الرئيس الليبيري الذي يُعد رئيس أول دولة أفريقية تعترف بإسرائيل، وكان يفتخر بعلاقته مع الكيان اليهودي، أيضاً جوزيف موبوتو رئيس زائير (الكونغو الديمقراطية) الذي وصل إلى السلطة بدعم إسرائيلي. والرئيس غناسينغي أياديما ومن بعده ابنه فور أياديما (توجو)، وكذا الحال مع أسياسي أفورقي(إريتريا). وكذلك يوري موسيفيني (أوغندا)، أوهورو كينياتا (كينيا)، وجون جارنج ومن بعده سلفاكير (جنوب السودان).
- تطوير العلاقات مع الحركات العمالية الأفريقية، والتي كان قيامها قد سبق استقلال الدول الأفريقية، بتوسيع شبكات الاتصالات معها، وتقديم المساعدة في تنظيم هياكل عدة اتحادات، منها اتحاد عمال كينيا، واتحاد عمال غانا، وإثيوبيا وتقديم المنح الدراسية للكوادر العمالية الأفريقية المتقدمة للدراسة والتدريب في إسرائيل[3].

ب- الأدوات الاجتماعية والاقتصادية:

- مد جسور الصلة مع يهود القارة، عبر تنظيم دورات تدريبية وزيارات ليهود أفريقيا إلى إسرائيل، وتوظيف ذلك الوجود بما يخدم المصالح الإسرائيلية.
- دعم العلاقات مع جماعات أفريقية منتقاة داخل دول القارة، ومساندتها إذا كانت تشكّل قاعدة للسلطة القائمة المتعاونة معها(جماعة الأمهرة في إثيوبيا)[4]. أو تقوم بمساندتها إذا كانت خارج السلطة السياسية لإشاعة حال من الفوضى وعدم الاستقرار السياسي في دولة معادية لإسرائيل، (مثال دعم حركات المعارضة في جنوب السودان).
- دراسة الأسواق الأفريقية للتعرف على أوضاعها وطاقتها الاستهلاكية، من خلال بعثات تجارية ودراسات ميدانية، بما أسهم في تكوين قواعد بيانات عن دول القارة المعنيّة من حيث التركيب الاقتصادي وظروفه واحتياجات أسواقه من السلع[5].

---

[1] Ibid. p 11

[2] عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، **إسرائيل وأفريقيا: الجهود الإسرائيلية لاختراق القارة الأفريقية** ، روجع في 25 نوفمبر 2017 على الرابط التالي: https://www.sudaress.com/sudanile/42924

[3] نجم الدين مُحَّد عبد الله، " الوجود الإسرائيلي في أفريقيا: دوافعه وأدواته"، **قراءات أفريقية**، 2017/5/4م روجع في 25 نوفمبر 2017م على الرابط التالي: https://goo.gl/QcddNN

[4] Bishaku, op.cit., pp 40:52

[5] نجم الدين مُحَّد، مرجع سابق، ولمزيد راجع حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص ص 147-159

- عقد الاتفاقيات التجارية وتقديم التسهيلات المالية والقروض والائتمانات لتمكين الدول الأفريقية من استيراد السلع من إسرائيل، وإقامة المعارض والمؤتمرات التي تُنظّم في القارة الأفريقية أو في إسرائيل من أجل الترويج للمنتجات الإسرائيلية والتجارب الإسرائيلية في المجالات الزراعية والصناعية[1].

ج- الأدوات العسكرية والأمنية: وتتمثل في عدة صور من أبرزها

- اتفاقيات التعاون الأمني والعسكري مع الدول الأفريقية، وإيفاد البعثات العسكرية والأمنية والمستشارين بأعداد كبيرة، من أجل تدريب الجيوش الأفريقية وتنظيم بعضها واستقدام الأفارقة للتدريب والدراسة في المعاهد العسكرية الإسرائيلية.
- تصدير الأسلحة المصنوعة في إسرائيل إلى الدول الأفريقية؛ وما يصاحبها من اتفاقيات صيانة وتزويد بقطع الغيار وفرق التشغيل والتدريب جعل من تلك الصفقات أداة أساسية من أدوات إسرائيل في كسب ودّ النظم الأفريقية المستعينة بها أو قوى المعارضة المناوئة للنظم المعادية لإسرائيل، أخذًا في الاعتبار تحلُّل إسرائيل في كثير من الأحيان من القيود الدولية المتعلقة بتصدير السلاح إلى النظم والجماعات المستبدة والمنتهكة لحقوق الإنسان[2].
- تدريب قوات الحراسات الخاصة ووحدات مكافحة الإرهاب، وتزويد تلك الوحدات بالأسلحة الإسرائيلية، وقد طالت تلك المساعدات والاتفاقيات دولًا من مختلف أنحاء القارة مع ثقل نسبي للتعاون مع دول شرق القارة ودول حوض النيل[3]، علاوة على مناطق التوتر في القارة (جنوب السودان الخمسينيات، بيافرا نيجيريا الستينيات، ويونيتا أنجولا الثمانينيات، الهوتو والتوتسي في البحيرات العظمى التسعينيات)،[4] وكذا الدول التي تعاني من اضطرابات داخلية أو أزمات شرعية[5].
- القواعد العسكرية ومراكز المراقبة والتي من أبرزها القواعد العسكرية في أريتريا (متمركزة في أرخبيل دهلك وميناء مصوع) بهدف رصد التحركات البحرية في مدخل البحر الأحمر، علاوة على قاعدة تنصّت على قمة أعلى جبل في أريتريا "أمبا سواره"، والتي تستهدف منع وصول السلاح إلى حركات المقاومة الفلسطينية، ومراقبة الدول المعادية لاسيما إيران[6].
- تغلغل الخبراء الإسرائيليين الأمنيين داخل المؤسسات الوطنية الأفريقية، كما توجد مكاتب

---

[1] استضافت إسرائيل في ديسمبر2016م، مؤتمرًا زراعيًا خاصًا بدول أفريقيا الغربية للتباحث حول الإنتاج المستدام في المناطق القاحلة وشبه القاحلة، وقد حضره وزراء خارجية كل من نيجيريا، وتوغو، وليبيريا، وغينيا، والرأس الأخضر، وغامبيا، وسيراليون؛ ومسؤولون كبار من بنين، وبوركينا فاسو، وساحل العاج، وغانا، وغينيا بيساو، والسنغال راجع : سيدي أحمد ولد الأمير، مرجع سابق.

[2] Siemon T.Wezman, Israel Arms Transfers To Sub-Sahara, **Stockholm International Peace Research Institute**(SIPRI), October 2011, reviewed 8 November 2017 at: https://goo.gl/4r9wpm

[3] Chazan, op.cit. p3

[4] أحمد جابر، مرجع سابق.

[5] Wezman, op.cit. p 7and pp13- 14

[6] سيدي أحمد ولد الأمير، مرجع سابق.

للموساد الإسرائيلي في العديد من الدول الأفريقية، منها أوغندا وإريتريا وإثيوبيا والكنغو وكينيا ورواندا، وفق اتفاقيات مبرمة بين الجانبين.

- شركات الأمن الإسرائيلية في القارة الأفريقية، والتي غالبًا ما يسند إليها تدريب وتسليح الوحدات المسئولة عن تأمين قيادات الدول الأفريقية، وكذلك المساعدة في النفاذ والتأثير في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد[1].

ثالثًا- مراحل المد والجزر في العلاقات الإسرائيلية الأفريقية:

لم يكن لإسرائيل عند قيامها عام 1948م أي حضور يُذْكر على الساحة الأفريقية، ولم يكن للأخيرة مكانة واضحة في السياسة الإسرائيلية؛ فرغم حديث الصهاينة المؤسسين عن الروابط الثقافية والفكرية والتشابهات التاريخية في تجربة الطرفين؛ اقتصرت علاقات إسرائيل الدبلوماسية على دولتي ليبيريا، وإثيوبيا؛ وهو أمر يمكن تفهمه في السياق التاريخي لتلك المرحلة التي كانت فيها معظم دول القارة خاضعة للاستعمار من ناحية، وكانت مساعي إسرائيل الأساسية هي كسب ود القوى الكبرى الآفلة (فرنسا، بريطانيا)، والصاعدة (الاتحاد السوفيتي ثم أمريكا) لتأمين وجودها. إلا أنه في أعقاب مؤتمر "باندونج" وما كشفه من عزلة الكيان الإسرائيلي، عمدت إسرائيل إلى توثيق علاقاتها بدول القارة؛ الأمر الذي تسارعت وتيرته خلال مرحلة الستينيات من القرن العشرين، والتي مثلت الحقبة الذهبية للسياسة الخارجية الإسرائيلية في القارة الأفريقية[2]؛ حيث قفز عدد البعثات الدبلوماسية الإسرائيلية في القارة الأفريقية إلى نحو 32 بعثة في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، تغطي معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء، وبلغ عدد الخبراء الإسرائيليين المبعوثين إلى القارة 1800 خبيراً في مجالات الزراعة والصحة والتعليم، والتنمية الإقليمية، كما استقبلت إسرائيل الآلاف من المتدربين الأفارقة[3].

وفي أعقاب حرب يونيو 1967م ، والاجتياح الإسرائيلي للأراضي العربية، وحتى مطلع الثمانينيات من القرن العشرين، شهدت العلاقات الدبلوماسية والسياسية الإسرائيلية الأفريقية تدهورًا تدريجيًّا، كانت المبادرة فيه للدول الأفريقية بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل لأسباب متفاوتة[4] أسفرت في محصلتها عن تقلص عدد الدول التي لها روابط دبلوماسية مع الدولة العبرية إلى ثلاث دول فقط هي مالاوي، ليسوتو، سوازيلاند[5]. وردًّا على ذلك، اتجهت إسرائيل إلى تعزيز التعاون مع الجماعات والحركات المناوئة لبعض الأنظمة المعادية لها (مثال جنوب السودان)، وكذلك تعزيز علاقاتها بالنظام العنصري في جنوب أفريقيا منذ عام 1974م[6].

وجدير بالنظر، أن الحقبة من 1973 حتى 1978م والتي شهدت ذروة تراجع العلاقات الدبلوماسية الأفريقية الإسرائيلية، شهدت في المقابل تصاعد التبادل التجاري بين إسرائيل والدول الأفريقية بنسبة 100% تقريبا، حيث زادت من من 54.8 مليون دولار إلى 104.3 مليون دولار[7]. وشهدت أيضًا نشاط الأجهزة والمؤسسات الأمنية والاقتصادية والعسكرية على الساحة

---

[1] رفعت سيد أحمد، **بالوثائق إسرائيل تخترق أفريقيا، من الثقافة إلى الأمن إلى الاقتصاد**"، روجع في 25 نوفمبر 2017م على الرابط التالي: https://goo.gl/iDH9Yx

[2] Naomi Chazan,, "op.cit, P 2

[3] Idem.

[4] حول تلك الدوافع والأسباب أنظر: محمد عاشور مهدي، "العلاقات العربية الأفريقية :نحو سبيل لتفعيل التعاون المشترك"، ورقة ضمن ندوة **آفاق التعاون العربي الأفريقي التي نظمتها جامعة الدول العربية**، بالتعاون مع وزارة الخارجية السودانية، الخرطوم، مارس 2006، ص ص 6-8.

[5] Chazan,, op.cit., p 3

[6] Ibid.

[7] حمدي عبد الرحمن، مرجع سابق، ص 113

الأفريقية لتعويض غياب الفرق الدبلوماسية[1]، ما يؤكد الطابع البرجماتي للطرفين وحفاظ إسرائيل على شعرة معاوية مع كثير من الدول الأفريقية، لا سيما تلك الغنية بالمعادن أو التي تحتل مكانة إستراتيجية في أفريقيا مثل زائير (الكونغو الديمقراطية حاليا)، أنجولا، أثيوبيا، أوغندا وجنوب أفريقيا، والأقطار المحاصرة والتي تحتاج الى إمدادات عسكرية مثل ليبيريا، وتوجو، وأفريقيا الوسطى[2].

ويمكن القول، إن الفترة من عام 1982م إلى 1993م، كانت بمثابة مرحلة إعادة البعث في العلاقات الدبلوماسية والسياسية الإسرائيلية الأفريقية، حيث حققت فيها السياسة الإسرائيلية نجاحًا كبيرًا في اختراق جدار الحصار الدبلوماسي المفروض عليها مستغلة في ذلك مجموعة من العوامل في مقدمتها توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في عام 1979م، وما تلاها من اتفاقيات سلام مع كل من الأردن ومنظمة التحرير (أوسلو)[3]. وتراجع العلاقات العربية الأفريقية بفعل الخلافات العربية–العربية، وشعور كثير من الدول الأفريقية باليأس والإحباط بسبب عدم ترجمة وعود التعاون العربي الأفريقي بالتعاون حقيقة في أرض الواقع[4]، فضلاً عن الصراعات العربية–العربية على الساحة الأفريقية ما بين مؤيدي ومعارضي معاهدة السلام مع إسرائيل، في الوقت الذي كانت فيه دول القارة في أمسّ الحاجة للدعم، في ظل الأوضاع الاقتصادية السيئة التي مرت بها القارة الأفريقية منذ أواخر السبعينيات وعقد الثمانينيات؛ بفعل موجات التصحر والجفاف التي شهدتها بعض أقاليم القارة. ومن العوامل أيضًا، رغبة بعض نظم الحكم في القارة أن تكون

[1] Chazan, op.cit., p7

[2] Ibid. pp5-6

[3] Ibid. p 9

[4] المرجع سابق، ص 134

إعادة العلاقات مع إسرائيل جسرًا لكسب رضاء الولايات المتحدة الأمريكية ودعمها[5].

وقد شهدت حقبة منتصف الثمانينيات ومطلع التسعينيات، استعادة إسرائيل علاقاتها مع عديد من دول القارة، من بينها: أثيوبيا، أفريقيا الوسطى، غينيا، كينيا، وبالتالي عاود الحضور الإسرائيلي على الساحة الأفريقية نشاطه العلني من جديد، وصولاً –مع العقد الأول من مطلع الألفية الجديدة– إلى مرحلة التبادل الدبلوماسي مع كامل دول القارة تقريبا[6]، وهو ما لم يتحقق في أزهى عصور الستينيات، ما شجع إسرائيل للسعي إلى اكتساب صفة العضو المراقب في الاتحاد الأفريقي[7] الذي رغم عدم تحققه كشف عن مباركة دول أفريقية لهذا المسعى. كما شهد العام ٢٠١٧م الدعوة إلى عقد قمة إسرائيلية أفريقية في العاصمة التوجولوية "لومي" لم يكتب لها أيضا الانعقاد[8].

رابعًا– سياسة شد الأطراف: النتائج والآثار

أسفرت سياسة شد الأطراف متفاعلة مع –ومستفيدة من– إخفاقات سياسات الدول العربية تجاه الدول الأفريقية، عن النتائج التالية:

1- اختراق إسرائيل النظم الأمنية والإقليمية الخاصة بالقرن الأفريقي الكبير وتوظيف ذلك في توجيه ضربات للعمليات (مطار عنتيبي) والأنظمة (عيدي أمين) المعادية لها، وكذا الحيلولة دون أن

[5] حول أسباب تدهور العلاقات العربية الأفريقية راجع محمد عاشور،مرجع سابق.

[6] Chazan, op.cit., pp 9-10

[7] Herb Keinon, "Israel Seeks To Regain Its Observer Status At The African Union"., **The Jerusalem Post**, 18 February 2016, Reviewed 27 November 2017 at: https://goo.gl/NP2Hbt

[8] راجع في ذلك: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، "**التقدير الاستراتيجي (102): القمة الأفريقية–الإسرائيلية ومستقبل العلاقات المتبادلة**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،، أغسطس 2017م، روجع في 30 نوفمبر 2017م على الرابط التالي : https://goo.gl/V4QFFa

يكـون البحـر الأحمـر بحـيرة عربيـة مـن خـلال علاقاتها الوطيدة مع كل من أثيوبيا وإرتيريا[1] وكذا اسـتغلال الضـغوط الأمريكيـة علـى النظـام السـوداني للمسـاعدة في تهجير يهـود "الفلاشـا" إلى إسرائيل[2].

2- النفـاذ إلى دول منـابع النيـل (لا سـيما أثيوبيـا ،كينيـا ،أوغنـدا، الكونغـو الديمقراطيـة، وروانـدا، بوروندي..) مـن خـلال الأدوات سـالفة البيـان أعلاه على نحو يمكّنها أن تصبح رقمًا أساسيًّا في مساعي تسوية الخلافات بين دول المنبع ودول المصب.

وتقدم أزمة سد النهضة الإثيوبي نموذجا واضحا في هذا الشأن، من زوايا ثلاث؛ فمن ناحية ساهمت إسرائيل في تقديم المساعدات الفنية والتكنولوجية اللازمة في تأمين السـد، كمـا تقـدمت الشـركات الإسـرائيلية بعطـاءات للمشاركة في إدارة توزيع الكهرباء المتولدة منه[3]، ومن ناحية ثانية تشير استراتيجية إثيوبيا في إدارة مفاوضات سد النهضة وموقفهـا مـن الاتفاقيـة الإطاريـة لميـاه النيـل إلى ملامـح الاستراتيجية الإسرائيلية القائمة على المماطلة وفرض الأمر الواقع ثم المفاوضة من نقطة الأمر الواقع الذي تم فرضه ما يعني احتمال كبير لدور إسرائيلي في تلك المفاوضات من خلف الستار، والزاوية الثالثة والتي لا تنفك عن سابقتها فهي طرح إسرائيل نفسها كوسيط لتسوية الأزمة بين مصر وإثيوبيا[4].

3- نجاح إسرائيل في استثمار علاقاتها مع الأقليات العرقية والدينية ووجودها الاستخباراتي في المنطقة العربية وأفريقيا في تفجير مناطق الأطراف داخل وحول النظام الإقليمي العربي في أفريقيا، وليس أدل علـى ذلـك-في أفريقيـا- إضـافة لـدورها في دول منابع النيل، من الدعم الإسرائيلي للحركات الانفصالية في جنوب السودان عبر علاقاتها بكل مـن كينيـا وأوغنـدا وإثيوبيـا وصـولاً إلى انفصـال الجنـوب، وكـذا دورهـا في دارفـور، ومـا أثـير عـن دورهـا في موريتانيـا، ومـا لا يسـتبعد مـن دور لهـا فيما يحدث في سيناء.

4- تأمـين خطـوط مواصـلات ثابتـة لتجارتهـا ومشروعاتها الاستراتيجية لا سيما في مجال توليد الطاقـة[5]، وتعـد جمهوريـة جنـوب أفريقيـا وإثيوبيـا وغانا وليبيريا وتنزانيا وأوغندا وكينيا وساحل العاج وتوجو والجابون، أهم الدول الأفريقية التي تتعامل معها إسرائيل تجاريًّا.

خامسًا- سياسة شد الأطراف بين الاستمرارية والتغير :

تكشف تطورات وتحركات السياسة الإسرائيلية على الساحة الأفريقية عن بعض ملامح استمرارية سياسة شد الأطراف الإسرائيلية على الساحة الأفريقية مع تغير نسبي في الأدوات والشركاء الفاعلين. ولعل أحدث تلك التحركات الحملة الدبلوماسية التي دشنها رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتنياهو (نوفمبر2017) لتعزيز العلاقات مع دول القارة، وقيامه بزيارتين للقارة؛ إحداها شرقًا، والأخرى

---

[1] Michael B. Bishku, op.cit., pp.52-54

[2] Michael B. Bishku, op.cit., p.40

[3] Daily News Egypt, "**Israel to support Ethiopia in developing water resources**: **Netanyahu**", Julay 9, 2017, Reviwed 25 November 2017, at: Israel to support Ethiopia in developing water resources: Netanyahu

[4] Evgeni Klauber, "The Ethiopian Dam Giving Israel and Advantage over the Palestinians"., in Mosaic(web): The Ethiopian Dam That's Strengthening Israel, 26 julay 2016. Reviewed 25 November 2017. At: https://goo.gl/WWAhiB

[5] Tom Collins, " **Why is Israel Netanyahu wooing Africa?**"., 7 July 2017, reviewd at 25 October 2017 at: https://goo.gl/AHQEXd

غربًا –في أقل من عام ونصف– كشفتا عن استمرارية مركزية دول شرق القارة وحوض النيل، وكذا دول غرب القارة لاسيما نيجيريا والسنغال في السياسة الإسرائيلية، علاوة على استمرار المساعي الإسرائيلية الحثيثة لكسب أصوات الدول الأفريقية في المحافل الدولية لصالح الموقف الإسرائيلي، فأفريقيا تمتلك 54 صوتًا في الأمم المتحدة لو تمكنت إسرائيل من كسب غالبيتها لصفِّها أو تفكيك تلك الكتلة الضخمة[1]، لتلاشى التوجه المعادي لإسرائيل في الأمم المتحدة"[2]. وهو الأمر الذي أكدت عليه تعليمات رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو لسفراء إسرائيل في أفريقيا بضرورة تغيير موقف الدول الأفريقية في المنظمات الدولية من المعارضة إلى التأييد، واعتبار ذلك الهدف الرئيس الذي يفوق ما عداه من أهداف[3]. وعبر عنه صراحة أيضًا في خطابه أمام قمة رؤساء مجموعة "الإيكواس" حينما قال: "إنني أطلب دعمكم في مناهضة التحيز ضد إسرائيل في الأمم المتحدة، والجمعية العامة، واليونسكو، ومجلس حقوق الإنسان"[4].

فضلاً عن توظيف العلاقات الإسرائيلية–التوجولية للدعوة إلى عقد "قمة إسرائيلية أفريقية"؛ بغية النفاذ إلى دول القارة المختلفة، في ظل شعار "عودة إسرائيل إلى أفريقيا، وعودة أفريقيا إلى إسرائيل"[5]. والذي يرى البعض أن نصفه الأول يشير إلى جولة جولد مائير وزيرة الخارجية الإسرائيلية (ورئيسة الحكومة بعد ذلك) للقارة في الستينيات من القرن العشرين، ويشير نصفه الثاني إلى الإمبراطور الإثيوبي هيلاسيلاسي الذي ادعى انتسابه للملك (نبي الله) سليمان عليه السلام[6]، والذي كان قد أطلقة "نتنياهو" في "كمبالا" عاصمة أوغندا، خلال اجتماعه برؤساء دول شرق أفريقيا في يوليو 2016م. وتقوم مساعي إسرائيل في هذا الصدد على دعوى تطابق المصالح الأفريقية والإسرائيلية[7].

وعلى صعيد الأدوات يلاحظ استمرارية سعي إسرائيل للنفاذ إلى دول القارة ولكن عبر إعطاء ثقل أكبر للأطر التنظيمية (المنظمات القارية والإقليمية الفرعية والجماعية (مؤتمرات القمة)، وفي هذا السياق يمكن تفهم السعي الدؤوب والإلحاح الإسرائيلي على استعادة صفة المراقبة في الاتحاد الأفريقي.

وتواظب إسرائيل على تسويق نفسها كدولة ذات خبرات فنية وتكنولوجية في مجالات الطاقة المتجددة، وتكنولوجيا المياه والري، والزراعة ومكافحة التصحر، تكنولوجيا الاتصالات، والرعاية الصحية ومواجهة الكوارث،...[8]، وكذا التركيز على أنها ذات تجربة لا تضاهى في مكافحة الإرهاب وجماعات العنف ذات الطابع الإسلامي، الذي تعاني منه بعض أقاليم القارة[9]. علاوة على

---

[1]idem

[2] Gabriel Rosenberg, **Israels–promising–future–with–Afric**, **The Jerusalem Post**, 7/5/2017 reviewed 30 November 2017, at: https://goo.gl/sxWRAk

[3] Israel Ministry of Foreign Affairs, PM Netanyahu Meets With Israel's Ambassadors to African Countries, 8 Feb., 2017 , Reviewed 30 October 2017. At : https://goo.gl/1N8YZq

[4] خطاب رئيس الوزراء الإسرائيلي أمام قمة الإيكواس،مرجع سابق ص 5

[5] Wootliff, op.cit.,

[6] Yosef I. Abramowitz, **Israel and Africa Need Each Orther**, **Jewish Telegraph Agency**, October 23, 2017 Reviewed 31 October 2017 at: https://goo.gl/oAMjKE

[7] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، " **التقدير الاستراتيجي (102): القمة الأفريقية–الإسرائيلية ومستقبل العلاقات المتبادلة**"، مرجع سبق ذكره.

[8] Yosef I. Abramowitz, Op.cit.

[9]Raphael Ahren "African Diplomats Go On Rare, ‘Enlightening’ Israeli Tour Of Old City’s Jewish Sites: Palestinians fume as envoys from 7 countries

المساعدات العسكرية والفنية والتدريبية التي ما زالت تمثل إحدى أدواتها الأساسية في الترغيب والترهيب من أجل تحقيق هدفها الأصيل على الساحة الأفريقية وهو اكتساب دعم ومساندة الدول الأفريقية في المحافل الدولية، وهو ما يفسر رد الفعل الإسرائيلي بإلغاء برامج المساعدة والتدريب المقدمة للسنغال واستدعاء سفيرها، بعد تبني السنغال تقديم مشروع قرار إدانة المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة إلى مجلس الأمن[1].

وعلى ذات الصعيد خاصة، مازالت صادرات السلاح الإسرائيلي والتي تمثل شريانًا أساسيًّا من شرايين الصناعة والاقتصاد الإسرائيلي، أداة أساسية في تنفيذ السياسات الإسرائيلية على الساحة الأفريقية، في ظل وجود دول أفريقية قادرة على دفع قيمة ما تشتريه من أسلحة وأنظمة مراقبة نقديا مثل نيجيريا وأنجولا[2]، واستعداد دول وجماعات أخرى لدفع الثمن سلعًا أو تسهيلات سياسية واقتصادية وعسكرية. وخلال الفترة من 2006 إلى 2010 م أجرت إسرائيل صفقات أسلحة رئيسية مع تسع دول أفريقية جنوب الصحراء هي: الكاميرون، تشاد، غينيا الاستوائية، ليسوتو، رواندا، سيشل، جنوب أفريقيا، أوغندا، نيجيريا والتي تقدر وارداتها من السلاح من إسرائيل بنحو 500 مليون دولار تمثل نصف واردات القارة من إسرائيل تقريبًا.

ومن الأدوات المستحدثة في التعامل مع القارة دعوات البعض لضرورة الاستفادة من اللاجئين الأفارقة إلى إسرائيل والبالغ عددهم نحو 46000 جلّهم من شرق أفريقيا (إريتريا وإثيوبيا)، بتدريبهم على المهن والحرف اللازمة للتنمية في الدول الأفريقية وإعادة تصديرهم للقارة بما يعود بالمصلحة على الطرفين الإسرائيلي والأفريقي[3].

ويلاحظ كذلك، استمرار التركيز على الأبعاد الثقافية والروابط التاريخية بين الدول الأفريقية وإسرائيل واليهود بصفة عامة، وهو ما تعمل إسرائيل على ترسيخه وتوظيفه بدأب من خلال تقديم نفسها الدولة النموذج في الديمقراطية والتعايش بين الديانات والأعراق[4]، ومن خلال المعاهد العلمية الأفريقية المتخصصة في الجامعات والجمعيات والمنظمات المحلية والدولية التي تستهدف شباب وقادة الدول الأفريقية والدبلوماسيين[5]، وما تنظمه من زيارات للوفود الدبلوماسية الأفريقية للمدن والمعالم الأثرية في الأراضي الفلسطينية الخاضعة للاحتلال وخاصة في القدس الشرقية مع السعي ليس لمجرد ترسيخ القبول بوجود إسرائيل، بل السعي لتهيئة تلك الوفود القبول بشرعية وجودها بالأراضي المحتلة بعد عام 1967م، وإزالة أي حواجز نفسية ودبلوماسية تجاه خضوع تلك المناطق لإسرائيل[6].

خاتمة:

في ختام هذا التقرير وانطلاقا من الهدف الرئيس الذي وضعه صانعو سياسة شد الأطراف نصب أعينهم والمتمثل في كسر حاجز العزلة الذي فرضته الدول العربية

depart from protocol to meet Israeli officials near Jerusalem's Western Wall, visit controversial City of David archaeological park"., **The Times Of Israel**, 30 November 2016, at: https://goo.gl/KtX8d3 Reviewed 30 November 2017.

[1] Bethan Mckernan, "Israel lashes out over UN settlements vote by withdrawing ambassadors and halting aid"., Independent, 24 December 2016 . Reviewed 8 November 2017 at : https://goo.gl/Vu89vm

[2] مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، " **التقدير الاستراتيجي (102): القمة الأفريقية–الإسرائيلية ومستقبل العلاقات المتبادلة**"، مرجع سبق ذكره.

[3] Abrahamowitz,op.cit.,

[4] من المثير للانتباه دعوة البعض أن يتولى "إبراهام نجويس" عضو الكنيست عن حزب الليكود والإثيوبي الأصل وزارة الخارجية باعتباره الأقدر على تقديم الوجه الأفريقي لإسرائيل. المرجع السابق.

[5] Ibid.

[6] Raphael Ahren, op.cit.,

والإسلامية على إسرائيل، فإن السياسة الإسرائيلية نجحت في تحقيق غايتها بدرجة كبيرة، في ظل شبكة العلاقات الراهنة لإسرائيل مع الدول الأفريقية، التي تكاد تغطي معظم دول القارة، وجميع المجالات، من ناحية، وعدم تعارض تلك السياسة مع مساعي تحقيق السلام مع النظم العربية المحيطة من ناحية أخرى. بل كان كل منهما بمثابة أداة لتحقيق الآخر على نحو ما يكشف خطاب "نتنياهو" أمام الإيكواس والذي حض فيه الدول الأفريقية ألا تكون ملكية أكثر من الملك بالتأكيد على أن إسرائيل صارت حليفًا بل الحليف المقرب لكثير من النظم العربية في محاربة (الإرهاب)[1].

وفي المقابل، تجدر الإشارة إلى أنه، في ضوء التحولات التي تشهدها المنطقة وتصاعد وتيرة العلاقات الإيجابية بين إسرائيل الدول العربية من ناحية، والهند، والصين، وكذا أذربيجان، وقبرص واليونان من ناحية أخرى، فإنه -كما سلفت الإشارة أعلاه- من المتوقع حدوث تغيرات جوهرية في تركيبة سياسة شدّ الأطراف من ناحية تعريف الأطراف والحلفاء[2]، والوزن النسبي للأدوات، وهو ما قد يعني تراجع الوزن النسبي للعلاقات الإسرائيلية الأفريقية، وازدياد طابع الانتقائية في التعامل مع الدول الأفريقية بحسب وزنها النسبي في تحقيق المصالح الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية لإسرائيل على الساحتين الإقليمية والدولية.

من المثير للاهتمام أن بعض صناع السياسة الإسرائيليين، بمن فيهم وزير الخارجية الإسرائيلي السابق وزعيم حزب العمل شلومو بن عامي، أعادوا من جديد التأكيد على ضروة التخلي عن سياسة شد الأطراف (بعد استنفاد أغراضها) مؤكدين أن المصالح الإسرائيلية طويلة الأجل تتمثل في تحسين العلاقة مع مصر وبقية العالم العربي، بما في ذلك الفلسطينيون، والتخلي عن الوهم بأن التحالف مع تركيا سيكون بديلاً عن استراتيجية لإدماج إسرائيل في الشرق الأوسط. وقال بن عامي في مقابلة أجريت مؤخرًا مع صحيفة هاآرتس الإسرائيلية أن تحالف إسرائيل مع تركيا وإيران وإثيوبيا "قد تم إنشاؤه في الخمسينيات كأداة لتفادي السلام مع العرب". وأضاف "أن العودة إلى هذا التحالف تتم من خلال المصالحة مع العالم العربي"، مؤكدًا أن "تركيا تقول لنا في الواقع: من أجل الوصول إلينا، الدائرة الثانية، عليك أن تحقق السلام في الدائرة الأولى"[3].

وأيًّا ما كان المسار الذي ستتخذه السياسة الإسرائيلية مستقبلا، فإن الواقع يشير إلى أن ما حققته إسرائيل من نجاحات على الساحة الأفريقية هو في الجانب الأكبر منه نتاج فشل وإخفاق السياسات العربية ومعاناة الدول الأفريقية ويأسها من تخبط وصراع السياسات العربية (والإسلامية كذلك)، أكثر منه لنجاح صانع السياسة الإسرائيلي، وإن لم يقلل ذلك من قدرة الأخير على الاستفادة من أخطاء السياسات العربية.

يؤكد ذلك، ما ورد على لسان الرئيس التوجولي ردًّا على سؤال عن احتمالات ردّ فعل دول الشمال الأفريقي والدول العربية على استضافة توجو لمؤتمر القمة الإسرائيلية الأفريقية أكتوبر ٢٠١٧م[4]؛ حيث قال: إن "توجو بلد

[1] راجع ص4 من خطاب نتنياهو أمام قمة "الإيكواس"

[2] Azfar Mohammad ,"Israel's Changing Periphery", **Foreign Policy News**, 15 /6/2017 reviewed at 27 Vovember 2017 at https://goo.gl/3ZF6Nx

[3] Hadar, op.cit.,

[4] تقدم تطورات الأحداث منذ الدعوة إلى عقد القمة الإسرائيلية الأفريقية التي كان مقررا لها الانعقاد في توجو اكتوبر 2017م إلى إعلان إلغائها، دليلا على حقيقة الاستنتاج أعلاه ؛حيث بلغت تقديرات الدول التي ستحضر القمة نحو 20-30 دولة ، أكدت 14 دولة منها حضورها، بينما كانت الضغوط الأكبر للرفض من بعض دول لديها التزاماتها وهواجسها الخاصة من الوجود الإسرائيلي على الساحة مثل المغرب وموريتانيا وجنوب أفريقيا.. إلى جانب المؤسسات والمنظمات الشعبية وغير الحكومية التي رأت في تلك القمة مسعى إسرائيلي للترويج لرؤيتها بشأن القضية الفلسطينية والإلتفاف عليها علاوة على تحسين صورة النظام السياسي التوجولي في مواجهة موجات المعارضة الداخلية. ما يعني أن الموقف الأفريقي من القمة الأفريقية الإسرائيلية لم يكن العامل الرئيس فيه هو

صغير لم يحصل يومًا على مليارات الدولارات لا من السعودية ولا من قطر. والسكان المسلمون في توغو قليلو العدد وغير نشطين، وبالتالي فإن خطر ردِّ الفعل السياسي منخفض"[1]. وهو ما يلخص بإيجاز شديد أهم العوامل الرئيسة التي كان يمكن أن تعرقل السياسة الإسرائيلية على الساحة الأفريقية ولم تستثمر وهي: الإمكانات الاقتصادية والمساعدات العربية، الأغلبية السكانية الإسلامية، والأقليات الإسلامية النشطة. وما زالت الساحة مفتوحة ولكن يبدو أنه قد توارت الإرادات.

*****

الترغيب أو الترهيب العربي، الذي توارى بدوره وصار عزفا منفردا لكل دولة حسب مصالحها وتقديراتها ، راجع مركز الزيتونة، مرجع سابق، وانظر أيضا:

- Conor Gaffey, “Who Are Israel’s Allies—And Enemies—In Africa? ”., Newsweek, 6/5/2017 reviewed at: 30 November 2017 at https://goo.gl/kV8qvi
- Conor Gaffey, “Who Are Israel’s Allies—And Enemies—In Africa?”., Newsweek, 6/5/2017 reviewed at: 30 November 2017 at https://goo.gl/ZCw49k
- Raoul Wootliff, “Landmark Israel-Africa Summit Canceled Following Boycott Threats”, The Tims Of Israel, 11 September 2017, Reviewed at 25 November 2017 at: https://goo.gl/ALByQr

  and Thembisa Fakude, “The Real Reasons Behind The Cancellation Of Israel-African Summit”, Middel East Monitor, September 13, 2017, reviewed at 25 November 2017> at: https://goo.gl/F7Y5Kx



الاختراق الإسرائيلي لتركيا وإيران

أ.شيماء بهاء *

مقدمة:

تكمن أهمية دراسة الاختراق الإسرائيلي لكل من تركيا وإيران في كونهما من أهم أركان الأمة، كما أنهما يعدان القوتين الإقليميتين الأبرز. ويمكن التمييز بين مرحلتين للاختراق الإسرائيلي في هذا السياق: الأولى؛ وهي الاختراق المعلن للدولتين، قبل مجيء نخب ذات توجهات إسلامية إلى الحكم، أي في ظل نخب ذات توجهات غربية (علمانية)؛ حيث تم توثيق الصلات مع هذه النخب وعقد الاتفاقات التي تحقق مصالح إسرائيل. أما المرحلة الثانية، فهي عقب وصول نخب ذات توجهات إسلامية إلى الحكم، (الثورة الإسلامية في إيران 1979، وحزب العدالة والتنمية في تركيا 2002)، وتلك محور التركيز الأساس في هذه الورقة، حيث تعمل إسرائيل على التغلغل سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا بسبل تتراوح بين السرية وحشد الضغوط الدولية.

وتتعدد أدوات الاختراق الإسرائيلي، وتتطور عبر الزمن، ومن أبرز هذه الأدوات:

- **الحرب الإعلامية**؛ ومنها ما هو رسمي (كالتصريحات الرسمية السلبية المتواترة تجاه طرف معين بغرض تشويهه، وحشد المجتمع الدولي ضدّه)، وما هو غير رسمي (من خلال الكيانات الإعلامية والدينية). وتقوم الشخصيات الدينية الإسرائيلية بدور في ذلك، فعلى سبيل المثال صرح الحاخام الإسرائيلي "نير بن أرتسي" بأنه ستعم الفوضى تركيا في ظل حكم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي قال أرتسي إنه يمارس أشرس أنواع القمع بحق الأتراك بينما يحتضن تنظيمَ "داعش" الإرهابي. وأضاف أن أردوغان فقد السيطرة على تركيا ويعاني من وضع سياسي داخلي صعب جدًّا[1].

- **استراتيجية التفكيك**: وتلك استراتيجية قديمة لدى إسرائيل، إلا أنه ثمة تطورًا مهمًّا في تلك الاستراتيجية طرأ في السنوات الأخيرة؛ ويتمثل في أن نظرية شدّ الأطراف لم تعد تستهدف فحسب استنزاف الطاقات العربية وتشتيتها؛ بحيث تستهلك تلك الطاقات بعيدًا عن ساحة المواجهة مع إسرائيل، وإنما تجاوزت المسألة هذه الحدود إلى ما هو أبعد وأخطر؛ بحيث تطورت فكرة شد الأطراف إلى بتر تلك الأطراف؛ بمعنى العمل على سلْخ الأطراف غير العربية وفصلها عن الجسد العربي[2].

- **الأداة الاقتصادية**: وتشمل أكثر من مستوى: ما بين الضغط على القوى الكبرى لفرض عقوبات على الدولة العدو في الرؤية الإسرائيلية، أو التغلغل إلى اقتصاد الدولة نفسها، والسيطرة على أجزاء منه.

- **الاختراق العسكريٍ**: وهذا سواء عبر الاتفاقات، أو العملاء، أو الضغط لتفكيك القدرات العسكرية للدولة العدو (حالة البرنامج النووي الإيراني نموذجًا).

- استخدام **اللوبيهات الصهيونية** (الحالة الأمريكية خير مثال).

---

* باحثة بمركز الحضارة للدراسات والبحوث.

[1] – حاخام إسرائيلي: داعش سينقلب على أردوغان وسينشر الفوضى في تركيا، 30 أكتوبر 2017:

https://goo.gl/inmnbe

[2] – فهمي هويدي، بروتوكولات الاختراق الإسرائيلي، الأهرام، 1 يونيو 2004.

وفي هذه الأسطر نتعرض لأوجه الاختراق الإسرائيلي لكل من تركيا وإيران، سواء لكل من الدولتين ونظاميهما كل على حدة، أو عبر ما يمكن تسميته بالاختراق المزدوج عبر الممر الكردستاني المشترك بين تركيا وإيران وغيرهما من دول المنطقة العربية.

أولاً– الاختراق الإسرائيلي لتركيا:

بعد عقود من التقارب التركي–الإسرائيلي، مرت العلاقات بين الجانبين بحالة من التوتر المتصاعد في العقد الأخير، حيث العدوان الإسرائيلي المتكرر على قطاع غزة بدايةً من عام 2008، ومطالبة أردوغان المستمرة بإنهاء الحصار الظالم على القطاع، ووقف عمليات التطهير العرقي والثقافي التي تستهدف الفلسطينيين ومقدساتهم في الأراضي المحتلة. وقد كان حادث السفينة مرمرة التي تعرضت لهجوم إسرائيلي أثناء محاولتها كسر الحصار، ومقتل عدد من الأتراك، كان هذا الحدث واحدًا من أهم أسباب التوتر بين الجانبين في الفترة الأخيرة، وإن تم اتفاق مصالحة بعد ذلك. ثم تجدد التوتر وبدا معه صورة الاختراق من خلال قضايا أخرى على رأسها الموقف الإسرائيلي من محاولة الانقلاب الفاشلة يوليو 2016، وقضية الأرمن.

1– **محاولة الانقلاب**: وهنا نتناول أمرين:

الأول: **تحليل الموقف الإسرائيلي**: رغم الصمت الإسرائيلي بداية امام الإعلان عن المحاولة الانقلابية، والذي تعود أسبابه إلى حساسية العلاقات الإسرائيلية التركية، وأن اتفاق المصالحة بين البلدين كان لا يزال في مراحله الأولى؛ ما أدى لتفضيل الخارجية الإسرائيلية الصمت وعدم التسرع في التعليق على الأحداث وانتظار وضوح الرؤية... رغم ذلك فإسرائيل –التي تعتبر أردوغان العقبة الأبرز أمام تحقيق السلام في المنطقة– لم تكن تخفي سابقًا، وفي تصريحات متكررة، وعلى لسان العديد من قياداتها السياسية والعسكرية، رغبتها في التخلص منه. فعلى سبيل المثال قال يائير جولان نائب رئيس هيئة الأركان بأن وجود أردوغان في الحكم من أهم مسببات الإشكاليات لـ"إسرائيل"[1].

تروّت "إسرائيل" أثناء المحاولة الانقلابية، فلم تعلّق حكومتها على محاولة الانقلاب إلا بعد أن تجلت الأمور[2]، فنجد أن المتحدث باسم الخارجية الإسرائيلية، مانويل نحشون، أعلن في بيان رسمي –وافق نتنياهو على صياغته بعد 15 ساعة من محاولة الانقلاب– ليعلن أن إسرائيل تحترم العملية الديمقراطية في تركيا وتتوقع مضي اتفاق المصالحة بين البلدين. فقد اعتبر "عوزي ديان" رئيس مجلس الأمن القومي، أن ابتعاد بلاده عن اتخاذ مواقف رسمية، من شأنه ألا يُعرّض "إسرائيل" لقطيعة أخرى أضرت بمصالحها كثيرًا .

وقد انعكس هذا التوجه على المستوى الإعلامي أيضًا، فلم يكن مفاجئًا أن يتابع الإعلام الإسرائيلي أحداث محاولة الانقلاب في تركيا بترقب كبير، وبتغطية استمرت على مدار الساعة؛ حيث تعي "إسرائيل" وإعلامها مكانة تركيا الإقليمية[3]، ورغم أن ملامح البهجة والسرور غطت وجوه المحللين والمعلقين على الشاشات، إلا أن التعاطي مع الموضوع لم يصل إلى تبنّي أي من الروايات، وكان سيد الموقف: "لا أحد يعلم إلى أين تسير الأمور"[4]. إلا أن صورة النقل الموضوعي لم يُخْفِ تبرير العديد من الإعلاميين الإسرائيليين محاولة الانقلاب على نظام ديموقراطي، معتبرين أن نظام أردوغان تجاوز الحدود، ويحاول فرض أجندة إسلامية على المجتمع التركي، وأن عدم وجوده أفضل لـ"إسرائيل"[5].

---

[1] – هذه أسباب تأخر إسرائيل في الرد على انقلاب تركيا، 17 يوليو 2016:
https://goo.gl/hDp3C2

[2] – إسرائيل... ومحاولة الانقلاب الفاشل في تركيا، 29 يوليو 2016:
https://goo.gl/Rwxxrp

[3] –المرجع السابق.

[4] – المرجع السابق.

[5] – المرجع السابق.

كما أن فشل المحاولة الانقلابية لم يُخْفِ الحسرة التي رافقت قيادات رفيعة سابقة، فقد اعتبر السفير الإسرائيلي السابق في تركيا "سبيبي"، أن الغرب يتحمل مسؤولية فشل الانقلاب؛ لأنه توافق مع أردوغان سابقًا في قضية تحييد الجيش كشرط لدخول الاتحاد الأوروبي؛ وبهذا قضى على قوة الجيش أمام السلطة الحاكمة.

الثاني: مؤشرات الاختراق: وجهت الاتهامات لإسرائيل بالتورط في المحاولة الانقلابية، حتى داخل إسرائيل ذاتها، فعلى سبيل المثال، اتهم عضو الكنيست طالب أبو عرار من (القائمة العربية المشتركة) الحكومة الإسرائيلية بدعم محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا ضد أردوغان[1]. وقد كان المؤشر الرئيس الذي دفع به البعض أن قائد سلاح الطيران التركي السابق الجنرال أكين أوزتورك، والذي يجري تعريفه باعتباره أحد قادة محاولة الانقلاب الفاشلة في تركيا، عمل ملحقًا عسكريًا لبلاده لدى إسرائيل بين العامين 1996 و1998[2].

أيضًا نشر موقع "إنترسبت الأميركي"، عينات من البريد الإلكتروني المخترق لسفير دول الإمارات في واشنطن، يوسف العتيبة، والتي كشفت بعض الرسائل فيه تنسيقاً بين الإمارات ومؤسسات موالية لإسرائيل. وجاء فيها محور يتحدث عن مواجهة تركيا و"طموح" الرئيس طيب رجب أردوغان[3].

[1]- إسرائيل دعمت الإنقلاب العسكري في تركيا، بحسب نائب عربيقال طالب ابو عرار ان الشرطة الإسرائيلية رهبت داعمي اردوغان في رهط؛ اطلق اسلاميون في شمال اسرائيل مظاهرة ضخمة دعما للرئيس التركي، 18 يوليو 2016: https://goo.gl/osE7Hk

[2]- الجنرال أزكين أوزترك كان ملحقًا عسكريًا في تل ابيب: https://goo.gl/38UUdA

[3]- تسريبات تفضح تورط الإمارات بانقلاب تركيا والتعاطي مع "إسرائيل" والتحريض على الكويت وقطر، 3 يونيو 2017: https://goo.gl/ZqWTwU

2- قضية الأرمن:

لا شك أن لإسرائيل مصلحة كبرى في حصار تركيا، وإقامة علاقات وثيقة مع جيرانها المختلفين معها دينيًا وتاريخيًا، وهذا ما يفسر فتح جرح الخلاف الأرمني-التركي بعد أن قطع شوطًا مهمًا على طريق الالتئام، وزيارة افيغدور ليبرمان وزير الخارجية الإسرائيلي المتطرف لكل من اليونان وقبرص اليونانية في فبراير 2010، زيارة قُرئت كمحاولة أخرى لتأجيج صراع قديم متجدد بين البلدين وتركيا[4].

وفي هذا السياق، لا يستبعد أن يكون اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة الأمريكية قد لعب دورًا قويًّا في تصويت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي لصالح قرار يتهم تركيا بارتكاب "إبادة جماعية" ضد الأرمن في عام 1915؛ وذلك بتحريض اللوبي الأرمني للإقدام على هذه الخطوة، وتقديم دعم قوي له من خلف ستار. ذلك أن اللوبي الإسرائيلي المعروف بنفوذ قوي في الكونجرس، كان دائمًا يقف إلى جانب تركيا في مواجهة نظيره الأرمني، ولكن بعد حدوث تغيير في مواقف تركيا تجاه القضية الفلسطينية بدأ هذا اللوبي يغير تحالفاته ويتبنى سياسات ومواقف معادية لتركيا[5]. وبالتالي، فقرار لجنة الكونجرس الذي فاز بصوت واحد فقط (23 صوتا مقابل 22) جاء بمثابة خطوة تخريبية لجهود المصالحة الضخمة المبذولة من قبل تركيا مع جارتها أرمينيا.

لكن الاختراق هنا لم يكن مقصودًا به فقط العلاقات التركية—الأرمينية، وإنما العلاقات الأمريكية-التركية أيضًا (بل ربما هذا الأهم). فمن المؤكد أن هذه الخطوة؛ أي التصويت في الكونجرس، أريد به إحراج الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما وإدارته، وتوتير علاقاتها مع تركيا في إطار الضغط الإسرائيلي على الاثنتين معًا، فأوباما عارض

[4] - عبد الباري عطوان، ابتزاز إسرائيلي لتركيا أردوغان، 6 مارس 2010: https://goo.gl/ucR2NN

[5] - المرجع السابق.

التصويت على هذه المسألة، وتخلى عن وعده للوبي الأرمني بإدانة تركيا بارتكاب جرائم إبادة في حال وصوله إلى البيت الأبيض، بل وذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما اختار أنقرة كمحطته الأولى في العالم الإسلامي، وأشاد خلال زيارته لها بنموذجها الديمقراطي الذي يؤكد أنه لا تناقض بين الديمقراطية والإسلام[1].

3- الاختراق العسكري:

ذلك الاختراق غلفه غطاء من التعاون التقليدي، إلا أن الهدف الحقيقي منه الولوج إلى الخرائط والأهداف والإمكانات العسكرية لتركيا ودول الجوار، فضلا عن تشتيت وتفتيت القوى العسكرية لدول الأركان الإسلامية.

في مراحل سابقة، تحت مظلة فكرة الخطر العربي، ركزت إسرائيل علي أنه لا سبيل إلى صد ذلك الخطر إلا بإقامة تعاون عسكري وثيق بين إسرائيل وبين دول الجوار، وجندت لتلك المهمة أبرز الشخصيات العسكرية والسياسية. في هذا السياق، عقد أول لقاء بين رئيس الموساد روبين شيلواح وبين وفد عسكري تركي في روسيا عام1957، وتتابعت تلك اللقاءات في إيطاليا ودول أخرى. وكان التعاون العسكري والأمني لصد خطر المد القومي العربي هو الموضوع الرئيسي لكل تلك الاجتماعات.

وما حدث مع تركيا تكرر مع إيران وأثيوبيا، حيث ركز بن جوريون في خطابه الموجّه إلى تلك الدول علي أن العرب يزعمون أن الشرق الأوسط هو شرق عربي، ومن الضروري أن تشكل الدول الأخري غير العربية في المنطقة كتلة واحدة، لدحض تلك المقولة.

هذا الجهد الإسرائيلي أثمر تعاونًا أمنيًا وثيقًا مع الدول الثلاث (تركيا، إيران، أثيوبيا). وقد أدى إلى تنظيم لقاءات سرية عدة بين رؤساء الأركان في الدول الأربع، عقدت في كل من أنقرة وطهران عام 1958. وفي سياق ذلك التعاون أرسلت إسرائيل أكثر من عشرة آلاف خبير عسكري وأمني إلى تركيا وإيران وأثيوبيا. وتطور هذا الرقم في السنوات اللاحقة، حتى وصل عدد الخبراء العسكريين الإسرائيليين في إيران وحدها عامي77 و1978 إلى أكثر من 20 ألف شخص. كما زودت إسرائيل كلاً من تركيا وإيران بأسلحة من صنعها، مثل صواريخ بربر(جبريال) ومدافع هاون وأجهزة رادار وبنادق ورشاشات من نوع عوزي.

إزاء النجاح الذي حققته إسرائيل علي ذلك الصعيد، فإنها أصبحت مطمئنة إلى أن تلك الدول أصبحت تمثل قوى احتياطية لها في مواجهة العرب، وإن اختلف الموقف بالنسبة لإيران بعد قيام الثورة الإسلامية في عام1979[2]، فلم تعد إيران زخرًا عسكريًّا لإسرائيل، بل صار نشاطها النووي أكثر ما يؤرق حكوماتها (كما سنرى).

كذلك كان هناك بعض الحوادث، فعلى سبيل المثال، اعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي السابق إيهود أولمرت عام 2007 علنًا لأول مرة بقيام طائرات إسرائيلية بعملية في سوريا عندما أعلم حكومته أنه يعتذر لتركيا إذا كانت الطائرات اخترقت المجال الجوي التركي. وقال أولمرت في بيان "إذا دخلت الطائرات الأجواء التركية فإن ذلك لم يكن مقصودًا لأننا نحترم السيادة التركية". وقدم أولمرت هذا الاعتذار خلال لقاء مع أردوغان في لندن[3].

ثانيًا- الاختراق الإسرائيلي لإيران:

وتتضمن محاولات الضغط والاختراق الإسرائيلي للمانع الإيراني على العديد من الملفات يبرز منهما اليوم ملف البرنامج النووي الإيراني والضغوط التي تمارسها إسرائيل

---

[1] - المرجع السابق.

[2] - فهمي هويدي، بروتوكولات الاختراق الإسرائيلي، مرجع سابق.

[3] تل أبيب تعتذر لإسرائيل على اختراق مجالها الجوي، 29 أكتوبر2007
https://goo.gl/cVBqjH

من أجل تحجيمه أو القضاء عليه، والملف الاقتصادي الذي يتعلق بالحصار الغربي لإيران بالعقوبات الاقتصادية، وتعمل إسرائيل بطرق مباشرة وغير مباشرة من أجل استمرار ذلك الحصار.

1- البرنامج النووي:

وهنا نتحدث عن أمرين:

الأول: عمل إسرائيل على هدم القوة الإيرانية من خلال الضغوط والتحركات الدولية:

فقد كان واحدة من أهم مهام اللوبي الصهيوني بالولايات المتحدة العمل في هذا الإطار؛ أي لزيادة الضغوط الأمريكية على إيران، بل أحيانًا العمل باتجاه توجيه ضربة عسكرية لها.

وتقف هذه الورقة على المحطة المتصلة بالتفاعل الإسرائيلي مع الاتفاق النووي الموقع بين إيران والغرب عام 2015. فقد كانت هناك معارضة إسرائيلية للاتفاق منذ توقيعه. وعلى العكس من التقديرات الدولية والأوروبية في ذلك الوقت، والتي ذهبت إلى أن الاتفاق مثَّلَ "صفقة" مهمة لتكبيل الطموحات النووية الإيرانية، فقد ظلت الرؤية الإسرائيلية متمسكة بالجوانب والتداعيات السلبية للاتفاق، على الأقل من وجهة نظر الحسابات والطموحات الإسرائيلية في الإقليم[1].

ويتناغم الموقف الإسرائيلي مع ما يراه الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن إيران. فقد اعتبرت إسرائيل هذا التصعيد فرصة مهمة "لتصحيح" الاتفاق، إذا تم استغلالها والبناء عليها بشكل جيد، وسارت الأمور كما هو مخطط لها من دون إشكاليات، خاصة أن الهواجس الإسرائيلية لا تتعلق فقط بالقدرات العسكرية الحالية لإيران، بل بما يمكن أن تقوم به إيران في المدى المنظور، وبعد انتهاء مدة الاتفاق، والتداعيات الاستراتيجية النهائية للإنجازات الإيرانية المتواصلة على المستوى العسكري وخاصة الصاروخي، والتي باتت تمثل تهديدًا للأمن القومي لإسرائيل[2].

وتطالب الحكومة الإسرائيلية الإدارة الأمريكية بإضافة ملحق للاتفاق النووي يتعلق بالصواريخ الإيرانية، وتشديد المراقبة عليها ومراكز أبحاثها، وزيادة مدة المتابعة الدولية على البرنامج النووي الإيراني، وإن كانت الحكومة الإسرائيلية تقدر -في مجمل تقييماتها العسكرية- بأنه من غير الممكن أن تقبل إيران بهذا الملحق، الأمر الذي يفتح الباب أمام إمكانية إلغاء الاتفاق النووي، حيث ستسعى إيران في هذه الحالة إلى استئناف برنامجها النووي، وسيصبح، في المقابل، بإمكان الولايات المتحدة وإسرائيل التحرر من قيود الاتفاق والعمل بقوة على عدم تطوير إيران لقدراتها النووية والصاروخية إطلاقًا.

أما في حالة اتجاه الأطراف إلى تعديل الاتفاق، فإن الحكومة الإسرائيلية تضع الضوابط التالية لتلك العملية، بشكل يضمن حماية أمنها القومي:

- التزام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بتفتيش بعض المواقع الإيرانية أو إدراجها في قائمة المواقع التي يتشكك بأن إيران تمارس فيها ما يناقض روح ونص الاتفاق.
- إعادة مناقشة الملف النووي الإيراني داخل مجلس الأمن، وبالتوافق مع الدول الكبرى التي أبرمت الاتفاق، بما يسمح بإدخال تعديلات جوهرية على الاتفاق وإضافة فقرات محددة وفقًا للطرحين الإسرائيلي والأمريكي.
- التحذير من استمرار المساعي والجهود من أجل إلغاء الاتفاق من دون ضمان القدرة على منع إيران من

[1] - طارق فهمي، لمحرك الإقليمي: إسرائيل ومراجعات الاتفاق النووي الإيراني، 22 أكتوبر 2017: https://goo.gl/ou4RsC

[2] -المرجع السابق.

تطوير أسلحتها النووية. وفي الوقت ذاته العمل ضد أي نشاط إيراني يتجاوز بنود الاتفاق[1].

الثاني: زرع العملاء:

حيث إعلان الحرس الثوري الإيراني عن إلقاء القبض على عدد من الإيرانيين الذين اعترفوا بالعمل لصالح جهاز "الموساد" الإسرائيلي، وتقديم معلومات حول البرنامج النووي الإيراني، وقد كان من الواضح أن لدى إسرائيل معلومات دقيقة حول البرنامج الإيراني. فبخلاف جميع المسؤولين الإسرائيليين، وينعكس ذلك فيما يصرح به مسئولون إسرائيليون، فمثلاً واظب مئير دجان رئيس جهاز "**الموساد**" خلال إفاداته أمام الحكومة الإسرائيلية ولجنة الخارجية والأمن التابعة على الكنيست على القول إن البرنامج النووي الإيراني متعثر وأنه يواجه مصاعب جدية؛ وذلك استنادًا إلى معلومات استخبارية دقيقة حصل عليها "الموساد". وربما نجح "الموساد" بالفعل في تضليل المؤسستين الأمنية والسياسية في إيران، حيث إن العلماء الإيرانيين الذين عملوا لصالح الموساد قاموا بصفتهم رجال أعمال ببيع الحكومة الإيرانية تجهيزات غير صالحة سلمها إياهم "الموساد" لتستخدم في البرنامج النووي، الأمر الذي جعل هذا البرنامج يزداد تعثراً، ومعه بدت تعهدات الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد بأنه في غضون وقت قصير سيتم كشف النقاب عن تطورات ايجابية مفاجئة بشأن هذا البرنامج مثيرة للسخرية[2].

2– إضعاف الاقتصاد:

يمثل إضعاف الاقتصاد واحدة من أهم استراتيجيات إسرائيل لاختراق إيران، فعلى سبيل المثال صرح بيريز أن على العالم ضرب إيران حيث وجعها –الاقتصاد– وبطريقة

[1] – المرجع السابق.

[2] – صالح النعامي، الاختراق الإسرائيلي لإيران:

https://goo.gl/ioJfyh

أقسى من الطرق الحالية، وعلى الدولة العبرية أن تضغط على الأمم المتحدة لتحقيق هذا الهدف[3].

وفي هذا السياق، يمكن الإشارة إلى عدد من الوقائع التي مارست فيها إسرائيل ضغوطًا لإضعاف الاقتصاد الإيراني: حيث عملت إسرائيل على أن تمارس حكومة ألمانيا من جهتها ضغطًا على الشركات التي تتعامل مع إيران كي تمتنع عن تصدير أجهزة حديثة وتكنولوجيات متطورة للصناعة الإيرانية، ولا سيما في مجال إنتاج الغاز والنفط. أيضًا قبل عدة سنوات وصلت إلى السفارة الإسرائيلية في برلين معلومات عن زيارة وفد كبير من رجال الأعمال الألمان إلى طهران وسارعت السفارة بالتوجه إلى مكتب المستشارة ميركل، فألغي سفر الوفد في اللحظة الأخيرة.

وفي بدايات عام 2010 أدى ضغط مارسته الطائفة اليهودية الألمانية إلى إلغاء صفقة بين شركة سفن من هامبورغ وبين شركة إيرانية حول تطوير منصة الشحنات في الميناء الأكبر في إيران، ميناء بندر عباس[4].

واستمرت السياسة الإسرائيلية إزاء الاقتصاد الإيراني على هذا النهج، لاسيما مع استمرار الضغط الإسرائيلي لفرض العقوبات على إيران، فهكذا أعلن نتنياهو عن محورية هذه الاستراتيجية واستمراريتها.

ثالثًا– الاختراق المزدوج: الأكراد:

"نحن شعب صغير، وإمكانياتنا ومواردنا محدودة، ولابد من العمل علي علاج هذه الثغرة في تعاملنا مع أعدائنا من الدول العربية، من خلال معرفة وتشخيص نقاط الضعف لديها. وخاصة العلاقات القائمة بين الجماعات والأقليات العرقية والطائفية، بحيث نسهم في تفخيم وتعظيم

[3] – بيريز: علينا استهداف الاقتصاد الايراني، 20 سبتمبر 2008:

https://goo.gl/yso2pg

[4] – إسرائيل لألمانيا: الغوا صفقة ضخمة مع ايران../ الهدف: ضرب الاقتصاد الإيراني../يديعوت، 26 يناير 2010:

https://goo.gl/C6M6j2

هذه النقاط، لتتحول في النهاية إلى معضلات يصعب حلها أو احتواؤها".

هذا الكلام وجهه دافيد بن جوريون أول رئيس وزراء لإسرائيل إلى قيادات الجيش وغيرهم من عناصر المؤسسة الأمنية وأجهزة الاستخبارات والمهمات الخاصة. وفي أعقابه صدرت الأوامر إلى الأجهزة الإسرائيلية بأن تتولى الاتصال بزعامات الأقليات في المنطقة، وتوثيق العلاقات معها[1].

وإن كانت تلك الورقة تتناول الاختراقات الإسرائيلية والتركية كلاً على حدة، فإن الاختراق الإسرائيلي للشأن الكردي يعد اختراقًا للدولتين في آنٍ واحد، بل للمنطقة بأكملها، لاسيما وأن الدعم الإسرائيلي للدولة الكردية يصرح به الساسة الإسرائيليون، حيث يعلن نتنياهو عن دعمه للدولة الكردية المستقلة فى العراق وسوريا[2]. وإذا كان نتنياهو يتحدث عن دولة كردية في سوريا والعراق فقط، فإن ذلك يأتي تفاديًا لصدام دبلوماسي جديد مع تركيا وإيران، كما أن قيام دولة كردية في إحدى الدول الأربع يشكل خطرًا على بقية الدول (وهو ما تدركه كل من تركيا وإيران على نحو انعكس في موقفهما الرافض لاستفتاء كردستان العراق الأخير).

لكن الدعم الإسرائيلي يتخطى حدود التصريحات، فقد كشفت تقارير إسرائيلية عن تدريب جنود إسرائيليين لأكراد شمال العراق من رجال ونساء على حمل السلاح، ونشرت صحيفة يديعوت أحرونوت صورًا لعمليات التدريب؛ من بينها صورة امرأة كردية محجَّبة تتدرب على يد إسرائيلى. والعلاقة بين الأكراد وإسرائيل يؤكدها أيضًا الباحث الأمريكى أدوموند جاريب فى كتابه «القضية الكردية فى العراق»؛ إذ يقول: شكَّل جهاز السافاك الإيراني والموساد جهاز مخابرات كرديًّا ذكيًّا للغاية لجمع معلومات عن الحكومة العراقية والأوضاع العراقية والقوات المسلحة، ولم يكن يخفي المعلومات التى يحصل عليها عن الجهازين الإسرائيلى والإيرانى، وبالإمكان الاستدلال على هذه الحقيقة من التصريحات والأقوال التى أدلت بها أوساط عراقية رسمية وشبه رسمية[3].

وقال موقع «ميداه» البحثى الإسرائيلي إنه فى فترة ذروة العلاقات مع الأكراد بين عامي 1965-1975، قدّمت إسرائيل المساعدة بشكل سري لأكراد على المستوى العسكرى، مثل تدريب البيشمركة (وهو جيش العصابات الكردية)، وتوفير الأسلحة، وفى المجالات الاجتماعية مثل: إقامة مستشفى ميدانى، أو تجهيز الكتب الدراسية باللغة الكردية. وفي المقابل، تمتّعت إسرائيل بمعلومات استخباراتية بمساعدة الأكراد لخروج اليهود من العراق[4].

وقد أعلن نحيك نفوت، نائب رئيس الموساد الأسبق، والذي خدم في ستينيات وسبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، أنه تولى إرساء أواصر التحالف بين إسرائيل وأكراد العراق منذ العام 1969، وذكر نفوت أنه بعد تعيينه كمدير لمكتب الموساد في طهران عام 1969، عمل على الاتصال بقادة الأكراد في شمال العراق الذين ساعدوا في نقل يهود العراق إلى إسرائيل. وأضاف: "لقد زودنا أصدقاءنا الأكراد بعناوين العائلات اليهودية في بغداد ومدن عراقية أخرى، حيث وصل الأكراد لهذه العائلات وأبلغوها بضرورة الاستعداد للمغادرة"[5].

وعامة، فإن إقامة دولة كردية في العراق، وربما قريبًا في سوريا، لا يعني أقلّ من أن جغرافية تركيا وإيران ستكون عاجلاً أو آجلاً على المحك. فالآن فأصبحت هذه الدول في مواجهة واقعية وتماسٍ مباشر مع ما كانت تستبعده[6].

---

[1] – فهمي هويدي، بروتوكولات الاختراق الإسرائيلي، مرجع سابق.

[2] »الوفد« تكشف تفاصيل الاختراق الإسرائيلي لكردستانكردى يصلى على علم إسرائيل : https://goo.gl/ZT4hna

[3] –المرجع السابق.

[4] –المرجع السابق.

[5] – قائد في الموساد: الأكراد ساعدوا بتهجير يهود العراق لـ"إسرائيل"، 25 أبريل 2015: https://goo.gl/ys4pcJ

[6] – بعد العراق وسوريا... هل حان الوقت لاختراق تركيا وإيران؟، الحياة، 31 أغسطس 2017

وليس الأمر ببعيد، فطالما لدى إسرائيل مصالح واضحة بأن ينجح الأكراد في صراعهم، في ظل حقيقة كونهم جهة موالية للغرب، علمانية نسبيًا، وقد ثبت أيضًا بأنّهم جهة أكثر ودّية مع إسرائيل من بقية شعوب المنطقة[1]، طالما الأمور على هذا النحو، فستعمل إسرائيل أقصى ما في وسعها لأجل تحقيق "الحلم الكردي" الإسرائيلي.

خاتمة:

ربما يكون الوقت متأخرًا للحديث عن الاختراقات الإسرائيلية، وضرورة احتوائها في ظل التشرذم الذي تعانيه المنطقة بل ربما الأمة، إلا أن ذلك الوضع ذاته بمثابة مؤشر وجرس إنذار لضرورة المواجهة، فماذا يجب؟ في عجالة يجب:

- تنحية الخلافات بين الدول الأركان، ولاسيما إنهاء الحروب بالوكالة (سوريا واليمن)؛ وهو أمر وإن كان صعبًا، إلا أن ترتيب الأولويات ربما يسهم في مزيد من المرونة.
- الوعي بضرورة إنشاء مراكز بحثية ومراصد لرصد التحركات والتصريحات الإسرائيلية في المنطقة وجوارها.
- ضرورة تشبيك الكيانات الاقتصادية الكبرى على نحو يصعب معه اختراقها.
- احتواء الكيانات النوعية المذهبية والطائفية والعرقية –خارج منطق الأقليات– وعلى نحو لا يجعلها نقطة ضعف سهلة الاختراق.

*****

[1] – »الوفد« تكشف تفاصيل الاختراق الإسرائيلي لكردستانكردى يصلى على علم إسرائيل، مرجع سابق.



إسرائيل وتفتيت نسيج المنطقة العربية: القضية الكردية نموذجًا

مصطفى العلواني*

مقدمة:

يرادُ بهذا الموضوعِ كشفُ "أهميَّة إقليمَ كردستانَ" لإسرائيل، يوافقُ تواجُدها "حيثُ اقتضتْ غاياتُها الاستراتيجيةُ العليا"، وبمختلفِ الأساليب والمداخلِ والمسوّغات، لا سيَّمَا ما أثَّرَ بأمنِها، الذي لم تَحُلْ دون حمايته مسافةٌ، ولا تقفُ دونَ بلوغِهِ حدودٌ؛ عقبَ ما أصابَ المنطقةَ، من التفكُّكِ والوهن.

وممَّا تهدفُ إليه"إسرائيل" بتواجدها وتأثيرها في المنطقة، ومواقفها –الخفيَّة والمعلنة– من قضاياها، أن تزيدَ مشاكِلَها، وتُعمّقَ خلافاتِ أطرافِهَا، وتفرقَ جوامعها؛ فتقصر ردودُ أفعالِهم، إزاءَ مشاريعها التوسُّعيَّة؛ فيكون لإسرائيل: ضمان مصالحِهَا، ومباشرة نشاطها الاقتصادي في المنطقة، لتكونَ القوَّةَ الأبرز اقتصاديًّا.

أولًا– التوغُّل الإسرائيليّ في المنطقة العربية:

كتاباتٌ كثيرةٌ، تؤكِّدُ حقيقةَ توغُّل إسرائيل في المنطقة، بأشكالٍ ومسوّغاتٍ ومستوياتٍ عديدةٍ ومختلفة؛ حتَّى أُلبِسَ سرطانُ الأطماعِ الإسرائيليّ مزوّقاتٍ، جعلتهُ: تواجداً يعبّرُ عن إرادةٍ أحاديَّةِ الجانبِ استحياءً؛ فحملَت علاقاتُهَا –ولا سيَّمَا بالدولِ العربيَّةِ–أماراتِ التسويغِ، لتوصفَ: بالمباحثات، والتطبيع، والاتفاقات، والتعاون، فالشراكةُ الاستراتيجيةُ؛ والأنكأ من ذلكَ: استعدادُ بعضِها للاعترافِ بالقدسِ عاصمةً لها، ولا يمكنُ تصوُّرُ حصولِ الأمرِ، إلاَّ بحصولِ أخطارٍ وشيكةٍ، تتمثَّلُ في:

1– إعادة رسم خارطةِ الدول العربيَّةِ، وتقويضِ حدود اتفاقية سايكس/بيكو؛ وهو خطرٌ ينذرُ بخسارةِ الدولِ العربيَّةِ، ذات المساحاتِ الواسعةِ، بعضَ أراضيهَا.

2– إثارة النزاعاتِ الانتمائيَّةِ، على حسابِ الانتماء الوطنيّ، ينذرُ بإشعالِ صراعاتٍ، تهدِّدُ النسيجَ الاجتماعيَّ، لتعصِفَ بالهويَّةِ أهواءُ التمزُّق.

3– تمدُّد المشروع الايرانيّ، الساعي للهيمنة على مقدَّرات الدول العربيةِ والإسلاميةِ، وقيادَة العالَمِ الإسلاميّ، عقبَ نجاحِ مشروعِها الاستراتيجيّ، المرافق لولادَةِ "داعش"، وهيمنةِ التيارات المسلّحة[1]، في دولٍ هيمنت إيران على عواصمِها[2]، وأخرى امتدَّ إليها تأثيرها، فبدت إيرانُ راعيةً لمستقبلها وتوجيهه وفقاً لبوصلتها، التي تحقِّقُ تلكم القيادة، وتثمرُ تجاوزَ إيرانَ لأزمةِ نفادِ أبرز ثرواتِها، وتوفر تمويل مشروعها الاستراتيجيّ الذي تسوّغُهُ التلوُّناتُ المذهبية، وخلافات المنطقة الطائفية –وهي من نسيج اجتماعيّ ذي صيغ متعدِّدَةٍ، اصطبغت بجامعِ التوحيد قبلاً– وأعيدَ تفكيكُهَا فشُوّهَتْ ثقافتُهَا.

---

* أستاذ العلوم السياسية

[1] المشروعُ الإيرانيّ يتمثَّلُ في ما عُرِفَ"بالهلال الشيعيّ"،وقد نوَّهَ إليهِ الملك عبد الله الثاني ملك الأردن قبل سنوات؛ وزادَ أحدُ قادةِ الحشدِ الشعبيّ البارزين في العراق، وصفَ المشروع"بالبدر الشيعيّ"، تعبيراً عن تمدُّد المشروع، وتغطيته مساحات مضافةً في المنطقة، وهو"قيس الخزعلي"قائد عصائب أهل الحقِّ، التي شاركت في عمليات القتال ضدَّ "داعش" وتحرير محافظات:صلاح الدين، والأنبار، والموصل.

[2] وهو تصريحُ لسؤولين إيرانيين، في البرلمان، وفي قيادة قواتها؛ والتي حدَّدت تلكم العواطم: بغدادَ، ودمشق، وصنعاءَ،و بيروت...زيادةً على مطامعها في الامتداد، إلى أبعد منها.

ثانيًا–التوغُّل الإسرائيليّ في العراق:[1]

باتَ موثَّقاً مرافقةُ إسرائيل للولايات المتحدة في احتلالها العراق، بل كانت هي من دوافعه الأساس: سوَّغَته، وخطَّطت لهُ، ومهَّدت له، بوجود الليبراليين الجُدُد، ومرجعيَّتهم "المسيو/يهودية" في الإدارة الأمريكيّة. وأسهمت إسرائيل في الاحتلال بعناصرها الاستخبراتية في العراق لتسهيل احتلاله؛ باستحصال المعلومات، وتحديد الإحداثيات، التي تسهِّل السيطرة على مدن العراق، وتحديد مواقع القوات العراقية.

ولم يُشغِل المؤسَّسةَ العسكريَةَ بإسرائيل، والمؤسسات القريبة منها، ومراكز البحوث، والمحلّلين، مثلما أشغلتهم سيناريوهات الحرب الأمريكية/البريطانية على العراق؛ لأسباب استراتيجية وتكتيكية؛ قدَّمَت إسرائيل بصددها نصائحَ للأمريكان؛ للاستعانة بأعوانها من المعارضة العراقية،؛ ومنها الكردية بكردستان، ليجنِّبَهَا معارك بريَّة، تطولُ آمادُها[2].

وكان على الأجهزة الاستخبارية الإسرائيلية خلال الحرب، العثور على الصواريخ العراقية المطوَّرة "الصمود"، ومداها 630 كم، وصواريخ بعيدة المدى، تُأَمِّنُ إسرائيل نفسها منها، وتضفي مشروعيَّةً على قرار الحرب، تبرِئ ساحة الأجهزة الاستخبارية: الأمريكيَّة، والإسرائيليَّة، من التبعية لصانع القرار[3] .

إسرائيل–إذن–تتواجدُ حيثُ تتواجد الولايات المتحدة في العراق[4]، وتشاركها حتَّى في الإشراف على الوزارات في بداية الاحتلال؛ وقد تم منحها موطئَ قدم في السفارة الأمريكية.

ومن ناحية الاستثمار في العراق، وجني الثمرات التجاريّة فيه؛ فيكفي الإشارةُ إلى قرار رفع حكومة إسرائيل الحظر أمام الشركات الإسرائيلية للاستثمار مع العراق، يومَ كان نتنياهو وزيراً للمالية.

ولمْ يَعُدْ العراقُ بعيداً عن التوغُّلِ الإسرائيليِّ، في ظلِّ نظامٍ، يرعاه الاحتلالُ، الذي تركَ البابَ مُشْرَعَاً لعشرات الأجهزة المخابراتيَّةِ، وما الموسادُ عنها ببَعيد.

ونتيجةً للآثار المباشرة على إسرائيل من حرب العراق؛ أدركت جسامةَ الحدث؛ فتغيّرُ أوضاع المنطقة، يغيّرُ مستقبلَهَا، ودورها المنشود في المنطقة[5].

ولمْ تُخْفِ الولاياتُ المتحدةُ غاياتها الاستراتيجية، مع حليفتها إسرائيل، في تحقيق سلامٍ– يحمي وجودَهَا، ويسمحُ بانطلاقِهَا، تحقيقاً لمصالحها المتنامية–بالمنطقة؛ التي امتدَّت من: حمايةِ وجودِهَا، فعقد تحالفات في المنطقة، فالرغبة في الحصول على النفط وعائدات نقله، فالتجارة والتصديرُ، فالاستثمارُ وإدارة المشاريع.

وهذا الأمرُ يتحقَّقُ لإسرائيل برعايةِ حليفتها الولايات المتحدة؛ بتحويل الأنظمةِ السياسية في المنطقة، إلى أنظمةٍ ديمقراطيَّةٍ، يصبحُ بعدَها التطلُّع لإقامةِ علاقات

---

[1] للطلاع على وثائق التعاون بين الكيان الصهيوني(وتحديداً الموساد)وبين المرحوم الملا مصطفى البارزاني للفترة1963–1975وتغلغل الموساد شمال العراق، ينظر: الموساد في العراق ودول الجوار، شلومو نكديمون، ترجمة بدر عقيلي، ط1، دار الجليل، عمان: 19917.

[2] الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق، مجموعة مؤلفين"إسرائيليين"، ترجمة: أحمد أبو هدبة، ط1، مركز الدراسات الفلسطينية، ومكتبة مدبولي، القاهرة: 1426هـ/2005م، ص13.

[3] المصدر السابق، ص25 وما بعدها.

[4] ((إتخذ التغلغل أشكالا مختلفة وأنشطة متعددة، إبتدأت بالإستخبارية العسكرية، ثم التجارية والإقتصادية، والاعلامية والبحثية، فمنذ يونيو(حزيران) 2003 والاخبار المنقولة عن مصادر وثيقة الاطلاع تؤكد ان"سفارة"إسرائيلية تعمل بالعراق وتخضع لحماية أمريكية كاملة، وتشرف على أكثر من 500موظفا من عناصر الاستخبارات الإسرائيلية والدبلوماسيين ورجال الأعمال يزاولون أعمالهم في العراق، ولكن بجنسيات امريكية ودول أوربية. فاليهود جاؤوا مع الدبابات الامريكية وساهموا في اعمال العون العسكري(الاستخباري والمعلوماتي لقوات الاحتلال)كما احتلوا مواقعهم في وحدات التحقيق التي انشأتها المخابرات الامريكية في معسكرات الاسر الامريكية وبخاصة منها كروبر في المطار وبوكا في ام قصر والعديد من معسكرات الاعتقال والاسر التي اقامتها امريكا في مختلف انحاء العراق"د.أيمن الهاشمي، شبكة البصرة، "تقرير": سفارة إسرائيلية تعمل بالعراق تحت العلم الامريكي داخل المنطقة الخضراء..أسرار أخرى عن التغلغل الصهيوني وخطة للتطبيع والأعتراف، الاربعاء 3 رمضان 3/1429 أيلول 2008.

[5] المصدر السابق، ص10.

متينةٍ مع إسرائيل معيارًا، تُقاسُ به ديمقراطيَّتُهُم؛ ودليلاً – ليس فقط– على تقمُّص الديمقراطيةِ مظهرًا سياسيًّا، وآلياتٍ للمشاركةِ السياسيَّةِ وحسب، بل لتكونَ الديمقراطيَّةُ دليلَ تقمُّصِهم النظام الليبراليّ، بكلِّ قيمه وتشويه القيم الموروثة؛ وما يجري عقب لقاء ترامب بقيادات إسلاميَّةٍ في الرياض يكشِفُ المزيدَ ممَّا قد يبلغ تغيير الثقافة المجتمعية، وتلقيمها بالنماذج الوافدة وقِيَمِهَا، وتبديلِ مناهِجِ تعليمها– وتربيةِ نشئها– تبديلاً.

وممَّا قامت به إسرائيل، في عقد لقاءاتٍ، بمسؤولين من مكوّنات العراق؛ حرصاً لتوثيق علاقاتها، بما يضمن لها التأثير في مستقبل العراق، ومستقبلهم السياسيّ؛ باستحضارِ **"مشروع بايدن"** الرامي لتقسيم العراق لثلاث دويلاتٍ: كرديَّةٍ، وشيعيَّةٍ، وسنيَّةٍ، بحجَّةِ منع حدوث حربٍ أهليَّةٍ بعدَ إنشاءِ ثلاثة أقاليم فدراليَّة تتَّجه نحو الاستقلال؛ وهو مشروعٌ لا تغيبُ عنه مصالح الولايات المتحدة؛ فقد أُقترحَ الاحتفاظُ بحدود عشرين ألف جنديٍّ أمريكيٍّ بكردستان، زيادةً على ما يكون في الإقليمين: الشيعيّ، والسنّيّ[1].

أ) نشاط مؤسَّسة الصداقة الإسرائيلية الكردية:

ثمَّةَ مؤسَّسةٌ، أُجيزتْ لإصدار مجلَّة "إسرائيل كرد"، وهي مجلَّةٌ ورقيَّة، أُجيزَ صاحبُها بإصدارها، من قبل نقابة الصحفيين بأربيل، لأحدِ أعضاء الحزب الديمقراطيّ الكردستاني "البارتي"، الذي يقودُه الرئيس بارزاني؛ يؤكِّدُ أنَّ العلاقة بإسرائيل تاريخيةً، تمتدُّ إلى علاقتها مع "ملّا مصطفى البارزاني"، الممتدّة إلى خمسينيَّات القرن الماضي، إبَّانَ فشل قيام حكومة كردية بأراضي كردستان إيران، كان فيها ملا مصطفى وزيراً للدفاع[2].

وممَّا يؤكِّدُ وجود علاقات ودِّيَّة بين إسرائيل وإقليم كردستان، أنَّ بعضاً من وسائل الإعلام التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني، يسمِّي القدسَ –في وسائله المرئية والمسموعةِ والمكتوبة– "أورشليم"؛ وما تعنيه لإسرائيل، دون أن ينخرطَ الإقليمُ في الاعتبارات التقليدية للدول العربية والإسلامية، التي تَجعلُ إسرائيلَ كياناً معادياً مغتصِباً؛ فانحازَ الإقليم لما تعيشُه اليوم دولٌ عربيةٌ وإسلامية تسعى للتطبيع مع إسرائيل.

فالنظرةَ الواقعيَّةَ، والاعتبار المصلحيّ، هو ما يحدِّدُ موقعَ إسرائيل في نظر الإقليم، وكثير من الأوساط السياسية والحزبية فيه، حتَّى بعض المنتمين لبعضِ الحركات الإسلامية الكردستانية، تنظر إلى إسرائيل في ظلِّ معايير لا تتطابق مع معايير النظر إليها بوصفها عدوًّاً غاصباً؛ بل تتَّخذ من المصالح وتبادل المنافع عاملَ تعديلٍ "براغماتي"، للنظر إلى إسرائيل، ووصف مكانتها بوصفها تراعي مصالح الكرد وكردستان؛ ولا يعكِّرُ علاقاتهما كَدرُ المواقف التقليدية الموروثة؛ من ثقافةٍ بليَتْ تأثيراتُها في الشخصيَّةِ الكردستانية، كحال الكثير من العرب والمسلمين.

ب) دعم استفتاء استقلال كردستان اللافت:

ومن أبرز أمثلة ما ذُكِرَ أعلاه: موقفُ إسرائيل الداعم والدافع واللافت لإقليم كردستان لإجراء استفتاءِ الاستقلال، ودفاعِهَا "العجيب"[3] عن حقّ الكرد بإنشاء دولتهم، وحثِّهم لدعم قيادة إقليمهم؛ ما يفسِّرُ أموراً، منها:

1– أنَّ ولادةَ دولةٍ كرديَّةٍ جديدةٍ، بدعمٍ متميِّزٍ من إسرائيل؛ يحقِّقُ تميُّزاً في علاقاتهما المستقبليَّةِ؛ بمراعاة مبدأ "الدولة الأُولى بالرعايةِ"، ويجعل إسرائيل صاحبةَ امتيازٍ في تنفيذ مشاريع بناء الدولة الكردية الفتيَّةِ، والأَولى في استثمار مواردها وإقامة علاقات استراتيجيةٍ متميّزة

[1] قراءة في كتاب"مستقبل العلاقات الأمريكية–الكردية،هيثم مزاحم،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،الدوحة،حزيران 2011، ص9.

[2] ينظر: . israelkurd.blogspot.com

[3] الذي يذكِّرُ بموقِفِها من استقلال جنوبِ السودان، ودعمها المستميت له، لكنَّها لم تمنع مشاكله المستعصية بشتى المستويات،حتَّى باتَ واضحاً أنَّ غايةَ ما تهدفُ إليه هو استقلال جنوب السودان،وتسهيل توغُّلها في أفريقيا.

معها؛ أوَّلُ دلائله: رفع العلم الإسرائيليّ، ليلةَ الاستفتاء، والاحتفال بنتائجه.

2- ومِمَّا يفسِّرُ دعمَ إسرائيل استفتاء كردستان، واستقلالها: تدهور علاقتها بتركيا؛ ليكون عاملَ ضغطٍ على تركيا، وللتحوُّل من"التذلل لها واستجداءِ إعادة شراكتها لما كانت عليه"، إلى الضغط بدعم استقلال كردستان العراق، ومساعدتهم للحصول على اعتراف الولايات المتحدة[1].

3- ويؤَكِّدُ ذلك لإسرائيل في المستقبل المنظور مشاريعَ وبرامجَ استراتيجيَّةٍ تمتدُّ للمنطقة، فهي بحاجةٍ لجرعةِ مشاكل، عقبَ انتهاءِ سيناريو قتال"داعش"، لتنشغلَ مكوِّنات المنطقة بمشاكلها؛ يؤَكِّدُهُ: قرار "نقلِ سفارة الولايات المتحدة في إسرائيل إلى القدس، تمهيداً لإعلانها عاصمةً لإسرائيل؛ والتخطيط لبناء ثلاثمئة ألف وحدةٍ استيطانيةٍ، تكفي لإحداثِ تغيير ديموغرافيٍّ في القدس.

والقضيَّةَ الكرديَّةَ، شكَّلَتْ مُشكِلَةً استعصى حلُّهَا لعقودٍ مضتْ، بلغَتْ وفقَ وصفِ الكرد "مئةً سنيناً"؛ جعلَ القضيَّةَ مَدخَلاً يسوِّغُ لإسرائيلَ اقترابَهَا استراتيجيّاً من المنطقة، واختراقَها -أمنيّاً- بما يُأَمِّنُ تغذيةَ أجهزة استخباراتها، ومؤسساتها المعلوماتية، ولتتوغَّلَ متستِّرةً بلباسها المدنيّ، وشراكاتِها الاستثماريّة، والتجاريَّة، وحتى نشاطاتها الإنسانية.

وعوداً على ذي بدءٍ؛ فيمكنُ فهمُ ما تروِّجُ لهُ الأوساطُ الإسرائيليَّةُ الإعلاميَّة، باعتبارها نظام إقليم كردستان ديمقراطيّاً أكثر من الأنظمةِ التي حولَه إن لمْ تجعلْهُ الوحيدَ بينَها؛ بما يمكنُ التعويلُ عليه، لبناء تحالُفٍ استراتيجيٍّ يعوِّضُ إسرائيلَ شيئاً ممَّا فقدتْهُ من تحالفها الاستراتيجيّ مع تركيا، ومن شراكتها لها على ظلال حلف شمالي الأطلسيّ، والتعاوُن الثنائيّ، بين تركيا وإسرائيل والذي تعرَّضَ لأزماتٍ قدْ تقوِّضُهُ بالكلِّيَّةِ مستقبلاً.

والحديثَ عن تحالفٍ مباشرٍ بين إسرائيل وكردستان، لا يأتي بواقعٍ يُشكِّلُ الإقليمُ فيه جزءاً من فدراليةِ العراق؛ فليسَ للإقليم إدراكُهُ، وفقاً لدستور العراق 2005 -الذي شرَّعَ وجود الإقليمِ وبارَكَهُ- فليسَ للإقليمِ إقامَةُ علاقاتٍ خارجيَّة، ولا علاقاتٍ عسكريةٍ؛ ناهيك عن إقامةِ تحالفاتٍ إستراتيجيَّة منفردةً عن المركز.

فثمَّةَ تفاهم إستراتيجيّ مبدئيّ[2]، بين كردستان وإسرائيل، للسيرِ في خطًى حثيثةٍ تُجاهَ استقلالِه، يكشفُ دفعًا إسرائيليًّا للإقليمِ لإجرائِه؛ ليسَوِّغَ لبعض الأطراف الكرديةِ السياسية الفاعلةِ إجراءَهُ في 2017/9/25؛ بجانبِ دوافِعَ أُخرى، وتجاوُزِ:

1.معارضَة أطرافٍ: داخليةٍ، وإقليميَّةٍ، ودوليَّةٍ لإجراء الاستفتاء.

2.مخالفة إجرائه للدستور العراقي.

3.ضعفِ قدرة الإقليم لفرض الاستقلال عقب الاستفتاء، وجعله أمراً واقعاً بالقوة.

ج) موقف إسرائيل"المعلن" من الاستفتاء عقبَ إجرائه:

وراءَ موقف إسرائيل من الاستفتاء عقب إجرائه، وتنصُّلِهَا عنه[3] أسبابٌ:

أوَّلُها- عدَّت الولايات المتحدة الاستفتاءَ خروجاً لقيادة الإقليمِ عن عباءتِهَا، ولاسيَّما بتصريح البارزاني الذي

[1] إقتراح إسرائيلي بإنهاء التعاون مع تركيا!، موقع كتابات، ترجمة:سعد عبد العزيز،عن "الكاتب الإسرائيلي "لبيد" https://kitabat.com . الأربعاء09 آب/أغسطس 2}.

[2] إذ لا تتوفَّرُ وثائقُ معتبرة،ولا تصريحات لمسؤولين،مع وجود كتابات كثيرة تؤَكِّدُها.

[3]أكَّدت المتخصصة بالشأن الكردي في مركز موشي ديان التابع لجامعة تل أبيب عوفرا بينغيو،أنَّ إسرائيل ستعلن تأييدها"فور إعلان كردستان ذلك"،وهو أمرٌ يجعل إعلان الإقليم استقلاله شرطاً لإعتراف إسرائيل به،وهو ما لم يحصل:ينظر: إسرائيل تؤيد انفصال الأكراد وتدعمه في واشنطن (الصحافة الإسرائيلية)،الجزيرة نت،2017/9/25، http://www.aljazeera.net

قلَّل من أهميَّةِ موقفها غير المؤيد للاستفتاء؛ جعلَ تصريحَ إسرائيل بتأييدها الاستفتاءَ يسبِّبُ شرخاً في التوافق مع راعيتها الولايات المتحدة، وتحدِّياً لإرادتها، لن تُحمَدَ عقباهُ.

ثانيها- بناء حواجز تحول دون تطبيع العلاقات الإسرائيلية العراقية، وقد كانت وشيكةً بفعل الوجود الأمريكي ورعايته له؛ ولكون الاستفتاء خرقاً للدستورُ. وعَلَّقت إسرائيلُ على هذا التحوُّلِ في النظام السياسي العراقيّ، الآمالَ لفتح قنواتٍ للاتصال تقرِّبُ تل أبيب من بغداد، ولإحياء تصدير النفط العراقيِّ عبر حيفا، واستعادة بعضِ اليهود أملاكَهم ومقابرهم التي تركوها إبّان العام 1948، وهجرتهم إلى إسرائيل.

ثالثها- في وقت حقَّقت فيه تركيا تنسيقًا استراتيجيًّا متقدِّمًا مع إيران وبغداد؛ يجعلُ تأييد إسرائيل ضرباً من "كسر العظم" يحجبُ مصالح إسرائيل؛ لصعوبة استقلال كردستان، وحجب إمكانية إعادة تصفير مشاكلِها مع تركيا، وإعادة تطبيع علاقاتهما، وعودتها حليفاً وشريكاً مرتقباً مرَّةً أخرى.

د) دور المصلحة المشتركة في نسج العلاقات الإسرائيلية الكردستانية:

وجودُ إسرائيل ومصالحها في كردستان، يأتي في إطار المصالح المتبادلة؛ بما يحقِّقُ للكردِ مصالحَهم الاستراتيجيَّةَ، ممثَّلةً بآمالهم القومية؛ يدعمها:

1- استعصاء الاستقلال دفعَ الكرد لترقُّبِ مساعٍ تقرِّبُ الآمال، أو أيِّ وعدٍ بالدعمِ المستقبليِّ للقضيَّة من الدول الكبرى، وتملك إسرائيل مفاتيح التأثير عليها.
2- تحرصُ الولاياتِ المتحدةَ على التمسُّكِ بخيوط الصراعات والاختلافات: الإثنية، والدينية، والطائفية، والسياسية؛ لقربها من الخليج، الذي عدَّ مبدأُ كارتر 1981 المساسَ به مساساً بمصالحِها؛ وحرصت على بناءِ علاقاتٍ استراتيجيَّةً متينةً مع الكرد حينها، لما لتلكم العلاقات من تأثير على الاتحاد السوفيتي – وقتها– وقد كانت له علاقاته الاستراتيجية بالعراق؛ وهو أمرٌ أدركتْهُ، وأدركتْ آثارَهُ القيادات التقليدية الكردية، وقدَّرَتْ ما يُجْنَى منه، ويَصُبُّ في صالحِ القضيَّة"الكردية" ومصيرها.
3- ولمْ يغب العامِلُ التجاريُّ عن تطلُّعات إسرائيل في الإقليم، ولا الاستثماريّ، وهو أمرٌ سبق نشأة الإقليم؛ فالتطلُّع الإسرائيليّ للاستثمار، تمتدُّ جذوره إلى نتائج التطبيع معها، والتسويات مع مصرَ، والأردن، وأوسلو؛ فقد خرجت إسرائيل من الأهداف: الأمنية، والعسكريَّة، إلى الاقتصاديّة.
4- وتكرَّست التطلُّعات الاقتصاديَّةِ، عقبَ تأسيس الشركات العابرة للحدود المتعدِّدة الجنسية، التي زادت حرصها لتفعيل العلاقات الاقتصادية، وما شهده العالم من أزمة ماليَّة، شملت إسرائيلَ نفسَهَا؛ دفعتها للاستثمار والعمل في المنطقة وكردستان.
5- وشمل الوجود الإسرائيليّ عمليات التنقيب عن النفط واستخراجه، ومعادن أرض كردستانَ البِكر؛ وسعيها لإعادة خط أنبوب نفط كركوك حيفا؛ فقد ذكرت صحيفة "الفاينننشال تايمز" البريطانية، أن 75% من واردات إسرائيل النفطية، مصدرها كردستان العراق[1].
6- التدريب العسكريّ، والتجهيز، والتعاون الأمني والمعلوماتي، داخل الإقليم.

هـ) دور الشركات الخاصَّة المتخصِّصة:

ممَّا يؤكِّدُ وجود تعاونٍ بين إسرائيل وكردستان، ما نشرتهُ صحيفةُ هأرتز الإسرائيلية اليومية، عن انهماك أجهزة

[1] الأبعاد الاستراتيجية في علاقة إسرائيل بكردستان،الجزيرة،الجزيرة نت،2015/8/26، www.aljazeera.ne.

الأمن الإسرائيلية، في التحقيق مع شركاتٍ خاصّة متخصِّصة، ومنها:"أجهزةٌ أمنيَّة"، قدَّمت خبرتها لإقليم كردستان، لتجهيز وتركيب أنظمةٍ أمنية، ونقلت تكنولوجيا حسَّاسة، جهَّزت أنظمة مطار أربيل –حسب المحلِّلُ الألمانيُّ بيتر فيليب– ولم تكن حصلت على ترخيصٍ من سلطات إسرائيل المختصَّة[1].

فالخبراء الإسرائيليون الساعون للربح عقب انتهاء خدمتهم الوظيفية بإسرائيل، يتواجدون في دولٍ كثيرة، يقدِّمون خبراتهم، وهم بارعون في تجارة الأسلحة، التي تلقى رواجاً في دولٍ عربية وسواها[2].

ومع أنَّ لإسرائيل وجودًا مشهودًا مع القوات الأمريكية المحتلَّة، إلاَّ أنَّها تخفيه؛ ليؤكِّدَ وجودَ مبرِّرات خطيرةٍ، تكمن وراء الإخفاء المقصود؛ يسمحُ للاعتقاد بأنَّ جزءاً منها جاء "لتصفية العناصر المخابراتية على عهد صدَّام"، المتخصِّصين بالشأن الإسرائيليّ؛ وتصفية العلماء المتخصِّصين بالبرنامج النووي؛ إذا رفضوا التعاون مع الأمريكان، والالتحاق بمختبراتها.

و) إعادة توطين يهودي في كردستان:

رافقت رواياتٌ كثيرةٌ[3]، مصطحبةً خارطة تقسيم العراق لثلاث دويلات تمتدُّ فيها حدود كردستان لمناطق كركوك وسهل نينوى، مشيرين لوجود مصالح لإسرائيل فيها، عقبَ شراء بعضٍ من مواطنيها أراضيَ؛ يضمُّ بعضها قبورَ بعض أنبيائهم، وبالغَت بعض الروايات بالقولِ بأنَّ إسرائيل قدْ شجَّعَت كثيرًا من مسيحيِّي العراق، في تلك المناطق على الهجرة، وشراء بعضِ ممتلكاتهم وسهَّلت استيطانهم بأمريكا وأوربا وأستراليا.

[1]الوجود الإسرائيلي في العراق تحت المجهر،المحلل السياسي اللماني بيتر فيليب،2006/6/22، www.dw.com

[2]نفس المصدر السابف.

[3]لماذا يعود اليهود إلى كركوك؟ وجدي أنور مردان،الاحد21 ذو القعدة 1430/ 8 تشرين الثاني:2009 /www.albasrah.net.

وكشفت نيوزويك الأميركية، أن وسائل إعلام تركية تزعم أن جماعات كردية عقدت اتفاقاً لتوطين عشرات الآلاف من يهود أصلهم كرديّ، في إقليم كردستان العراق، مقابل دعم إسرائيل استقلاله[4].

ز) دوافع إستراتيجية تخصُّ إسرائيل أساساً:

أوَّلاً– المشاركة الإسرائيلية القتالية–غير المعلنة حفاظاً على أمنها من ردود الأفعال–في إطار التحالف الدولي، كالحربين، الموجَّهتين ضدَّ العراق؛ حوَّلَ عقيدة إسرائيل القتاليةَ من الدفاع إلى الهجوم؛ أوجب تحرُّكَهَا في المنطقة، ومنها كردستان، ضمن القوات الأمريكيَّةِ، التي أضفى إقرارُهَا–أنَّها دولةٌ محتلَّةٌ للعراق–شرعيَّةً على تواجدِ قوَّاتِها، والإشراف على إدارة العراق.

ثانيًا– القضيَّةُ الأهمُّ تدهور علاقات إسرائيل بتركيا؛ ويمكن تفريعُها لتظهر أهميَّةَ تأثيرها في نسج علاقات متينةٍ، بالكرد في العالمِ، وتدفع نحوَ التغلغل في كردستان تحديداً:

1. شهدت علاقات إسرائيل بتركيا فتوراً، وانحساراً من التعاون الإستراتيجيّ والقيام بعملياتٍ تدريبية مشتركة، عقب أحداث مايو العام 2010، وقتل بعض مواطني تركيا المشاركين –بسفينة مرمرة– لكسر حصار غزَّةَ؛ وتأزُّم العلاقات الدبلوماسية.
2. عقبَ اعتذار إسرائيل العام 2013 لتركيا في محاولةٍ يائسةٍ منها لإعادة العلاقات بتركيا ومحاولة تطبيعها، وإعادتها إلى مستوى التحالف الاستراتيجيّ بينهما، وقد أوقفت تركيا المناورات العسكرية المشتركة بينهما؛ وأدرك الإسرائيليون، أنَّ علاقاتهما تمرُ بعقدةٍ مستعصية.
3. وقد تفاقمت أزمةُ العلاقات بين إسرائيل وتركيا، لوجود أصابعَ خفيَّةٍ، تصل خيوطُهَا إلى "تل أبيب"في محاولة الانقلاب الفاشلة، بتركيا.

[4]عودة يهود لكردستان مقابل دعم إسرائيلي للانفصال،الجزيرة نيوزويك،2017/9/16، http://www.aljazeera.net .

4.دفعَ شعور إسرائيل بخسارتها تركيا، للتحوُّل من استجداء رضا تركيا، إلى محاولةِ الضغط عليها[1].

ح) إعادة رسم حدود الشرق الأوسط، وانتشار الفدراليات:

عقبَ "الربيع العربيّ" ومشروعِ إجهاضه –من الولايات المتحدة، وحلفائها وقوًى دولية أخرى– وتحويلِ مسارِه حيثما دارت مصالحها؛ يمكن القول إنَّ هذا الأمر يؤثِّرُ، في إقامة علاقات مع إسرائيل؛ بوصفهَا جزءاً من آثارِه، ويأتي في صالحِ التطبيعِ معها، من بعض الشعوب التي كانت عصيَّةً، في إطارِ دولها التقليديَّةِ التي أنشأتها "سايكس/بيكو"، وتحصَّنت دون إسرائيل بالانتماء القوميّ العربيّ، الذي عدَّ قضيَّةَ فلسطين قضيَّةً قوميَّةً مصيريَّةً تخصُّ العربَ أكثرَ من سواهم، ولا يُرجَى نصرُها عقبَ ما أصابها من الوهن، يدفع الدويلات الجديدة لبناءِ علاقات وِدِّيَّةٍ بإسرائيل.

ويلمحُ لذلك حديث الأوساط الأكاديمية الإسرائيلية، أخصُّ "عوفرا بينغيو"، رئيسة برنامج الدراسات الكرديَّة بجامعة تل أبيب، التي أكَّدتْ: أنَّ كردَ سوريا "مجتمعٌ" لديه استعدادٌ للتعاونِ معَ إسرائيل؛ مؤكِّدَةً علمَهَا بقيامِ بعض الشخصيَّات الكرديَّةِ السوريَّةِ؛ بزيارةِ إسرائيلَ سرًّا، وأنَّها على اتِّصال بشخصيَّات، أبدت استعدادًا لإنشاءِ علاقاتٍ مع إسرائيلَ؛ وفي المقابل أوصتْ "عوفرا بينغيو" إسرائيلَ بتقديم دعمِهَا للكرد السوريين، بوصفهم ممن يُعَوَّلُ عليهم من التيارات السياسية الناشئة بسوريا، لقتالِ "داعشَ"، وأيَّ تعاونٍ معهم يصبُّ في صالح إسرائيل[2].

وأكَّد رئيسُ الوزراء الإسرائيلي "نتنياهو" دعمه وتأييده للطموح الكرديّ للاستقلال، واصفاً الكرد بأنَّهم "أمَّةٌ مجاهدةٌ"، أثبتت التزامَهَا السياسيَّ؛ ويستحقُّون الاستقلالَ، وإقامَةَ دولتهم[3]. وأكَّدَ وزير إسرائيلي سابق "جدعون ساعر" أن الكرد يستحقُّونَ دولة مستقلة، فهم كاليهودِ، أقليَّةٌ في الشرق الأوسط[4].

وفي المقابل، فإنَّ إنشاء قوات سوريا الديمقراطية، ودعم الولايات المتحدة لها، يؤكِّدُ تنسيقاً مع إسرائيل؛ فلإسرائيل حدودها مع سوريا، تتأثَّرُ بأحداثها، فلإسرائيل أولويَّةُ التخطيط والتنفيذ لأيِّ مشروعٍ، تتَّخذه حليفتها الكبرى، التي تضعُ أمن إسرائيلَ في أولويات غاياتِها.

يكشفُ ذلك أسبابَ هواجس تركيا، من دعم الولايات المتحدة لقوات سوريا الديمقراطية، وحوت من كرد تركيا غيرَ قليلٍ، يؤكِّدُ الدعمَ المرتقب للكرد، ولإقامة فدراليةٍ سوريةٍ، تسمح بالتمتُّع بما يعدُّونَه حقًّاً قوميّاً؛ يثمرُ تعاوناً متيناً، يمهِّدُ حال توافر الشروط الموضوعية، وتبدُّل المتغيرات في المنطقة لاستقلالهم.

خاتمة: خلاصةُ آثار التوغُّل الإسرائيلي في كردستان:

ولَّدَ دعمُ إسرائيل الملفت للاستفتاء آثاراً سلبيةً:

أولاً– داخل الإقليم: ولَّدَت علاقة إسرائيل التاريخية، بتيارٍ كرديٍّ دون سواه، تبريراً لتمسُّكه بالسلطة، بتصوُّره أنَّه هو وعلاقاتُه وراء تحقيق مكاسب الإقليم وتحقيق استقلاله؛ ولَّدَ شروخاً بين التيارات السياسية؛ تهدِدُ مستقبل المشاركة السياسية، وتُغيِّبُ ثقافةَ تداول السلطة. وولَّد الدفعُ بالاستفتاء، انقسام التيارات السياسية إزاءَه، لعدم دستوريته، فثمَّة ملتزم بالدستور حفاظاً على مستقبل كردستان، وآخر يعلِّقُ موقفه الداعم للاستفتاء على دعم إسرائيل؛ أزَّمَ العلاقة بين التيارات، وتبادل الاتهامات، وتهديد مستقبل العمل المشترك؛ ما يهدِّدُ بقاء الإقليمِ موحَّداً؛ إذ يُتَوقَّعُ انقسامه لإقليمي:أربيل، والسليمانية.

---

[1] ينظر هامش رقم 6، ص 6، المتَّصل بوسائل الضغط الإسرائيلي على تركيا.

[2] بعد إعلان الفيدرالية..أكراد سوريا مستعدون للتعاون مع إسرائيل!،Times of Israel–(ترجمة بلدي نيوز)،السبت21 آيار 2016،www.baladi-news.com.

[3] نفس المصدر السابق.

[4] لماذا تدعم إسرائيل الأكراد لإقامة دولتهم المستقلة؟ www.huffpostarabi.com.

ثانياً– مجال العلاقات بالمركز: ولَّدَ أزمةً بين بغداد وأربيل، فاقمت أزمات الإقليم، بخفض الميزانية السنوية، وهدّدَ وجود الإقليم نفسه، والعودة لما قبل الفدرالية؛ ليفتح أبواب الاختلاف والصراع بين الإقليم والمركز، أوقع ضحايا. وتحمَّلَ الموظفون أعباءَ خفض المرتبات الشهرية، وقد تُحجَبُ عنهم كاملةً، حتَّى تصفو أكدار علاقة الإقليم بالمركز، التي لن يقوَ الدستور على حلِّها، إذ معظم الأمور والتفاصيل رُتِّبت باتِّفاقات وتوافقات وتفاهمات، خارج مظلة الدستور وموادِّه.

ثالثاً– مجال العلاقات بدول الجوار: ولد الاستفتاء أزمةً ثقة، وحذراً من مواقف الإقليم المستقبلية، من أيِّ أزمةٍ، قد تشهدها المناطق الكردية في إيران وتركيا. ولم تغبْ أزمة تضييق الخناق على الإقليم اقتصادياً، وإفقاده إدارة المنافذ الحدودية، التي تعطيها قدرةً على التعامل المحدود مع دول الجوار.

رابعًا– في مجال التحالفات؛ التي تخدم مصالح القوى الخارجية: دأبت إيران لاستغلال الأزمة، خدمة لتطلُّعاتها، بالتغلغل بشكلٍ أوضح في الإقليم، بمناطق لم تكن لها مبررات التوغل فيها، مثل كركوك، وأربيل مقابل فتح المنافذ الحدودية معها، زيادةً على استمرار تواصلها التاريخي مع اليكيتي بالسليمانية. ومن ناحيةٍ أخرى، سوَّغت الأزمةُ، إقامة قواعد أمريكية جديدة في كردستان، أقرب لإيران، فصار ساحةً لتنافس قوى خارجية أبرزها: إيران، وأمريكا.

*****